الجسور

مجلة الفكر الديمقراطي الجديد

مجلة شهرية تصدر مؤقتا أربع مرات في السنة
العدد الرابع ـ السنة الأولى
يناير / مارس 1982

المدير المسؤول : عبد الحميد عقار

الاشتراكات :
العادي : 30 درهما
اشتراك التشجيع : غير محدود

عنوان المراسلة :
عبد الحميد عقار
ص. ب. 4433 . صومعة حسان
الرباط ـ المغرب

رقم ايداع التصريح : 15/80
رقم الايداع القانوني : 6/81

ترسل الاشتراكات في حوالة بريدية للعنوان التالي :
عبد الحميد عقار : ص. ب. 4433 ـ صومعة حسان ـ الرباط ـ المغرب .

الغلاف من انجاز الفنان القاسمي محمد

« ما هي الخدمات التي تنتظرها البروليتاريا من المثقفين ؟ :

أن يفككوا الايديولوجية البرجوازية .

أن يدرسوا الإيديولوجية التي تحرك العالم .

أن يعملوا على تطوير النظرية .

وبـاخـتـصـار :

كلما كان عليك أن تقوم حدثا ضع نفسك مباشـرة وبصراحـة

في موقع طبقتك .

وفي كل مسألة اتخذ موقفا . »

برتولد برشت

الـموضـوعـات :

بصدد بعض معوقات بروز الوعي الطبقي بالمغرب

1955 ـ 1965

ـ ملاحظات من أجل بحث ـ

علي الابراهيمي •

ان الاحتجاج الشعبي الذي كانت مدينة الدار البيضاء مسرحا له والغياب الملحوظ للطبقة العاملة في هذه الحركة / الانفجار الجماهيري الذي تصدرته أشباه البروليتاريا من جهة ، ومحاولة تفسير أولي « لتخلف » الطبقة العاملة وللاشكال العنيفة التي اتخذها الاحتجاج الشعبي من جهة ثانية ، تقود في بعض جوانبها الى الاهتمام بمسالة الوعي الطبقي في المجتمع المغربي المعاصر . وان الاخفاقات السياسية التي عرفتها بعض الحركات السياسية ومحاولة رد هذه الاخفاقات الى انعدام أو تخلف « الوعي الشعبي » ، وكذا العديد من الأحداث اليومية التي يشهدها مجتمعنا تطرح مجموعة من التساؤلات حول مسالة الوعي الطبقي ومقوماته واشكاله الخ ...

وأول ما يسترعي الانتباه ، التناقض الواضح بين ضراوة وحدة الاستغلال / الاضطهاد الذي تعاني منه الطبقات المسودة من جهة ، والضعف النسبي الذي يميز مقاومتها ـ هذه المقاومة التي لا تغيب أبدا ، بشكل مطلق ـ والتي تبقى سلبية في غالب الأحيان ان لم تكتسي طابع الصرخة المدوية / العنيفة التي سرعان ما تخبو نارها من جهة أخرى ...

ولئن كثرت محاولات تفسير هذه الظواهر الاجتماعية ، فان معظم هذه التفسيرات أحادي الجانب ان لم يكن تبريريا فضلا عن كونه جزئي ولا ينفذ الى صلب المسألة . ودون الخوض في مجموع هذه المحاولات التفسيرية ، سنكتفي بالتطرق لاكثرها انتشارا سيما أنها تتضمن بصيصا من الحقيقة لا يخلو من اهمية ، الامر الذي يضفي عليها بعض المصداقية ويعطيها قدرة تفسيرية لا تنكر .

ولا شك أن رد ضعف المقاومة الى قرون القهر والاضطهاد الذي عانت منه الجماهير الشعبية يمتاز ببساطته ويشكل « أعمق » هذه المحاولات التفسيرية. ذلك أن هذا التفسير ، مستفيدا في ذلك من « سيكولوجية الأعماق » ، يعتبر أن أساس ضعف المقاومة هو الترسبات اللاواعية التي خلفتها قرون الاضطهاد والقهر في « اللاوعي الجماعي » . هذه الترسبات التي تؤثر ، بشكل حاسم ،

على بنية « الشخصية الجماعية » المغربية وتجعلها قابلة لتحمل شتى أنواع القهر والاضطهاد . وهذه النظرة « النفسانية » للذات المغربية لا تغفل فقط الأساس المادي والمنطلقات المجتمعية لوجود هذه الذات وتحركها بل تصور الذات المغربية كعنصر سلبي غير فاعل في التاريخ فضلا عن كونها تطمس تناقضات هذه الفئات وتقدمها وكأنها بنية منسجمة ... وهذا التفسير لا تاريخي حيث انه يلغي التطور التاريخي ومختلف أنواع الصراعات والتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي خلال هذه القرون . وان انطلاق هذا التفسير من نظرة جمودية يولد ايديولوجيا سوداوية تغلق الباب أمام كل تطور كيفي للمجتمع المغربي ما دام الواقع والمستقبل يحددهما، بالاساس، « الوعي » و « اللاوعي الجماعي » اللذان تشكلا منذ قرون خلت واللذان يمتازان بكونهما وراثيين الأمر الذي يصم بمعه كل تغيير وبانسداد كل آفاق التغيير تبرر كل أنواع الخمول واللامبالاة والانتهازية / الوصولية ما دام تغيير « الوعي / اللاوعي الجماعي » غير قابل للتحقيق .. وفي نهاية المطاف تصبح الجماهير الشعبية هي المسؤولة الوحيدة عن أوضاع القهر والاستغلال الذي تعاني منه ، ويتخلص « المثقفون » من عبء الاسهام في تغيير الاوضاع (*)

ولئن كانت ضراوة القمع المباشر وسلطوية الطبقة السائدة تشكل منطلق بعض التفسيرات ، فان هذه الظواهر القمعية ، بالرغم من أهميتها ، والتي تترك بصماتها على جلد الجماهير الشعبية ، لا يمكنها أن تفسر ضعف المقاومة الشعبية سيما أن المفروض هو أن القمع يولد المقاومة . وان بريق هذه التفسيرات لا يمكنه أن يخفي كونها تقدم الطبقة السائدة وكأنها عملاق لا يقهر تملك قوة سحق كل تحرك . ومن هذا المنطلق تكرس المنظور التشاؤمي والنزعة الاستسلامية للواقع ولجبروت الطبقة السائدة ...

وليست مقولة « التخلف التاريخي العميق » التي بلورها عبد الله العروي، والتي يوظفها البعض لتبرير التسلط السياسي ما دمنا لم نستوعب مكتسبات المرحلة الليبرالية ، بأوفر حظ على صعيد تفسير « تخلفنا » الاجتماعي كما أنها لا ترقى الى مستوى الالمام بالأسباب الحقيقية لتدني مستوى المقاومة الشعبية للقهر والتسلط بل تخلص الى ان ذلك « طبيعي » في غياب استيعاب مكتسبات المرحلة الليبرالية !

ويعتبر البعض أن انعدام او تخلف الوعي الطبقي راجع الى انعدام طبقات اجتماعية في المجتمع المغربي المعاصر الذي تطغى فيه القبلية التجزيئات الاجتماعية وغيرها من التكتلات الاجتماعية الماقبل ـ طبقية وينفي المشكل باستئصال جذوره يطرح انتظار تبلور وبروز الطبقات الاجتماعية كمقدمة ضرورية للحديث عن الوعي الطبقي . وفي الوقت الذي يقر فيه البعض الآخر بوجود طبقات اجتماعية ، يعزي انعدام او تخلف الوعي

الطبقي لدى الطبقات المستغلة الى غياب « الاداة الثورية » التي تعتبر وحدها القادرة على تطوير الوعي الجنيني لهذه الطبقات . واذا كان هذا الطرح يكشف عن جانب من الواقع الراهن للطبقات المسودة ، فان الاقرار بهذا الواقع لا يفسر ضعف المقاومة الشعبية (بل على العكس من ذلك حيث أن هذه الطروحات تميل الى التضخيم من هذه المقاومة) فضلا عن كون « الاداة الثورية » ليس سببا فقط بل قد يعتبر نتيجة التخلف أو انعدام الوعي الطبقي لدى الجماهير الكادحة ومن ثم فهذا الغياب يتطلب هو كذلك تفسيرا بدل أن يشكل عنصر تفسير .

وثمة محاولات تفسيرية أخرى تذهب الى أن التخلف الثقافي وانتشار الامية والتخلف الاقتصادي وانتشار البطالة والتهميش هي الأسباب الأساسية لضعف المقاومة الشعبية ولتخلف وعي الجماهير بمصالحها الحقيقية ؛ في حين تعطي تفسيرات أخرى الأولوية للعوامل الايديولوجية والفكرية فتعتبر أن سيادة الفكر الغيبي وطغيان اللاعقلانية هي العناصر الرئيسية لتفسير واقع وعي ومقاومة الجماهير الشعبية .

وبعد كل هذا ، يبقى من الثابت أن دراسة المعوقات الموضوعية والذاتية التي تحول دون بروز وتطور الوعي الطبقي في المجتمع المغربي المعاصر ، ولدى الطبقات المستغلة بشكل خاص ، موضوع يكتسي اهمية بالغة سواء على الصعيد النظري أو على المستوى (السياسي) ، اي على مستوى تفسير السلوك والمواقف السياسية للافراد والجماعات . وفضلا عن ذلك ، فان ادراك آليات الوعي الطبقي ومعوقاته يشكل مدخلا قد يمكن من فهم بعض أسباب الاخطاء والانتكاسات التي أصيبت بها الحركة التقدمية ببلادنا غداة الاستقلال وفي مطلع عقد الستينات .

وبالرغم مما في كل تقسيم تاريخي من تجزئة للواقع وتعسف مهما كانت منهجية ذلك التقسيم ، فان هذه المقالة ستتركز على معالجة مسالة الوعي الطبقي ومعوقاته الموضوعية والذاتية خلال مرحلة 1955 ـ 1965 ؛ وذلك لكون هذين التاريخين قد شكلا « قطيعتين » في تاريخ مجتمعنا على كافة المستويات. وكانت كل من سنة 1955 ـ 1965 علامة نهاية مرحلة تاريخية ونقطة انطلاق مرحلة جديدة في تاريخ بلادنا .

وفعلا ، لقد شكلت سنة 1955 منعطفا حاسما في الصراع الذي كانت تعيشه بلادنا آنذاك ، اي النضال من أجل الاستقلال الوطني ؛ اذ شهد كفاح الشعب المغربي تحولا بارزا تمثل في تصعيد عمليات المقاومة في المدن وبروز جيش التحرير في البوادي من جهة ، واضطرار الاستعمار الفرنسي ـ نظرا لعدة عوامل (1) ـ الى الاعتراف بالاستقلال السياسي لبلادنا . وشكل هذا الاعتراف منطلق وضع أسس الاستعمار الغير مباشر وغرس بذور « الاستعمار الجديد » بعد اتفاقية ايكس ليبان التي وضعت اللبنة الاولى في مسلسل استبدال هيمنة الاستعمار المباشر (القديم) بسيطرة استعمارية جديدة ترتكز على عملاء

الاستعمار وصنائعه المحلية . وكانت سنة 1955 بداية ـ نهاية التحالف الوطني العريض الذي شكل اطار النضال من أجل الاستقلال ، حيث برزت الشروخ الأولى (2) في صفوف حزب الاستقلال ، وظهرت التناقضات التي كان الحزب يحملها في احشائه والخلافات بينه وبين حركة المقاومة وجيش التحرير؛ هذه التناقضات والخلافات التي ستذكيها وتوظفها القوى الرجعية لحسم مسألة السلطة لصالحها من جهة ، والتي سيتمخض عنها انسلاخ يسار الحركة الوطنية عن حزب الاستقلال وميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جهة أخرى . وشكلت سنة اعلان الاستقلال انعطافا على صعيد التحالفات الطبقية والفئوية في مجتمعنا واحتدام الصراعات من اجل الهيمنة على مقاليد السلطة واعطاء مضمون اجتماعي للاستقلال ، أي تحديد المستفيد من الاستقلال (3) . وشهدت تلك السنة مع عودة الملك محمد الخامس من المنفى ذروة الوعي الوطني والحماس الشعبي .

أما سنة 1965 ، فهي السنة التي شهدت أحداث 23 مارس التي تم خلالها قمع الاحتجاج / الصرخة الشعبية ضد سياسة الطبقات السائدة بالحديد والنار . واذا كان اعفاء حكومة عبد الله ابراهيم من مهامها حلقة أساسية في مسلسل الصراع من أجل السلطة ومؤشرا على تقوية جانب القوى الرجعية وزحفها لكسب مواقع جديدة في هذا الصراع بالاضافة الى أنها علامة على بداية تغيير موازين القوى الطبقية لفائدة المعسكر الرجعي وضدا على الكتلة الشعبية بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ؛ فان أحداث مارس 1965 قد عبرت ؛ من ضمن ما عبرت عنه ؛ عن نهاية كل الآمال التي علقتها الجماهير الشعبية على عهد الاستقلال وتبخر كل الأحلام التي غذتها خلال عقد من الزمن . وبالاضافة الى ذلك كانت تلك الأحداث تفجيرا للسخط الجماهيري الذي تراكم من جراء الحرمان الذي تعاني منه ونتيجة التدهور المهول الذي عرفته أوضاعها لمعاشية (4) ، وشكلت التظاهرات الشعبية احدى اشكال تصدي الجماهير الشعبية لهجوم القوى الرجعية ـ التي كانت قد بنت دولتها وأجهزتها القمعية الضاربة (5) واستطاعت حسم مسألة السلطة لفائدتها ـ على البقية الباقية من المكتسبات الهزيلة التي كانت الجماهير الشعبية قد حققتها خلال فورة الحماس الوطني الشعبي غداة اعلان الاستقلال (6)

وسجلت سنة 1965 قصور الأحزاب الوطنية التقدمية عن مسايرة ركب الحركة الجماهيرية ، وعجز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ بعد حملات القمع الرهيب الذي تعرض له ونتيجة المشاكل الداخلية التي كانت تنخر قواه .. واعتبارا لطبيعته الطبقية ولخطه السياسي المتارجح بالأساس ـ عن تأطير السخط الشعبي وتطوير الحركة الجماهيرية . وبمساهمة الاحزاب الوطنية التقدمية في التخفيف من أزمة الطبقة السائدة وعزلتها الداخلية ،

عجلت هذه الأحزاب باحتدام الأزمات التي كانت تعاني منها داخليا وضاعفت من المشاكل التي كانت تعيشها في علاقاتها بالحركة الجماهيرية .. وبذلك نقلت الأزمة من صفوف الطبقة السائدة الى صفوف الحركة التقدمية (*)

وكانت سنة 1965 سنة اقبار أول تجربة برلمانية عرفتها بلادنا بعد الاستقلال ، اذ أغتنمت فرصة أحداث 23 مارس للاعلان عن حالة الاستثناء (*). ذلك أن تجربة « الديموقراطية المحروسة » هذه ، بالرغم من محدوديتها ومن التزوير السافر لارادة الجماهير الذي صاحبها ـ حيث تدخل جهاز الدولة بكل ثقله لترجيح كفة مرشحي « الجبهة » (7) ـ كانت تقض مضجع القوى الرجعية التي لم تستطع سحق المعارضة والحصول على الأغلبية الساحقة في البرلمان (8) . وبالاعلان عن حالة الاستثناء اتضحت ، من جديد ، الطبيعة اللاديموقراطية للتحالف الطبقي السائد وعدم تقبله لأي معارضة .. حتى ولو كانت « ايجابية » . وعلى صعيد آخر ، شهدت سنة 1965 بداية تصدع التحالف الطبقي السائد وتفتت محاولة جمع شمل كل الرجعيين التي شكلها تاسيس « الجبهة » من جهة ، وبنهاية التجربة البرلمانية سقط مفعول بعض التحالفات الطبقية والفئوية وبدأت عملية نسج تحالفات جديدة لن يظهر مفعولها بكل وضوح الا في مطلع السبعينات (9) .

ولئن كانت أحداث مارس 1965 قد سجلت غياب الجماهير الفلاحية وضعف مساهمة الطبقة العاملة في الاحتجاجات فان هذه الاحداث قد كانت ، مع ذلك ، بمثابة صك ادانة لسياسة الطبقة السائدة عبرت خلالها الجماهير الكادحة والمشردة عن رفضها لهذه السياسة وعن تشبثها بمكتسباتها وطموحها الى العيش الكريم .

وفضلا عن كل هذا وذاك تنحصر هذه الملاحظات بصدد الوعي الطبقي في مرحلة 1955 .1965 لكونها زاخرة بالصراعات الاجتماعية التي توصف عادة بانها طبقية والتي كانت تخترق كل المجالات الاجتماعية أولا ، ولأن هذه الفترة التاريخية قد شهدت سقوط الغشاوة (الوعي الوطني) عن بعض الفئات الشعبية وبداية انتقال هذه الأخيرة الى مرحلة الوعي الطبقي ثانيا .

1 ـ الوعي الطبقي وطبقية المجتمع :

ان الحديث عن الوعي الطبقي يستلزم ، بالضرورة ، الانطلاق من أرضية واساس نشأة هذا الوعي اي الطبقات الاجتماعية بل وصراعها ما دام الصراع ملازما (*) للطبقات حيثما وجدت أولا ، والوعي هنا والخطاب عنه وطيد الارتباط بذات الوعي اي بالطبقات الاجتماعية التي تبلوره باشكال واساليب عدة ثانيا . ولذلك ، فان دراسة مسالة الوعي الطبقي ومعوقات بروزه في المجتمع المغربي المعاصر تفترض ، قبليا ، تحديد موقع هذا المجتمع من الطبقية ، اي الاجابة عن السؤال التالي : هل المجتمع المغربي المعاصر مقسم الى طبقات اجتماعية ؟ ثالثا .

ولئن كانت الاجابة عن هذا السؤال الجوهري غاية في التعقيد (سيما أن مفهوم الطبقة غالبا ما يستعمل كمسلمة ودون أن يحدد بشكل دقيق) ، فلا بد من الاشارة الى أن عدة عوامل أصبحت تؤدي بعدد غير قليل من الباحثين الماركسيين أو غيرهم الى نبذ مفهوم الطبقة الاجتماعية ونفي طبقية المجتمع المغربي .. أو على الأقل التشكيك فيها باسم « العلم » والموضوعية تارة ، و « خصوصية » مجتمعنا تارة أخرى . ولا شك أن الأزمة الحادة التي يعيشها اليسار الجديد في بلادنا وعجزه ، سابقا وفي الظرف الراهن ، عن بلورة تحليل طبقي بعيد عن الكلشيهات الدغمائية بالاضافة الى عدم قدرته على فهم واستيعاب طبيعة ووظيفة بعض البنيات الاجتماعية (مثل القبيلة) ومن ثم نفيه لوجودها وفعاليتها (١٥) من جهة وحملات القمع الرهيب التي استهدفت اليسار الجديد وما ترتب عنها من « رقابة ذاتية » يمارسها « المثقفون » لتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي الى قمعهم (*) من جهة أخرى ، من العوامل التي تفسر هذه المواقف . وبالمقابل فان التجزيئية التي تطرح نفسها كتحليل نقيض للتحاليل المادية ــ التاريخية وتعطي تحاليل / وتفسيرات «شمولية» للمجتمع المغربي قد اكتسحت الساحة الوطنية وأصبحت تلقى اقبالا كبيرا من طرف المثقفين الذين انبهروا بمعرفتها الدقيقة ، والجزئية في الواقع ، بطبيعة وآليات السلطة (*) في مجتمعنا ولم يعد البعض «يشهد» الا بما قاله واتيربوري وكيلنير وغيرهما من التجزيئيين . ونعتقد أن قوة وانتشار التجزيئية لا يأتي من قدرتها التفسيرية ولا ينبع من قيمتها العملية فقط بقدر ما هو راجع، بالدرجة الأولى ، الى عجز الماركسيين والتقدميين عموما عن ادراك الطبيعة المعقدة لمجتمعنا وعن تفكيك آليات بنياته الأساسية (١١) .

وبصدد الجواب عن السؤال المطروح ، فان المواقف تتراوح بين النفي القاطع لوجود طبقات اجتماعية في بلادنا وتأكيد هذا الوجود . ولئن كانت الطبقات السائدة تقر بوجود طبقات اجتماعية و « فوارق طبقية » على صعيد خطابها الايديولوجي والسياسي بعد ما كانت تعتبر أن الحديث عن الطبقات الاجتماعية من قبيل الفكر المستورد وأن « الأمة المغربية » تشكل وحدة متراصة لا فرق بين أفرادها الخ ... فان هذا الموقف الجديد ، والذي تبلوره الدولة وأجهزتها الرسمية من حين لآخر ، ليس من قبيل الديماغوجية والخطاب التضليلي فقط بل فرضته على الطبقات السائدة ، وعلى دولتها بشكل خاص ، الصراعات الاجتماعية التي تمزق مجتمعنا أولا وتعميق الفوارق الطبقية وانتشار البطالة ، والتشرد والفقر والهامشية مع كل ما تحمله في ثناياها من خطر على مصالح الطبقات السائدة ومن تهديد « بانفجارات » اجتماعية ثانيا . وان كون الخطاب الرسمي للدولة الذي يؤكد ، كلما تصاعد هدير الاحتجاج الشعبي ، على الاخطار المحدقة بمصالح كل المستفيدين من الاوضاع القائمة ودعوتهم

الى « الاحسان » بالفقراء والى ضرورة بعض التنازلات الجزئية والثانوية لضمان المصالح الاساسية وتأييد استغلالهم للجماهير الكادحة ، ان هذا الخطاب يضطلع بوظيفة سياسية ـ ايديولوجية مزدوجة ما دامت الدولة « مكلفة » بالسهر على حماية مصالح الطبقات السائدة والحيلولة دون الاخلال بالتوازنات الاجتماعية التي تكفل استمرار استغلال الجماهير وضمان استمرارية هذه المصالح وان نهم وشره الطبقات السائدة من العوامل التي يمكنها أن تهدد هذه التوازنات ومن ثم وجب على الدولة العمل على ان لا يتجاوز هذا الشره والنهم بعض الحدود « المعقولة » ؛ وعلى صعيد آخر فان هذا الخطاب يستهدف استيعاب هذا الواقع ، ولقع الصراعات الاجتماعية ، ايديولوجيا وسياسيا قصد التخفيف من حدتها بفعل أن الايديولوجيا السائدة بحكم وظيفتها التضليلية (التي تمسخ الواقع الاجتماعي وتقولبه فكريا وفق مصالح الطبقة السائدة) تضطلع بدور أساسي على مستوى كبح نضالات الجماهير وتعتم وعيها أي دفعها ، في آخر المطاف ، الى القبول بواقعها وكأنه قدر محتوم . وليس من الغريب أن يصاحب الاقرار بوجود الطبقات الاجتماعية من طرف الطبقات السائدة الدعوة الى « التكافل » واغناء الفقير دون افقار الغني الخ ... وهذه الدعوة الصريحة الى التعامل الطبقي و «السلم الاجتماعية» لا تلغي بل تستلزم تحريك هراوة القمع المباشر كلما تجرأت الجماهير على خرق هذه السلم التي يراد لها أن تكون دوما وحيدة الجانب (*) .

واذا كان جون واتربوري ، في مؤلفه « أمير المؤمنين » ، يعتبر « أن المغرب بلد تجزيئي ، بالمعنى الواسع للكلمة (I2) » فان تحاليله لمكونات وبنيات المجتمع المغربي انطلاقا من علاقات الصراع / التحالف التي تحكم نظام « التجزيئات » (   ) السائد في اعتقاده ، فان ذلك لا يثنيه عن الحديث ، وفي نفس الكتاب ، عن البرجوازية والطبقات الاجتماعية الخ .. بيد أن الاتجاه العام ، لدى أصحاب النظرية التجزيئية هي نفي وجود الطبقات الاجتماعية وحتى في حالة الاقرار بوجودها اعتبارها بنية اجتماعية ليست لها فعالية كبرى في هيكلة المجتمع ما دام واقع العلاقات بين التجزيئات الاجتماعية هو الذي يحدد ، على كل الأصعدة بنية المجتمع ونظامه العام .

ودون الأخذ بالمنهج التجزيئي فان بعض الباحثين (اندري آدم ، وجاك بيرك ...) يؤكد على أن المجتمع المغربي لم يشهد بعد بلورة الطبقات الاجتماعية بشكل يجعلها واضحة الملامح ويعتبر اندري آدام أن الثنائية تطبع كافة مجالات الحياة الاجتماعية في بلادنا الى حد أنها تحدث « شروخا عميقة » (I3) في الطبقات الاجتماعية نفسها ، ولذاك فان التحليل الطبقي أداة غير صالحة ، أو على الأقل غير مناسبة ، لدراسة المجتمع المغربي ... أما جاك بيرك ، فيعتقد أن مفهوم الطبقة الاجتماعية الذي تبلور على ضوء دراسة

المجتمعات الاوروبية الصناعية لا يمكن تطبيقه في اطار مجتمع تقليدي عربي ـ مسلم يجتاز مرحلة انتقالية دون تكييف ذلك المفهوم مع هذا الواقع الاجتماعي المتميز .. بيد أن هذا الموقف لا يلغي الاقرار بوجود الطبقات الاجتماعية في مجتمعنا بشكل مطلق .

أما بول باسكون (14) فيعتبر ان الطبقات الاجتماعية ليست البنية الاجتماعية الوحيدة في المغرب فضلا عن كونها لا تشكل المحور الوحيد ولا حتى الاساسي ، على كافة الاصعدة ، الذي يهيكل المجتمع المغربي المعاصر . وذلك لأنه بموازاة الطبقات تتواجد بنيات اجتماعية أخرى (القبائل ...) لا زال لها تأثير بالغ على بنية وهيكلة المجتمع المغربي بل ان فعاليتها تكون أكبر من فعالية الطبقات الاجتماعية في بعض الحالات وخلال بعض المراحل التاريخية . ويشكل هذا الفهم منطلق دعوة بول باسكون الى المزج بين التحليل الطبقي والمنهج التجزيئي لاستيعاب واقع المجتمع المغربي بكل تعقيداته ... في حين يقول عبد الكبير الخطيبي من جهته ، انه « ليس من المفيد التساؤل حول وجود أو عدم وجود الطبقات (الاجتماعية) بالمغرب ، بل المهم بالدرجة الأولى ليس هو الواقع العيني للطبقات وانما نظام التراتبية وسيره (15) » غير ان نظام التراتب نفسه لا ينفصل عن موضوع ومكونات هذا التراتب اي عن الطبقات والفئات الاجتماعية الا في زاوية منهجية لا بد من تبريرها نظريا .

ويعتبر روني كاليسو أن « التناقضات الداخلية (الناتجة) عن اللامساواة الاجتماعية وعن المراتب في السلطة ... يتم اخفاؤها تحت مظاهر التضامن العشائري .. (16) » ويضيف أنه « مع ذلك ليست هناك طبقات اجتماعية ولذلك ينتصر التجزيئيون . ان المشكل مطروح على الماركسيين الذين عليهم أن يفسروا هذه الهيكلة الأسروية وهذه العلاقات النزاعية على أساس الجماعة وليس على اساس التناقضات الطبقية ... ان الاحداث الجماعية تغلب على الاحداث الطبقية (17) ، وعلى صعيد هيكلة المجتمع يذهب الى حد القول ان « القدرة الوحيدة للهيكلة ، بما فيها الهيكلة الاقتصادية ، هي قدرة الدولة .. (18) » واذا كان كاليسو يسلط نار نقده على التجزيئية واختزاليتها فان الماركسية الدغمائية لا تنجو من انتقاداته سيما أنه يدرك طبيعة وفعالية البنيات الاجتماعية اللاطبقية والتي لا زالت تمارس تاثيرها في المجتمعات المغرب ـ عربية .

وعلى الطرف المناقض للاتجاه التجزيئي ، يوجد « المعسكر » الماركسي بكل تلاوينه ؛ هذا المعسكر الذي يؤكد على انقسام المجتمع الى طبقات اجتماعية . غير ان هذا الاتجاه لا يتميز بالانسجام في طروحاته ولا حتى على صعيد مقاييس تحديد الطبقات الاجتماعية . ويبقى هذا الاتجاه ـ ولحد الآن ـ

غير قادر على بلورة تحليل طبقي علمي للمجتمع المغربي ويكتفي بالتأكيد المبدئي على وجود الطبقات الاجتماعية في بلادنا منذ القدم دون تكليف نفسه عناء تأسيس هذا الوجود تارة وعلى النقل الميكانيكي لتحاليل طبقية غريبة عن المجتمع المغربي واسقاطها على الواقع الاجتماعي لبلادنا دون أي تكييف تارة أخرى . الأمر الذي يسهل « الزحف » التجزئيي ويجعل هذا الاتجاه غير قادر على التصدي لهذا « الزحف » ويجعله اعزلا في مواجهة الدعاية الرجعية ما دام عاجزا عن « تاصيل » الماركسية و « مغربتها » بتطبيق المادية ـ التاريخية على الواقع الاجتماعي لبلادنا بشكل خلاق .

ولئن كانت محدودية هذه الملاحظات تفرض عدم الخوض في هذا الموضوع (19) الهام ، فان انطلاقها من التاكيد على انقسام المجتمع المغربي المعاصر الى طبقات اجتماعية يستدعي بعض التوضيحات المقتضبة :

1 ـ اذا كان القول بانقسام المجتمع المغربي المعاصر الى طبقات اجتماعية متناقضة المصالح يقتضي ، في اعتقادنا ، الأخذ بمقاييس مادية (20) لتحديد الطبقات الاجتماعية ، فان تبني هذه المقاييس التي تحدد الطبقة الاجتماعية والانتماء الطبقي انطلاقا من دور المجموعات البشرية والافراد في مسلسل الانتاج الاجتماعي (21) لا يعني اغفال « الخصوصية » (22) المحدودة للطبقات الاجتماعية في مجتمعنا ودور مختلف البنيات والهياكل الاجتماعية والقوى الاستعمارية ـ الامبريالية في بروز هذه الطبقات وفي اعادة انتاجها كذلك .

2 ـ من الصعب التغاضي عن العوامل الاقتصادية على صعيد تحديد الطبقات الاجتماعية دون السقوط في متاهات المثالية ؛ بيد أنه من الضروري التأكيد على أن هيكلة الطبقات الاجتماعية في مجتمعنا لا تخضع ، حصرا ، للعامل الاقتصادي بل تشكل العوامل الايديولوجية والسياسية ، الثقافية والدينية محددات هامة للطبقة الاجتماعية وللطبقية في مجتمعنا دون أن تبطل مفعول العامل الاقتصادي .

3 ـ اذا كانت التمايزات الاجتماعية ، بما فيها تبلور بعض الطبقات الاجتماعية (البرجوازية التجارية مثلا ..) ، قائمة في المجتمع المغربي قبل الاحتلال الاستعماري وفي ظل بنيات اجتماعية ما قبل رأسمالية ، قبلية الخ .. ؛ فان التغلغل الاستعماري وفرض السيطرة المباشرة للامبريالية الفرنسية ـ الاسبانية على مجتمعنا سنة 1912 من جهة ، وغرس بذور نمط الانتاج الراسمالي مع كل ما ترتب ع نذلك من تحولات هائلة على كافة الأصعدة الاقتصادية ـ السياسية والاجتماعية من جهة أخرى من العوامل التي أعطت دفعة قوية للتمايز / التقاطب الاجتماعي في بلادنا وأدت الى بروز طبقات اجتماعية جديدة (23) لم يكن مجتمعنا يعرفها قبل الغزو الاستعماري .

4 - غير أن الطبقات الاجتماعية في مجتمعنا تتفاوت من حيث تبلورها وهيكلتها كطبقات اجتماعية قائمة الذات ومستقلة الكيان علاوة على كون « الثنائية في الاقتصاد والثنائية في الثقافة تحدث عبر مختلف الطبقات شروخا عميقة جدا الى حد أنه يحق التساؤل عما اذا كانت هذه الشروخ لا تفرق طبقات في الواقع » (24) . وان المخاض الذي تعيشه الطبقات الاجتماعية ومختلف أنواع التناقضات التي تخترقها تنعكس على بنيتها فلا بد أنها تؤثر حتما على وعيها كما سنرى لاحقا .

وعلى العموم ، يبدو أن الطبقات الاجتماعية الحضرية تتميز بكون بنيتها أكثر تبلورا ووضوحا من بنية الطبقات الاجتماعية القروية ولاسيما في تلك المناطق التي لا زالت لا تخضع كلية لآليات نمط الانتاج الرأسمالي . ذلك أن استمرار الهياكل والبنيات الاجتماعية الماقبل رأسمالية مشوهة ، ما دام نمط الانتاج الرأسمالي قد نسف ، في الغالب ، أساسها المادي - الاقتصادي من جهة ؛ واحتفاظ هذه البنيات / الهياكل ، مع ذلك ، ببعض الوظائف الاجتماعية وسيادة علاقات اجتماعية ما قبل رأسمالية من جهة أخرى ، كلها عوامل تعوق تبلور الطبقات الاجتماعية وبروز ملامحها بشكل واضح . بيد أن هذا الواقع لا يعني أن هذه البنيات الاجتماعية الماقبل رأسمالية لا تحمل في احشائها تناقضات وتراتبات اجتماعية قد تكتسي صبغة طبقية بقدر ما يدل على أن آليات طمس الاستغلال / التمايزات الاجتماعية في اطار هذه البنيات أكثر فعالية من مثيلاتها في المدن .

5 - ان كون الطبقة العاملة المغربية من الطبقات الاجتماعية البارزة الملامح والقائمة الذات (موضوعيا) ، قد دفعنا الى اتخاذها كنموذج وسنتناول مراحل تطور وعيها خلال فترة (1955 - 1965) في الصفحات اللاحقة .

وتقودنا هذه الملاحظات الى مسالة هيكلة المجتمع المغربي المعاصر . ويقصد هنا بهيكلة المجتمع المغربي تحديد السمات والمميزات الاساسية لهذا المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية - السياسية والثقافية - الايديولوجية . ويعني ذلك عمليا تحديد البنيات والهياكل والعلاقات الاجتماعية الاساسية / السائدة من جهة وحصر وابراز القوى الفاعلة في واقعنا الاجتماعي ومدى دورها في هذه الهيكلة من جهة ثانية ..

واذا كان نمط الانتاج السائد في مجتمعنا هو نمط الانتاج الرأسمالي التبعي ، بمعنى أنه النمط الانتاجي الأقوى والمهيمن على صعيد الانتاج فضلا عن كونه يخضع ويوظف لاعادة انتاجه باقي الانماط الانتاجية الاخرى (الماقبل رأسمالية) ؛ فان العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعنا ليست علاقات اجتياعمة رأسمالية بكل ما يميز هذه العلاقات على مختلف المستويات .. ذلك أن العلاقات الاجتماعية الماقبل رأسمالية مع ما يصاحبها من علاقات التبعية

الشخصية واشكال التضامن القبلي والعشائري ونمط الأسرة البطريكي والعلاقات الزبونية الخ ... لا زالت هي الشكل الاساسي للعلاقات الاجتماعية في مجتمعنا.

ان الصراعات الاجتماعية التي يشهدها مجتمعنا هي بالأساس صراعات طبقية وقد تتخذ هذه الصراعات مظاهر غير طبقية تخفي طبيعتها المصلحية / الطبقية . بيد أن هذا النوع من الصراعات الاجتماعية لا يلغي قيام صراعات اجتماعية ذات صبغة ما قبل ـ طبقية قد تطغى في بعض المراحل حتى ولو كانت تابعة ومحددة ، في آخر المطاف ، للصراع الأساسي ، الصراع الطبقي .

ولئن كان الصراع الطبقي هو العنصر الأساسي في هيكلية المجتمع المغربي ، بما في ذلك تحديد شكل / طبيعة ودور الدولة ؛ التي ليست مستقلة عن الطبقات ولا تفلت من تأثير الصراعات الطبقية علاوة على كونها تتدخل وتنخرط فيها ؛ ـ فان الطبقات / الصراع الطبقي هي العمود الفقري لهيكلة مجتمعنا المعاصر ولا يلغي هذا آليا دور البنيات والهياكل الأسرية والفئوية والعشائرية والقبلية الخ .. في هذه الهيكلة وكونها تشكل عائقا في وجه اكتساح العلاقات الطبقية لكل مجالات الحياة الاجتماعية . بيد أن العلاقات الطبقية الرأسمالية سائرة نحو السيادة باعتبارها مرتبطة بنمط الانتاج الاكثر قوة وحيوية وبذلك تمثل العلاقات الاجتماعية للمستقبل في حين أن العلاقات الاجتماعية الماقبل ـ رأسمالية (والتي ليست كلها ما قبل طبقية) سائرة نحو التقهقر والانحلال فضلا عن كونها علاقات ماضوية (25) .

لكن ماذا عن الوعي الطبقي ؟

2 ـ في تحديد الوعي الطبقي :

اذا كان موضوع الوعي الطبقي بالغ الأهمية فان معالجته لا تخلو من بعض المزالق والانحرافات التي لا بد من الاشارة اليها .

1 ـ النزعة الموضوعاوية ، وتربط بشكل ميكانيكي بين الوضع المادي ـ الاقتصادي ومستوى الوعي الطبقي وتجعل من هذا الاخير مجرد « انعكاس » للشروط الموضوعية . واذا كان ماركس قد غذى هذا الانحراف ببعض مقولاته الشهيرة حول انعدام أية استقلالية للفكر / الوعي بالنسبة للاوضاع المادية (خصوصا في مؤلف « الايديولوجيا الالمانية » حيث أدى به صراعه ضد النزعات المثالية في الفلسفة المثالية ، واليسار الهيجلي بشكل خاص ، الى التأكيد الاحادي الجانب على أهمية وأولوية العوامل الاقتصادية ـ ـ الموضوعية دون غيرها كمحددات للفكر / الوعي ..) ـ فان عودة كل من ماركس وانجلس الى ابراز الدور الهام الذي تضطلع به العوامل الغير اقتصادية في تحديد الفكر / الوعي وتفاعل هذه العوامل السياسية ، الايديولوجية الفكرية .. مع الواقع وصراعهما المرير ضد كل التفسيرات المادية الميكانيكية والاقتصادية لمذهبهما حيث يقول انجلس « ... حسب النظرية المادية للتاريخ ،،، ان

العامل الحاسم في التاريخ هو ، في آخر المطاف ، انتاج واعادة انتاج الحياة الملموسة (...) ان الوضعية الاقتصادية هي الأساس . لكن العناصر المختلفة للبنية الفوقية (...) تمارس ، هي كذلك ، تاثيرها على مسار الصراعات التاريخية ، و كثير من الحالات تحدد بكيفية أساسية شكلها (26) » ... ان هذا النقد وكل التوضيحات المتكررة التي أعطاها كل من ماركس وانجلس لم تثن اقطاب الاممية الثانية عن الأخذ بفهم اقتصادي للماركسية وانتهاج سياسة اقتصادوية ستكون لها نتائج وخيمة على المسيرة النضالية للحركة العمالية .

وتعتبر « القدرية ــ الميكانيكية » ، على حد تعبير جورج لوكاش (27) ، أن البروليتاريا ، مثلا ، تبلغ مرحلة الوعي الطبقيكنتيجة حتمية لنموها في المجتمع الرأسمالي . وهذه النظرة تبني علاقة حتمية أحادية الجانب بين الاوضاع المادية للطبقات الاجتماعية ووعيها ، فتقتضي أن يتولد عن الفقر الذي تعاني من ويلاته الطبقات المستغلة وعي طبقي متقدم بل وعى ثوري . وبذلك تعجز هذه الرؤية عن تفسير عدم الانسجام القائم بين تردي الاوضاع المعاشية للجماهير الكادحة والتخلف الفعلي لوعيها الطبقي أي ادراكها لمصالحها الحقيقية . وان عدم ادراك هذه النظرة القاصرة للعوامل المعقدة التي تبلور الوعي الطبقي وتطوره يؤدي بها الى وصف الجماهير الكادحة بالرجعية والتخلف « الاصلي » . وتقود هذه النظرة المادية المبتذلة الى رؤية سوداوية وتشاؤمية للحاضر والمستقبل الأمر الذي يتولد عنه اليأس وانسداد الآفاق في العديد من الحالات . وليس من الغريب في شيء أن تتشكل هذه النظرة الميكانيكية ، التي تخلص ، وبسرعة ، الى عجز وتخلف .. وعدم ثورية الجماهير الكادحة ، أرضية خصبة للاتجاهات النخبوية التي تخول نفسها أحقية النيابة عن الجماهير في عملية تحررها ما دامت هذه الأخيرة عاجزة عن الاضطلاع بمهمة تحرير نفسها . وقد ارتبطت هذه « النظرية » ، تاريخيا ، بالطروحات « الكارثية » (28) التي تدعي أن تطور النظام الراسمالي يؤدي حتما الى التفقير المطلق لأوسع الفئات والطبقات الكادحة وعلى الخصوص البروليتاريا الأمر الذي يقود ، وبشكل حتمي ، الى نمو الوعي الثوري لدى هذه الفئات والطبقات الكادحة مما يتولد عنه دك هذه الأخيرة لاركان النظام الراسمالي ...

بيد أن التجربة التاريخية لبلادنا تؤكد ، وبكيفية لا تترك مجالا للشك ، أن الفقر والتشرد لا يمكنهما ان يولدا الا التمرد والانفجار في غياب الوعي الطبقي والتاطير السياسي الذي يحول التمرد الى ثورة . ذلك أن « الوعي المتمرد » (29) ، الذي قد يأتي * نتيجة أوضاع الفقر والتشرد ــ وهي سمات تميز قطاعا واسعا من الجماهير الشعبية ببلادنا ــ « وعي » عفوي بالظلم والاضطهاد والقهر الا أنه يبقى قاصرا عن ادراك الأسباب الحقيقية للاوضاع المزرية التي يعيش فيها ويقف هذا الوعي عند حد المظاهر ولذلك نرى أن

« حملة » هذا الوعي يركزون في حالات « الانفجار » على كل المظاهر الاجتماعية التي ترمز الى الغنى والتي يعتبرونها بمثابة استفزاز لوضعهم الشقي ... وفضلا عن ذلك ، فهذا « الوعي المتمرد لا يتحكم في الوسائل النظرية والسياسية والتنظيمية لمشروعه . انه وعي خاضع للايديولوجيا البرجوازية بقدر ما هو « وعي خاطىء » (30) .

ب ـ النظرة الذاتوية ، وهي على نقيض الاتجاه الموضوعاوي حيث أنها تقفز عن الظروف الموضوعية ـ الاقتصادية وتعتبر أن المسألة الحاسمة في بروز الوعي الطبقي وتبلوره هي ، بالاساس ، توفر / فعل العوامل الايديولوجية ـ الفكرية والسياسية ؛ ولا تتم الاشارة للعوامل الاقتصادية الا للتأكيد على كونها ظواهر ثانوية .. وبقدر ما تعزل هذه النظرة الوعي عن الشروط الموضوعية / التاريخية لظهوره ، تفصل الفكر عن الواقع والذات عن الموضوع وتسقط في متاهات المثالية بدعوى التصدي للانحرافات المادية ـ الميكانيكية ألخ ...

وهذه النظرة الأحادية الجانب تفضي عمليا ، أي على مستوى العمل السياسي ، الى تغليب العوامل الذاتية (الحزب الثوري بالنسبة للطبقة العاملة ، مثلا) والى التضخيم من أهمية دور هذه العوامل الى حد أن الحزب يصبح بديلا ينوب عن الطبقة التي من المفروض أن يمثل مصالحها . وليس من الغريب في شيء أن تعشعش هذه النظرة المثالية الذاتية عند المثقفين الذين يميلون دوما الى النفخ في دورهم الاجتماعي والى التضخيم من أهمية الفكر (الذي هم حملته ، طبعا .. والذي هو عين الحقيقية .. أو الفكر الثوري دون سواه !) مما قد يؤدي بهم الى تنصيب نفسهم « طليعة » للشعب ، والاستغناء عن هذا الأخير في نهاية المطاف ـ التي ليست بالضرورة بداية تحرر الجماهير الشعبية ـ للتيه في مستنقع النخبوية (31) .

وباغفالها لأهمية الظروف الموضوعية فان هذه النظرة تذكي روح الارادوية الأمر الذي لا يخلو من مخاطر ، اذ تشكل الارادوية أرضية خصبة لكل الاتجاهات المغامرة / النخبوية ، سيما أن القفز عن الواقع الموضوعي يصاحبه ، دوما ، سوء تقدير للاوضاع الاجتماعية العامة وللوضع السياسي بشكل خاص .

واذا كانت هذه الملاحظات لا تدعي الاتيان بأي جديد فانها تشكل ، مع ذلك ، مدخلا ضروريا لمعالجة الوعي الطبقي ومسلسل تبلوره التاريخي وكذا مختلف معوقاته الموضوعية والذاتية في المجتمع المغربي المعاصر .

لكن ما الوعي الطبقي ؟

والمقصود هنا هو « الوعي السياسي الطبقي » ، وأساسه وشرطه الأولي والضروري هو الانتماء لطبقة اجتماعية متميزة وقائمة الذات لها مصالحها التي

تجعلها في تعارض / صراع صريح أو خفي مع باقي الطبقات الأخرى أولا ، ووعي هذه الطبقة لذاتها ووعي أفرادها لإنتمائهم لها ثانيا .

وبديهي أن هذا الوعي لا يرتكز على علاقات الدم والقرابة ... بل يستند الى احتلال « مجموعة بشرية » لنفس الموقع في مسلسل الانتاج الاجتماعي ولنفس المركز الاجتماعي . ويعتبر هذا الوعي حاصلا ، على الصعيد الفردي ، كلما أدرك الفرد انتماءه لطبقته ويسعى الى الدفاع عن مصالحها والى تغليب هذه المصالح على كل المصالح الفردية والفئوية الأخرى . بيد أن الوعي ، على صعيد الطبقة ، ليس مجرد « جمع حسابي » لوعي الافراد المكونين لهذه الطبقة ـ والذين تتفاوت درجات وعيهم ـ بل يتجاوز هذا الجمع ليشكل حصيلة / تركيب واقع ومجمل ممارسات وأفكار الطبقة المعنية على كافة المستويات الاجتماعية .

غير أن الوعي الطبقي على مستوى الفرد سابق تاريخيا ، من حيث بروزه وتشكله ، للوعي الطبقي « الجماعي » أي وعى الطبقة لذاتها وتحولها الى عنصر فاعل في التاريخ / الصراع الاجتماعي على أساس وعي وادراك مصالحها الحقيقية القريبة منها والبعيدة .

ان الطبقة «في ذاتها» (   ) مجرد نتاج للتطور الموضوعي لمسلسل الانتاج الاقتصادي ، انها مجموعة من « أكياس البطاطس » على حد تعبير كارل ماركس وهي لم تبلغ بعد حتى المرحلة الأولى من الوعي الطبقي ولم تع وجودها كطبقة اجتماعية قائمة الذات وبالأحرى مصالحها التاريخية الحقيقية . في حين أن الطبقة « لذاتها » (   )كاملة الوعي بذاتها / وجودها وبمصالحها الحقيقية . انها ليست مجرد مجموعة من الأفراد الذين يشكل الصراع / التنافس الاقتصادي الطابع الرئيسي لعلاقاتهم بل أصبح التضامن / التعاضد هو الطابع الرئيسي لعلاقاتهم في مواجهة الطبقات / الفئات الاجتماعية الأخرى . ان الطبقة « لذاتها » كيان اجتماعي فاعل ، وبشكل واع ، في حركة التاريخ ، وهي طبقة قد تحررت من وصاية أو هيمنة الطبقات الأخرى وأصبحت تسعى بدورها الى الهيمنة الاجتماعية . الا أن هذا الوعي لا يتأتى لكل الطبقات الاجتماعية في المجتمع الراسمالي بل انه من نصيب ومميزات طبقات اجتماعية دون أخرى .

ويعتبر كارل ماركس أن الطبقة العاملة تتحول من طبقة في « ذاتها » الى طبقة « لذاتها » من خلال / عبر مسلسل النضال التاريخي الذي تخوضه ، في حين يعتقد لنين أن تدخل « المثقف الجماعي » حاسم وضروري لتحقيق هذه القفزة النوعية في وعي الطبقة العاملة التي يقودها التطور « التلقائي » لنضالها الى الوعي النقابي (الترادينيوني) .

واذا كان الوعي الطبقي لا يحصل دفعة واحدة وانما بشكل تدريجي

« تصاعدي » عبر متسلسل تاريخي معقد لا يلغي القفزات النوعية الى أمام حرق المراحل خلال الفترات الثورية مثلا) والنكوص في بعض الحالات ؛ فان الوعي الطبقي يجتاز عدة مراحل ينتقل خلالها من مستوبات دنيا الى مستويات عليا تبلغ فيها الطبقة درجة « الوعي الطبقي الحقيقي » كما يقول لوداش . ويتدرج الوعي الطبقي من مرحلة حسية تغلب فيها الاحساسات والانفعالات والمعرفة الحسية السطحية التي لا تنفذ الى جوهر الاشياء ؛ وفي هذه المرحلة الدنيا ، الحسية للوعي تغلب ردود الفعل الطبقية على الفعل الطبقي الواعي وفي أقصى الاحوال تعي الطبقة الاجتماعية مصلحتها المباشرة / الآنية وتغيب عنها مصالحها البعيدة بمعنى أن الطبقة لا تدرك مصالحها في كليتها وشموليتها . وهكذا يدفع صاحب الراسمال باستغلاله للعمال الى مداه الأقصى دون مراعاة نتائج ذلك على المدى المتوسط والبعيد في حين لا يركز العمال ، في نفس المرحلة من الوعي ، الا على النضال النقابي الاقتصادي لبيع قوة عملهم باغلى ثمن ممكن . وهذا الوعي لا يمكنه أن يولد لدى العمال الا التضامن الأولي ولا يمكن أن يتمخض عنه الا التمرد الذي هو تعبير عن « الغريزة الثورية للبروليتاريا » (32) . وان تكسير الآلات ونسف المعامل والمناجم ... كشكل للنضال العمالي يشكل الترجمة العملية لهذا الوعي « الخاطيء » من حيث أنه يركز على النتائج وتغيب عنه الأسباب . الا أن هذه المرحلة من الوعي ضرورية لأنه من خلال تجربة العمال والتراكمات الكمية التي تشهدها هذه المرحلة تحدث ، في ظل شروط معينة ، قفزة نوعية وبلوغ الطبقة الاجتماعية مرحلة الوعي الطبقي الحقيقي وبالتالي تحولها من طبقة « في ذاتها » الى طبقة « لذاتها » .

وتتميز هذه المرحلة، مرحلة الوعي «العقلاني» ، بكون الطبقة الاجتماعية تعي ذاتها كطبقة اجتماعية وترقى الى ادراك مصالحها بكيفية شمولية . ولا ينحصر وعيها في ادراكها لوضعها الخاص وانما يمتد ليشمل معرفة / استيعاب الواقع الاجتماعي في كليته وادراك التناقضات الحقيقية التي تحرك الواقع ومن تم الفعل فيها من أجل نصرة وسيادة مصالحها . وفي هذه المرحلة تسقط الغشاوة التي تعتم وعي الطبقة بمصالحها وتنخرط الطبقة الاجتماعية في الصراع كعنصر فاعل لا يكتفي برد الفعل بل يروم دفع مسار التاريخ باتجاه تحقيق أهدافه / مصالحه الخاصة (والتي غالبا ما تقدمها الطبقة على انها أهداف ومصالح المجتمع برمته) . وبديهي أن هذا الوعي الطبقي ليس « مقسما » بشكل متساوي بين مختلف مكونات / عناصر الطبقة الواحدة ، بل هناك دائما عدم تساوي وتفاوت في درجة ومستوى وعي المكونات المختلفة للطبقة الاجتماعية . فعلى العموم ، ثمة فئة واعية تشكل طليعة الطبقة في حين

يكون مستوى وعي فئة أخرى « متوسطا » بينما يتميز وعي فئة ثالثة بكونه متخلفا . غير أن هذه المستويات المختلفة من الوعي ليست جامدة ولا قارة بشكل نهائي وانما تعرف تطورا / نكوصا مستمرا وتمر بعدة تموجات حسب مجموع الظروف الاجتماعية التي تمر منها الطبقة الاجتماعية والمجتمع وبارتباط مع مستوى تطور / احتدام الصراعات الاجتماعية التي تخوضها الطبقة : والملاحظ أن درجة الوعي الطبقي ترتفع بشكل موازي لدرجة تطور / احتدام الصراع الطبقي (33) ...

ويعتبر جورج لوكاش أن الوعي الطبقي نوعان ، « الوعي السيكولوجي » و « الوعي الطبقي الحقيقي » ؛ ويشكل « الوعي السيكولوجي » الوعي المباشر وهو حصيلة ما يفكره ويدركه ويحسه الافراد المكونون لطبقة ما وهو « وعي خاطىء » لا يدرك نفسه ولا يعبر عن نفسه بشكل مناسب . في حين أن « الوعي الطبقي الحقيقي » هو « الوعي الذي قد يكون لطبقة معينة في وضعية حيوية محددة اذا كانت قادرة على ادراك هذه الوضعية بشكل كامل من وجهة نظر مصلحتها الطبقية » (34) غير أن « الوعي الملموس لاغلب الطبقات الاجتماعية لا يتماثل مع وعيها المعطى » (35) . ويقول ج. لوكاش أن « الوعي الطبقي هو ذلك رد الفعل العقلاني المناسب الذي يجب أن يعطى في وضعية نموذجية محددة في مسلسل الانتاج (...) ، وهذا الوعي ليس مجموع ولا متوسط ما يفكر ويحس الخ ... الأفراد المكونين للطبقة اذا ما أخذناهم واحدا ، واحد (...) ان الفعل الحاسم تاريخيا للطبقة ككلية يحدد ، في آخر التحليل ، بهذا الوعي وليس بفكر الفرد ... (36)

ويشكل الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي للطبقة الاجتماعية عن باقي الطبقات الأخرى المدى الأقصى لوعيها بمصالحها . غير أن بلورة ايديولوجية خاصة وبلوغ الاستقلال الايديولوجي ليس في متناول كل الطبقات الاجتماعية ما دام بعضها عاجزا أصلا (الفلاحون مثلا) عن افراز « مثقفيها العضويين » وبالتالي غير قادرة على بلورة ايديولوجية خاصة (غرامشي) . ويؤكد نيكوس بولنزاس أن البروليتاريا والبرجوازية هما الطبقتان الوحيدتان اللتان تملكان ايديولوجية شمولية وممنهجة في المجتمع الرأسمالي (37) في حين أن باقي الايديولوجيات الطبقية الأخرى تابعة لاحدى الايديولوجيتين الاساسيتين . واذا كان دور المثقفين العضويين لا يقتصر فقط على « بلورة ونشر ايديولوجية المجموعة الاجتماعية التي انشاتهم واعطائها « انسجامها » وعيها بوظيفتها الخاصة ليس فقط في الميدان الاقتصادي وانما كذلك في الميدانين السياسي والاجتماعي » (38) ، فان هذا الدور الدقيق والمعقد من أهم الأدوار التي يضطلع بها المثقفون العضويون الذين تسعى من خلالهم طبقاتهم الاجتماعية الى بسط هيمنتها الايديولوجية ـ الفكرية على باقي الطبقات الاجتماعية ...

أما الاستقلال السياسي والتنظيمي فيتمثل في تكوين الحزب السياسي الطبقي الذي يفترض فيه أن يكون المعبر الأمين عن المصالح الحقيقية للطبقة التي تشكله . وإذا كان الحزب أداة للصراع الاجتماعي / الطبقي (فضلا عن كونه ميدانا لهذا الصراع) فانه التعبير الواعي عن مصالح طبقية أو فئوية محددة اضافة الى كونه يركز الوعي الطبقي ويشكل احدى العوامل الأساسية لتطويره وتعميمه على صعيد الطبقة ككل . غير أن هذا الدور الموكول الى الحزب يحمل في طياته (سيما أن المثقفين هم الذين يشكلون عادة قيادات الاحزاب مهما كانت اختياراتها وانتماءاتها الطبقية) خطر استبدال الحزب للطبقة والنيابة عنها بمعنى ممارسة وصاية سياسية عليها .

وان الصراع الدائم ، والمتعدد الاشكال ، الذي تخوضه مختلف الطبقات الاجتماعية يقود حتما الى تأثير متبادل ، وهذا التأثير يخترق المجال الايديولوجي / السياسي كذلك . ولئن كان تأثير الطبقات السائدة على الطبقات المسودة أهم وأقوى ، بحكم امكانياتها المادية والفكرية الهائلة ، من تأثير الطبقات المسودة عليها ، فيبدو أن وعيا طبقيا خالصا لا يتأثر بالاحتكاك / الصراع بين الطبقات وعي لا يتبلور الا على مستوى بعض التنظيرات المثالية التي تغض الطرف عن واقع ومحددات الوعي الطبقي .

وتؤكد التجربة التاريخية أن الطبقات / الفئات الاجتماعية السائدة ، مالكة وسائل الانتاج المادي والفكري ، تكون سباقة الى وعي مصالحها بالمقارنة مع الطبقات المسودة ، وذلك لتوفرها على الوسائل المادية / الفكرية التي تسرع عملية افراز مثقفيها العضويين وتتيح امكانية تفرغهم لمهمة بلورة وتنميط ايديولوجيتها الخ ... فضلا عن كونها تسخر امكانيات هامة لتعتيم الوعي الطبقي للطبقات المسودة سيما أن التضليل الايديولوجي يشكل أفضل ضمانة لبسط هيمنتها واستمرارية مصالحها . وبالتبعية ، فان الطبقات / الفئات السائدة تكون سباقة الى تكوين الأحزاب والتكتلات الحزبية الطبقية أو الفئوية (اذا لم تكن الدولة ومختلف أجهزتها هي التي تضطلع حتى بهذه الوظيفة ، مهمة التأطير السياسي للطبقة السائدة كما هي الحال في العديد من الدول « المتخلفة ») ، لمواجهة الطبقات المسودة أولا وللصراع فيما بينها ثانيا .

واذا كانت المعرفة العلمية والادراك العلمي لمختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية والأخذ بالعقلانية في مختلف مجالات الحياة من المقومات الأساسية لبروز وعي طبقي حقيقي ولسيادة « المنطق » الطبقي في العصر الحاضر ؛ فان الصراع الاجتماعي المتعدد الاشكال يشكل عنصرا يكتسي أهمية بالغة في مسلسل تبلور الوعي الطبقي الى حد أن كارل ماركس اعتبر أن « الأشخاص المعزولين لا يشكلون طبقة الا بقدر ما يتوجب عليهم القيام بنضال

مشترك ضد طبقة أخرى ، وما عدا ذلك فانهم يصبحون أعداء في التنافس » .. وليس من المغالاة في شيء أن يقال أن الطبقات الاجتماعية لا يكتمل تكوينها الا من خلال الصراعات الاجتماعية التي تخوضها والتي تضع الحد الفاصل (على الصعيد السياسي / بين مختلف الطبقات / الفئات الاجتماعية . وهكذا ، فان الطبقة الاجتماعية تعي ذاتها وتدرك مصالحها وحقيقة الطبقات الأخرى وبالتالي التناقضات المصلحية التي تحرك الصراع الاجتماعي عبر ومن خلال هذا الصراع نفسه .

واذا كان الوعي لا يحدد الوجود الاجتماعي وانما هذا الأخير هو الـذي يحدد الوعي ، ولئن كان التفكير / الوعي في رحاب القصور يختلف ، بالتأكيد ، عن التفكير / الوعي في قعر الاكواخ ؛ فان هذه العلاقـة الـوطيدة بين الـوعي والوجود الاجتماعي لا تفرض تحديدا حتميا للوعي وليس هناك تطابق بيـن الوضع الاجتماعي ومستوى الوعي الطبقي ، وخير دليل على ذلك وجود عناصر برجوازية تنخرط في صفوف الحركة الثورية والعناصر الشبه بروليتاريا التي تساند الحركات الرجعية بل وحتى الفاشية ... ولذلك لا يمكن تحديد شكل وطبيعة الوعي الطبقي الذي قد يبرز في كلتا الحالتين (القصر / الكوخ) الا بكيفية احتمالية تقريبية . وعلى صعيد آخر ، فان فترات الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة لا يصاحبها ، بالضرورة ، تصاعد نضالات الطبقة ، مثلا ، اذا لم تتوفر الشروط الذاتية لضمان هذا النهوض النضالي وتاطيره وفي غياب تلك الشروط قد تؤدي الأزمة الى سيادة الفردانية واحتدام التنـافس بيـن العمال بل حتى تفكيك اشكال التضامن العفوي / الغريزي في صفوف الطبقة العـاملـة .

وفي الوقت الذي تؤكد فيه روزا لوكسمبورغ على أن الطبقة العاملة تصل الى مرحلة الوعي الثوري (البروليتاري) من خلال الوساطة الضرورية والكافية لممارساتها التاريخية دون أن تشكل العوامل الخارجية عن هذا النضال عاملا أساسيا ، وبالأحرى أن يكون ضروريا ، في بروز هـذا الـوعي وتـولي روزا لوكسمبورغ أهمية خاصة للنضال العفوي للطبقة العاملة وللاضراب العام في في بزوغ الوعي الثوري وانتشاره في صفوف الطبقة العاملة . كان لنين ــ فـي اطار صراعه ضد الشعبويين والفوضويين ــ قد اضطر الى التأكيد الأحادي الجانب على دور العوامل الخارجية (المثقفين ، الحزب الثوري ..) في بلورة الوعي البروليتاري وانتشال البروليتاريا من براثين الـوعي الاقتصـادي / النقابي ، وبهذا الصدد يعتبر لنين على أن « الوعي السياسي الطبقي لا يمكنـه أن يأتي للعامل الا من الخارج ، بمعنى من خارج النضال الاقتصادي ، من خارج دائرة العلاقة بين العمال وأرباب العمل . ان الميدان الوحيد الذي يمكن أن تنهل منه هذه المعرفة هو ميدان العلاقات بين كل طبقات وفئات السكان والدولة

والحكومة ، ميدان علاقات كل الطبقات فيما بينها .. » (39) وان عودة لنين وتصحيحه « للخطأ » الظرفي الذي ارتكبه لم يبدد الفكرة التي ترسخت والتي تعتبر أن لنين ، بعد كاوتسكي ، يعتقد ان الطبقة العاملة عاجزة مطلقا ، انطلاقا من قواها الذاتية ومن تجربتها النضالية الخاصة ، عن بلوغ مرحلة الوعي الثوري (البرولينتاري) ولا يتأتى لها ذلك الا بفضل تدخل ومساعدة المثقفين الثوريين الذين يلتحمون بنضالاتها وينذرون حياتهم لخدمة قضيتها.

وما من شك في أن هذه الطروحات المختلفة ترتبط ، بشكل أو بآخر ، بمسألة « ثورية » الطبقة العاملة . ففي الوقت الذي يؤكد فيه دعاة العفوية على ان الوعي الثوري معطى أولي ملازم للطبقة العاملة ويتمظهر هذا الوعي من خلال المسيرة النضالية (التي لا يمكنها أن تكون الا ثورية من هذا المنظور العفوي) للطبقة العاملة : يعتبر دعاة التنظيم / التأطير أن الطبقة العاملة لا تستمد ثوريتها من فقرها وانما من موقعها في مسلسل الانتاج الاجتماعي أولا ، غير أن « ثورية » الطبقة توجد في حالة « كمون » ولا تتحول الى « فعل » الا من خلال تدخل الاداة الثورية التي تؤطر نضالات الطبقة العاملة في اتجاه ثوري ثانيا . ولئن كان دور التنظيم أساسيا ، فان الكفاح الطبقي هو الذي يشحذ الوعي الطبقي وهو البوتقة التي تنصهر فيها مختلف مكونات الطبقة العاملة وتكتسب من خلالها انسجامها الايديولوجي والسياسي وبالتالي قدرتها على الاضطلاع بمهامها النضالية ...

ان الوعي السياسي الطبقي هو ، اجمالا ، الوعي الكلي والشمولي لطبقة اجتماعية بمصالحها الحقيقية القريبة والبعيدة المدى وانخراطها في الصراع الاجتماعي / التاريخي كعنصر فاعل على أساس وانطلاقا من هذا الوعي أولا . ويتبلور هذا الوعي عبر / خلال مسلسل تاريخي معقد ومحدد اجتماعيا تتداخل فيه العناصر الذاتية والموضوعية وتتفاعل فيه العوامل الداخلية والخارجية ثانيا . وهذا الوعي متطور بطبيعته ، بمعنى أنه يعرف تحولات وتغييرات ويتدرج من مرحلة دنيا الى مرحلة عليا بيد أن هذا التطور لا يعني أن الوعي الطبقي يسير حسب خط مستقيم ومتصاعد بل انه قابل للانتكاس وقد يشهد مراحل نكوص ، وتحكم هذا التطور مجمل الاوضاع الاجتماعية بما فيها الوضع الخاص للطبقة الاجتماعية المعنية وبالاساس واقع / مسار الصراع الطبقي في كل مرحلة تاريخية محددة ثالثا .

ان عدم الأخذ بالاطروحة القائلة ان المكر والتضليل اللذين تمارسهما الطبقة السائدة هي العوامل الاساسية التي تعوق تبلور وعي الطبقات المستغلة بمصالحها ، يرجع لكون هذه النظرة أحادية الجانب فضلا عن كونها تبريرية في جوهرها ولا تقدم البحث في هذا الموضوع . وان رفض هذا التعليل (بالرغم من كون الدور التضليلي الذي تقوم به الطبقة السائدة لا يمكن نكرانه) يفرض

بالضرورة الكشف عن الاسباب الحقيقية الاقتصادية السياسية والايديولوجية ـ الفكرية التي تحول دون وعي الطبقات / الفئات المسودة بمصالحها الطبقية . اذن ما هي هذه الاسباب ؟

3 ـ حول المعوقات الموضوعية والذاتية لبروز الوعي الطبقي :

ان طبيعة ودور / فعالية هذه المعوقات في عرقلة بروز الوعي الطبقي تختلف انطلاقا من الموقع والوظيفة الاجتماعية التي تضطلع بها مختلف هذه العوامل المعيقة أولا ، واعتبارا للظروف التي يجتازها المجتمع والتي تؤدي الى تغليب هذا العنصر أو ذاك دون أن تتغير وظيفته الاجتماعية ثانيا . لذا فان دور وعلاقة هذه العوامل بالوعي الطبقي تخضع لطبيعة هذه العوامل ووظيفتها الاجتماعية وتاثيرات البنية الاجتماعية والصراعات الاجتماعية على هذه العوامل من جهة أولى كما تحددها العناصر الداخلية المكونة للوعي الطبقي ومراحل تطوره الخ ... من جهة ثانية .

ولئن كانت بعض هذه العوامل المعيقة اقتصادية مادية فان بعضها الآخر يكتسي صبغة ايديولوجية فكرية أو سياسية ، وسنحاول التطرق لأهم هذه المعوقات دون أن يعكس نظام عرضنا لها أي تراتب بين هذه العوامل ، في نظرنا .

1 ـ **العائلة** ، وتشكل « وحدة انتاج » / أو « وحدة استهلاك » حسب المناطق والطبقات / الفئات الاجتماعية .. وحسب نمط الانتاج ، بالاضافة الى كونها تتدخل ، بشكل حاسم ، في عملية انتاج الحياة البشرية واعادة انتاج « قوة العمل » . ولا يقتصر دورها على ذلك بل انها تضطلع بدور أساسي في اعادة انتاج الايديولوجيا السائدة عن طريق تنشئة الطفل وتركيز المفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة ومن تم تساهم في اعادة انتاج البنية الاجتماعية / الطبقية السائدة .

واذا كانت بنية العائلة المغربية تختلف حسب المدن والبوادي وحسب الاوساط الاجتماعية . فهي عائلة بطريكية ممتدة في الأوساط القروية في حين أنها عائلة بطريكية نووية في الوسط الحضري ، غير أن هذا الاتجاه العام لا يلغي وجود استثناءات عديدة سواء في المدن أو البوادي . واذا كانت العائلة البطريكية الممتدة سائرة نحو التقهقر والانحلال فان العائلة النووية البطريكية تسير في إتجاه الانتشار . وعلى العموم فان البنية العائلية السائدة في مجتمعنا بنية بطريكية تضمن دونية المرأة وتسخيرها لاعادة انتاج الحياة وتحولها الى خادمة طيعة للرجل في جميع الميادين وعلى الصعيد الجنسي بشكل خاص. وتكرس هذه البنية سيادة الرجل وتكفل سيطرته المطلقة على المرأة والأولاد واستغلاله لهم في العديد من المجالات ... انه « رب الأسرة » بكل ما تعنيه هذه الكلمة من سلطوية وتسلط !

وإذا كان نزع الاراضي وتضييق الخناق على الصناعة التقليدية وتشريد الفلاحين والصناع التقليديين والهجرة القروية ... من بين العوامل التي أدت الى نسف الأساس المادي لسيادة العائلة البطريكية الممتدة كوحدة للانتاج فان الانحلال والتحولات التي عرفتها هذه البنية العائلية لم تصاحبها سيادة منطق / علاقات اجتماعية رأسمالية بل استمرت علاقات التضامن على أساس أسروي وعلى أساس القرابة .. سالثوة المفعول على صعيد واسع . وتتميز هذه العلاقات بكونها تطمس كل أنواع الاستغلال في اطار العائلة وتخفي التمايزات الاجتماعية / الطبقية على الصعيد الأسروي وذلك تحت ستار سميك من الايديولوجية « الاخوانية » والعلاقات ذات الصبغة الأبوية التي تروم «تجاوز» الفوارق / الاستغلال بممارسات تدفع الفئات الدنيا المستغلة الى الاحساس أن لا فرق بينها وبين الفئات العليا المستغلة « كلنا عائلة واحدة ... » ، « الكل أخوة » الخ .. ويجد الفرد ملجا ودعما في حالة تعرضه لأزمة أو طارئة (الارملة ، المطلقة ، العاطل ، الفلاح بدون محصول ...) في العائلة ، التي قد تؤمن له بعض حاجياته الضرورية . واذا كانت الفئات العليا في العائلة تقبل بـ « الاحسان » لافراد عائلتها في ضائقة فانها لا تفعل ذلك « لـوجه الله » ولا حبا في العائلة وانما لأنها تجني فوائد من وراء ذلك بحيث يصبح الاشخاص الذين يشملهم الاحسان مدينين لصاحب « نعمتهم » ويتحولون الى زبائن أوفياء لقريبهم يدعمونه ـ بل هم ملزمون بذلك ـ في كل صراعاته (انتخابات ، صراع من أجل أرض ، ارث ...) ضد افراد طبقتهم . وهكذا يناصر الخماس أو الفلاح الفقير مستخدميه (اذا كان قريبا له) ضد الخماسة الغرباء (الذين ليسوا من العائلة) في الصراعات التي تحدث بين الطرفين ، وقد يتصرف العامل ، الذي يشتغل في معمل أحد أقاربه ، بنفس الشكل . وبهذه الطريقة يتم تغليب التضامن العائلي و « المصالح » العائلية على مصالح الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد (المستغل) ويطغى الولاء العائلي على الوعي الطبقي .

ولذلك ، فان البنية السائدة للعائلة والعلاقات الاجتماعية التضامنية ـ الزبونية المرتبطة بها من بين العوامل التي تعوق تبلور الوعي الطبقي وسيادة العلاقات الاجتماعية الطبقية .

2 ـ **الانتماء الاقليمي والولاء القبلي** ، ويشكل الانتماء لمدينة أو اقليم ما عائقا في وجه بروز الوعي الطبقي بقدر ما يغلب التضامن الاقليمي (على أساس الانتماء لنفس الاقليم أو المدينة) على اشكال التضامن الطبقي . ويتمثل الاقليم في هذه الحالة في شخص أو شركة ... وهكذا فان العامل المنحدر من مدينة فاس الذي قبله رب العمل الفاسي الأصل هو كذلك في معمله بالدار البيضاء مثلا ، ان هذا العامل قد ينحاز الى جانب رب عمله ، لانه ينتمي لنفس المدينة ، بدل التضامن مع اخوانه العمال في صراعهم ضد مستغلهم المشترك ،

وبذلك يتم ضرب التضامن الطبقي . وليس من الغريب في شيء أن تعمل الطبقات / الفئات الاجتماعية المستفيدة من « التضامن » الاقليمي على تغذيته وتسمير النعرات الاقليمية ، وباخفاء علاقات الاستغلال والتمايزات والفوارق الاجتماعية بين مستغلي ومستغلي نفس الاقليم أو المدينة تحت سيل من الاضاليل الايديولوجية يعتم الوعي الطبقي لدى الطبقات المستغلة ويستهدف تفتيت تضامنها الطبقي باسم الاقليم أو المدينة .. وهذه العلاقات الاقليمية (التي تكتسي أحيانا طابع العلاقات الزبونية) تمتد لكل المجالات الاجتماعية وتتمتع بقوة خاصة في الادارات العمومية التي أصبح بعضها حكرا على بعض المدن أو يكاد ...

وليس الولاء القبلي أقل خطرا على بروز الوعي الطبقي من الاقليمية ، اذ يشكل الاحساس بالانتماء للقبيلة عاملا هاما في اعاقة تبلور الوعي الطبقي . واذا كانت القبيلة والقبلية لا زالتا تلعبان أدوارا بارزة على مستوى العلاقات الاجتماعية بالرغم من تلاشي الاساس المادى / الاقتصادي للقبيلة كبنية اجتماعية أساسية في المجتمع المغربي فان الاحساس بالانتماء للقبيلة لا زال قويا (سيما في المناطق القروية) الى حد أنه يدفع الى تغليب التضامن القبلي على التضامن الطبقي وبذلك يستطيع الاقطاعي أو الوجيه القبلي تجنيد بني عشيرته وقبيلته ـ باسم الأخوة القبلية ـ في صراعاته ضد العناصر الغريبة عن القبيلة ونهب العناصر القبلية ، والمستغلة منها على وجه الخصوص ، الى نصرة ابن القبيلة ضدا على مصالح الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي ينتمون اليها والتي ترتبط مصالحهم بها ...

وان مثال الجماهير الشعبية التي تصوت لفائدة مرشح رجعي وتحارب المرشح التقدمي في الانتخابات لأن الاول ابن القبيلة والثاني غريب و «دخيل» خير شاهد على أن الوعي الطبقي يطمسه الولاء القبلي و« الوعى » القبلى ... وعلى هذا الصعيد كذلك فان سياسة الطبقة السائدة تساهم ، كلما دعت الضرورة السياسية الى ذلك ، في الحفاظ على العقلية / الروح القبلية وتوظفها وفق ما يخدم مصالحها (الانتخابات مثلا) ويعوق بروز وعي الطبقات المسودة.

وان استمرار البنيات والعلاقات الاجتماعية الماقبل طبقية أو الما قبل رأسمالية التي تعوق مسلسل تبلور الطبقات الاجتماعية لكونها تخفي التمايزات / الاستغلال الاجتماعي تعمل كذلك على كبح الوعي الطبقي لدى الطبقات والفئات المستغلة . ولئن كان غرس الرأسمالية في مجتمعنا من طرف الاستعمار الاسباني ـ الفرنسي قد أدى ، من بين ما أدى اليه ، الى تفكيك البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية الماقبل رأسمالية وأصابها في قلبها عند ما نسف أساس وجودها المادي / الاقتصادي (الملكية الجماعية للأراضي) الزراعية والمراعي بواسطة نزع الملكية وسياسة الاستعمار الفلاحي وتطبيق

القوانين الجديدة ... وافلاس جزء هام من الصناعة التقليدية نتيجة غزو السوق بالبضائع الاجنبية واغلاق الاسواق الخارجية التقليدية ...) ؛ فان عدم قدرة الرأسمالية التبعية المحيطية على استيعاب الجموع البشرية التي شردت ، بأساليب شتى ، وعدم دمج هذه الجموع في مسلسل الانتاج الرأسمالي وبالأحرى اندماجها في البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية الرأسمالية كلها عوامل ساهمت في الابقاء على دور وفعالية البنيات والهياكل الاجتماعية الما قبل رأسمالية التي شكلت ملاذ المشردين والمهمشين الذين حرموا من كل وسائل الانتاج والعيش ...

وهذه البنيات والهياكل الاجتماعية التي كانت ، بالرغم من تصدعها ، تكفل نوعا من التضامن على أساس القرابة وعلاقات الدم او على اساس الانتماء القبلي أو الاقليمي ، كانت سلاحا ذا حدين . ذلك انها كانت تضمن من جهة حدا أدنى من وسائل العيش للفئات الدنيا المسودة التي تدور في فلكها والتي تعطي لهذه البنيات قوتها الاجتماعية / السياسية ومن جهة ثانية تؤدي الى ضمان استمرارية واعادة انتاج نفس العلاقات الاجتماعية التبعية / الزبونية (تبعية الفئات الدنيا للفئات والشرائح العليا في اطار القبيلة أو العشيرة أو العائلة الخ ..) . وهكذا تحول هذه البنيات ، والعلاقات الاجتماعية التي تفرزها ، دون بروز وعي الطبقات / الفئات المسودة بمعالمها الحقيقية بل ان الفئات / الطبقات المسودة تتشبث بهذه الهياكل الماضوية العتيقة ، بدل العمل على مناهضتها وهدمها ، باعتبارها « تضامنية » وغير فردانية الخ.. ويبقى المستفيد الأساسي من استمرار هذه الهياكل والبنيات هي الطبقات / الفئات السائدة التي تجند المستغلين في اطار هذه الهياكل لتحقيق أهدافها الخاصة .

وان علاقات التبعية والولاء الشخصي التي لها جذور عميقة في المجتمع المغربي لارتباطها بانماط الانتاج الاقطاعية والشبه اقطاعية (الخماسة ، الرباعة ، العزلبة ...) لا زالت تلعب دورا لا يستهان به على صعيد تعتيم وعي الطبقات / الفئات المستغلة . وليس من الغريب في شيء أن تسعى الطبقات / الفئات السائدة الى تشخيص علاقاتها بالمستغلين وطبعها بصبغة الولاء والتبعية الشخصية المغلفة بالابوية تارة والأخوة تارة أخرى ؛ انها نوع جديد من العلاقات القديمة بين « الوالي والمولى » أو « السيد والقن » . ولئن كان السيد « العصري » يدعي « حماية » المدينين له بالولاء ويشملهم « برعايته » فان هذه « الحماية » ، التي تختلف اشكالها (التدخل لدى السلطات ، لدى القرض الفلاحي ، ايجاد عمل ... لفائدة التابع له) لا تكاف السيد الا توظيف نفوذه الاجتماعي / السياسي الذي يستمده من شبكة زبائنه ومواليه ومن سلطته الاقتصادية ... في حين أنه يجني من هذه « الحماية » فوائد لا تحصى

تتراوح بين تجند مواليه لنصرته في معاركه والهدايا التي يدفعونها له لترضيته او مطالبته بالتدخل لصالحهـم .

واذا كان التمايز / الاستغلال الطبقي يطبع مختلف مجـالات وبنيـات المجتمع المغربي * سواء منها « العصرية » أو « التقليدية » ، فان آليـات طمس هذا الواقع تملك من القوة والفعالية ما يجعلها قادرة ؛ وبالخصوص في الوسط القروي ؛ على اخفاء التمايز / الاستغلال تحـت ركـام سميـك مـن الممارسات البطريكية / الأبوية والتضامنية / الاستغلالية الزبونية المدعمة بخطاب ايديولوجي عشائري / قبلي ، ذي مسحة لاهوتية ـ دينية ، يـروم (وينجح في) تمويه العلاقات الاجتماعية الاستغلالية .

. والواقع هو أن الطبقات السائدة وجزءا هاما من الطبقات المسودة تعمل ؛ ومن منطلقات مختلفة ، وبشكل واعي وبهدف واضح بالنسبة للطبقات الأولى واستنادا الى « وعي خاطيء » وبالنظر الى الجانب « التضامني » (الذي تركز عليه الطبقات السائدة في دعاويها) بالنسبة للطبقات الثانية ؛ على الابقاء على البنيات والعلاقات الاجتماعية « التقليدية » (ونرى الفئات / الطبقات المسودة تتحسر على تفكك هذه البنيات وتحاول جادة ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء .. ما دام « العصر الذهبي » هو الماضي حيث كانت تلك البنيات سائدة !) . وفي الوقت الذي تستفيد الطبقات السائدة من هذه العملية ، تؤدي هذه الاخيرة الى « ذوبان » الوعي الطبقي للطبقات المسودة التي تبقى حبيسة الايديولوجيـا السائدة وتتحول الى مدافع عن اوضاع اجتماعية تديم دونيتها واستغلالهـا وتضمن سيادة الطبقات المستغلة .

واذا كان وهم استفادة بعض الفئات المستغلة مـن هـذه البنيـات والعلاقات الاجتماعية (بل واستفادة بعضها بشكل ثانوي وتافه بالمقارنة مع الفوائد التي تجنيها الطبقات السائدة) من العوامل الهامـة في ميكانيزمـات طمس واخفاء التمايز / الاستغلال الطبقي ، فان هذه الميكانيزمات تكتسـي أشكالا عدة وتوظف عوامل مختلفة فضلا عن كونها تتاقلم مع مختلف الاوضاع .

ولا بد من التاكيد هنا أن هذا المشكل يجب أن يعالج بمنطق سياسي وليس استنادا الى مفاهيم أخلاقية تغلب منطق « الاحسان » وتغيب منطـق المصلحة الطبقية ، مصلحة الطبقات / الفئات المسودة والمستغلة في التغيير الجذري للهياكل الاجتماعية السائدة ...

3 ـ **الحركية الاجتماعية** ، لقد أدى الغاء الحماية الفرنسية ـ الاسبانية على بلادنا ، واستبدال سيطرتها بعلاقات استعمارية جديـدة بين المغـرب ومستعمري الأمس ، الى رحيل جزء هام من البيروقراطية المحتية والعسكرية التي كانت تسهر على ضمان « الأمن » واستمرارية الاستغلال الاستعماري أولا ؛ وفرض بناء هياكل الدولة الجديدة ثانيا تعويض الاجانب بعناصر مغربية

(بالرغم من كون المديريات القديمة هي التي كانت تسير فعلا ، تحت ستار « التعاون » و « المساعدة التقنية » ، أهم دواليب الدولة) . ومكن هذا الوضع الجديد نفرا غير قليل من العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة بل وحتى عناصر من أصل « شعبي » من حرق المراحل والتسلق لاحتلال قمم مراكز السلطة ومستوياتها الوسطى . وفي خضم بناء الدولة الجديدة وبسط السيادة الوطنية على كل مجالات الحياة الاجتماعية ، شهدت بلادنا غداة الاستقلال حركية اجتماعية لم يسبق لها مثيل أتاحت الفرصة لبعض الفئات الاجتماعية المحدودة للتسلق الطبقي الذي وصل الى حد اللحاق بصفوف الطبقات السائدة (بالنظر الى الامتيازات الهائلة ، الاقتصادية وغيرها التي كانت تصاحب هذا التسلق الطبقي ...)

وكان لانتماء الحزبي والولاء الأعمى لأصحاب « الحل والعقد » أساسا وفي الدرجة الثانية التكوين الثقافي (حملة الشهادات والمتعلمون بشكل عام) هي المرتكز والميكانيزم الرئيسي الذي استندت اليه هذه الحركية الاجتماعية الدائبة وقد كانت العلاقات الزبونية ومختلف أشكال المحسوبية من المميزات الهامة التي طبعت هذه الحركية الاجتماعية .

واذا كانت السياسة الاستعمارية قد عملت على حرمان ابناء الجماهير الكادحة من التعليم ، فان اعلان الاستقلال السياسي للبلاد قد شكل بالنسبة لهذه الجماهير الفرصة الذهبية لتحقيق مطلبها في التعليم وانتشال أبنائها من براثين الأمية والجهل . وأقدمت الجماهير الكادحة ، فور اعلان الاستقلال ، على تسجيل أبنائها في المدارس وقبلت كل التضحيات من أجل تعليم ابنائها . غير أن الرغبة في تعليم الأبناء لم تكن وحدها وراء ذلك الحماس الشعبي المنقطع النظير ، بل بالاضافة الى هذه الرغبة الاكيدة كان تعليم الابناء (ولا يزال الى حد ما) يعتبر بمثابة استثمار قد يعود بالنفع العميم على الآباء بعد توظيف أبنائهم ؛ وكانت « الوظيفة » هي الهدف المنشود وكان لهذه الكلمة وقع سحري نظرا لكل الامتيازات التي كانت ترتبط بها في عقلية الجماهير الكادحة . ومما كان يغذي هذا الاتجاه عوامل موضوعية اهمها انتشار الأمية وكون « الرأسمال » الفكري والمهارات الفكرية والتقنية ضئيلة بل ونادرة ـ بحكم سياسة الاستعمار التجهيلية ـ ، ودعاية الحركة الوطنية حول أهمية التعليم وكذا النماذج الملموسة « للنجاح الاجتماعي » الذي حققه « أصحاب الشهادات » واحتلالهم « لمناصب مرموقة » في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . غير أن طموح الجماهير الكادحة في تحسين اوضاعها بواسطة تعليم ابنائها سرعان ما سيتبخر ، ذلك ان هذه الحركية الاجتماعية الاستثنائية لم تعمر طويلا واصبح الباب مسدودا في وجه أفواج المتعلمين الجدد (الذين استفادوا من التعميم الجزئي للتعليم الابتدائي غداة الاستقلال) بعد مغربة أهم مراكز السلطة والادارات * .

اولا ، لان الجري الوهمي وراء تحسين الاوضاع عن طريق التسلق الشخصي يسير دوما في اتجاه معاكس للطوح الجماعي (الطبقي هنا) لمشاكل الجماهير الكادحة ولسعي هذه الأخيرة الى انتزاع مطالبها وتحسين أوضاعها بواسطة نضالها المشترك ، كما أن ذلك المنحى يشجع كل اصناف الوصولية وأنواع الانتهازية . ثانيا ، لان التعويل على الحركية الاجتماعية يصاحبه الطموح الى اللحاق بصفوف « المحظوظين » والاستفادة الشخصية / المائلية من الاوضاع القائمة ، الأمر الذي يخفي التعارض / التناقض بين المستفيدين من الاوضاع والسواد الاعظم من الشعب . ثالثا ، لأن هدف ومصلحة الجماهير الكادحة في دك أركان سلطة « المحظوظين » يغيب ويتحول الى ركض ، وبكل الوسائل ، للوصول الى مستوى « المحظوظين » ؛ وينقلب التناقض بين المستغلين والمستغلين الى تناقض / تنافس محتد بين المستغلين للاستفادة من الأوضاع على حساب باقي المنافسين ... الخ .

وهكذا ، فان الحركية الاجتماعية ، بتغذيتها للكثير من الآمال والأوهام وباخفائها للتناقضات الاجتماعية الحقيقية واثارتها للتناقضات بين الجماهير الكادحة ، تشكل عاملا هاما من عوامل تعتيم الوعي الطبقي للجماهير الكادحة فضلا عن كون هذه الحركية الاجتماعية تحول دون اتضاح التناقضات الاجتماعية بين الطبقات / الفئات السائدة وجماهير المستغلين ..

4 ـ **الثقافة الشعبية** ، ونكتفي بالقول ؛ دون الخوض في الجدل القائم حول تحديد هذا المفهوم ؛ أن « الثقافة الشعبية » هي مجموع القيم والتقاليد والاعراف والممارسات ... التي تحملها / أو تمارسها الجماهير الشعبية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . ومن هذا المنطلق ، ليست كل مكونات « الثقافة الشعبية » تقدمية أو تحررية تخدم مصلحة تحرير الجماهير الشعبية، كما يعتقد الشعبويون الذين « يؤلهون » كل ما هو شعبي أو بالأحرى كل ما يعتقدونه كذلك . والسبب في ذلك هو كون « الثقافة الشعبية » لا تشكل في مجملها « ثقافة مضادة » للثقافة السائدة ؛ بل انها ـ من حيث مكوناتها الأساسية ، وفي غياب عوامل تطويرها وتكوينها « كثقافة مضادة » ـ تخضع لتأثير ولهيمنة الثقافة السائدة التي تسعى الى قولبتها باتجاه يخدم مصلحة الطبقة السائدة . ومن هنا يأتي تشجيع الطبقة السائدة لبعض مكونات « الثقافة الشعبية » ومحاربتها وقمعها لمكونات أخرى ..

و « الثقافة الشعبية » عند ما تؤكد على وحدة الشعب (40) (سيما انها كانت مطبوعة آنذاك بالايديولوجيا الوطنية السائدة) وعلى ضرورة التضامن بين كل المغاربة وعلى قيم الاحسان ومساعدة الغني للفقير ونبذ الصراع والتفرقة الخ .. ، ولا تحصر ممارسة هذه القيم في اطار المضطهدين والمستغلين بل تدفع باتجاه شمولها لكل المغاربة ، تؤدي (الثقافة الشعبية) الى اخفاء

الفوارق والتناقضات الاجتماعية الطبقية ومن ثم تعرقل بروز وتبلور وعـي المستغلين بمصالحهم وتعرقل إدراكهم لاعدائهم الطبقيين فضلا عـن كونهـا تسعى الى الحد من احتدام الصراعات الاجتماعية التي تفرق بين « الاخوة » .. ولئن كانت بعض هذه القيم ايجابية طالما بقيت ممارستها محدودة في اطـار الطبقات المسودة و وظفت في نضال هذه الأخيرة ضد أعدائها الطبقيين ، فان نفس القيم تتحول الى عوامل سلبية حالما تشمل كل المغاربة دون أي تمييز وتخدم مصلحة استمرار سيطرة وسيادة الطبقات المستغلة .

وتشكل الايديولوجيا / الفكر الغيبي واللاعقلاني ؛ الذي يتنافى مع كل تفسير علمي وعقلاني للظواهر الطبيعية والاجتماعية التي ترد الى فعل قوة لا مرئية تتجاوز ادراك / عقل البشر ؛ عاملا يعيق بروز وتبلوز الوعي الطبقي لدى الطبقات المسودة ما دام الاستغلال والفوارق الطبقية والاضطهاد الخ .. ظواهر اجتماعية يستحيل على العقل فك ألغازها وادراك أسبابها الحقيقية ، انها ، في هذا المنظور الغيبي ، من تدبير قوى تتجاوز البشر ولا مجال للخوض فيها . وفضلا عن ذلك ، ان تأكيد هذا الفكر / الايديولوجيا على « وحدة الامة » وعلى اعتبار ان تجاوز الفوارق الاجتماعية أو بالأحرى الحد منها يجب أن يتم بواسطة « الاحسان » الخ .. كلها عوامل تدفع باتجاه تعتيم وعي الطبقـات المستغلة وتخدم ، في آخر المطاف ، مصلحة الطبقـات السائـدة وهيمنتهـا الاجتماعيـة .

5 ـ **الأجهزة الايديولوجية السائدة للدولة** (الاعلامية ، المدرسية ، الثقافية والسياسية ... ، ومن اهم وظائف هذه الأجهزة الاسهام في اعادة انتاج شروط الانتاج واعادة انتاج البنية الاجتماعية / الطبقية السائدة والعلاقات الاجتماعية للانتاج السائدة وفي نهاية المطاف ضمان استمرار سيطرة وسيادة الطبقات أو الفئات الاجتماعية السائـدة .

واذا كانت هذه الأجهزة تتمتع بوجود مادي ولها تجليات مادية فانهـا تعمل وتمارس « فعاليتها » عبر / من خلال الأيديولوجيا وتبقى ممارستهـا للقمع المادي المباشر ثانوية ما دام الجهاز القمعي للدولة يضطلع بتلك المهمة القمعية الزجرية بالدرجة الاولى (41) .

وهذه الأجهزة الايديولوجية السائدة للدولة تعتبر عائقا هـاما في وجـه بروز وتبلور الوعي الطبقي لدى الطبقات المسودة لأنها (الاجهزة) تكرس ، جزئيا ، وبواسطة الخطاب / الممارسات الايديولوجية . الفكرية والسياسية ، لطمس واخفاء التمايز / الفوارق الاجتماعية / الطبقية ، وتسعى الى ضمان الانسجام الاجتماعي والتخفيف من حدة الصراعات الاجتماعيـة مـا دام من المستحيل القضاء على هذه الصراعات / التناقضات التي تستمد أساسها من الواقع الاجتماعي / الطبقي المتناقض . وسنترك جانبا مـا يمكن تسميتـه

« الأجهزة الايديولوجية المضادة ، باعتبار أن دورها ثانوي ان لم يكن هامشيا في جل الاحيان ، فضلا عن كونها غير ذات « فعالية » حيث أنها لا تؤثر بشكل حاسم في موازين القوى الطبقية على الصعيد الايديولوجي * نظـرا لضعفها ولاشكال القمع المختلفة التي تسلط عليها باستمرار في مجتمعنا .

أ ـ الأجهزة الاعلامية ، (جرائد ، مجلات ، اذاعة ، تلفزة ..) : مـاذا تقول هذه الاجهزة ؟ « المغاربة كلهم اخوة » ، « لا فرق بين المغاربة » ، « الناس سواسية » ... انها تؤكد على الوحدة « وحدة مصالح » كل الشعب ، وتعمل على ابراز كل مظاهر الطاعة والولاء وترسخ قيم الخضوع والخنوع « لأولـي الامر » وتشيد بالسلم الاجتماعية والتعامل / « التعاون » الطبقي وتضخم من تجليات كل هذه المظاهر ؛ وفي نفس الوقت تسعى الى إخفاء كل مظاهر التمايز الاجتماعي والفوارق والحيف الطبقي ، تركز على شجب كـل مظاهر التمـرد والمعارضة والصراع وتشويهها باعتبارها « انحرافا » على جـادة الصواب وخروجا عن « اجماع الأمة » وفي الغالب تقدم كل مظاهر النضال على أنها خيانة وطنية وتنفيذ لمخططات « يد أجنبية » معادية للوطن .. واخراج المعارضين من صفوف الأمة ونزع صفة الوطنية عنهم يستهدف استعداء المواطنين ضدهم وتشويه نضالهم لعزلهم وبذلك التهييء / التبرير لقمعهم .. وان الحملة المكثفة والمسعورة التي ساهمت فيها كل وسائل الاعلام خلال اضراب رجال التعليم سنة 1979 نموذج ودليل ساطع على هذه الممارسات . ولئن اضطـرت هـذه الاجهزة الى الاعتراف « بالفوارق الطبقية » ، تحت ضغط الاحداث ، فانها لا تفعل ذلك الا للتأكيد على ضرورة « التضامن » و « التعاون » الوطنيين ولتقطير ايديولوجية « اغناء الفقير دون افقار الغني » ..

وخلال المرحلة التي تهمنا كانت الأجهزة الاعلامية تؤكد على « الوحدة الوطنية » و « الاجماع الوطني » و « بناء الوطن » وتعتبر كل اشكال المعارضة خيانة وحنينا للماضي الاستعماري البغيض هـذا خـلال المرحلـة الأولـى للاستقلال . أما بعد انفراد الطبقة السائدة بكل مقاليد / أجهزة السلطة اصبحت هذه الأجهزة تصب جام غضبها على « دعاة التفرقة » .. و « المتآمرين » وكرست جهودها لمحاربة المعارضة ؛ المتمثلة آنذاك في « الاتحاد الـوطني للقـوات الشعبية » . وعمليا كانت هذه الأجهزة تقوم بدور التغطيـة الايديولوجيـة والتبرير الاعلامي لحملات البطش والتنكيل التي كانت تستهدف هذا الحزب . وكان خطاب هذه الأجهزة يتمحور حول طروحات بسيطة ومبسطة من نوع : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (أو فلان : الفقيه البصري مثلا) = معاداة المقدسات الوطنية + معاداة الدين + ضد مصالح الوطن + العمالة لدولـة أجنبية + اثارة الفتنة + الاطاحة بالسلطة الشرعية = الفوضى + الشعب اذن يستحق القمع لضمان « أمن المواطنين » والحيلولة دون تحقيق أهدافـه

« التخريبية والمعادية للوطن » ... ذلك هو ، على نحو تقريبي نوع الخطاب الايديولوجي السياسي المبرر لقمع المعارضة والذي كانت الاجهزة الاعلامية تبلوره خلال حملات القمع الذي سلطته الطبقة السائدة على الاتحاد سنة 1963. واذا كانت هذه الأجهزة تضرب على كل الاوتار الوطنية والدينية الخ .. فهدفها الأسمى يبقى هو فرض (ما دام الحوار الديمقراطي ممنوعا والاقناع مرفوضا لأن الشعب قاصر دائما بالنسبة للطبقة السائدة وهو لا يفهم الا لغة الفرض ..) تصور ايديولوجي ونظرة للعالم على الجماهير الكادحة ، تتقبل هذه الاخيرة بموجبها أن وضعها « طبيعي » او من تدبير الاقدار ....

ب ـ **الجهاز المدرسي** ، ويتعلق الأمر هنا بمختلف المؤسسات التعليمية العمومية والخاصة ، من الكتاب الى الجامعة مادام جوهر أساليب ومضمون تعليم كل هذه المؤسسات لا يختلف في جوهره (※) أولا ، وتستهدف هذه المؤسسات تحقيق نفس الغاية : تكريس سيطرة الطبقة السائدة باعادة انتاج البنية الاجتماعية السائدة سواء كان التعليم عربيا أو فرنسيا ، عصرويا أو تقليدويا ثانيا .

ويأخذ هذا الجهاز الطفل ، مهما كان انتماؤه الطبقي ، في سن مبكرة (« روض الاطفال » بالنسبة لابناء الطبقات « العليا » و « الوسطى » و « الكتاتيب » بالنسبة لأطفال الطبقات « الدنيا » ، الفقيرة) . وفي هذه المرحلة يكون الطفل فيها دون دفاع (انه ورقة بيضاء !) لم تتطور شخصيته بعد ويكون أكثر تقبلا للتاثير الخارجي ؛ ويعمل هذا الجهاز على غرس / فرض ـ بواسطة القمع وميكانيزم الجزاء / العقاب ـ مجموعة من القيم والمفاهيم تحدد السوي / المنحرف ، الخير / الشر ، الصواب / الخطأ ، الخ .. وتقولب شخصية الطفل (مواطن الغد) وتكوينها حسبما يوافق مصالح الطبقة السائدة وضمن الأطر الايديولوجية / المعرفية للثقافة / الايديولوجيا السائدة .

فعلى صعيد علاقة المعلم / المتعلم تكرس هذه الأجهزة علاقات الاضطهاد / القمع والخوف من المعلم / الاستاذ / السلطة من جهة وتغرس وتشيد بقيم الطاعة / الخضوع الاعمى والتبعية للمعلم / الاستاذ / السلطة في آخر المطاف من جهة ثانية . وتربي الطفل على احترام الكبار / السلطة وخدمتهم من جهة ثالثة .

وفي هذه العلاقة يمثل المعلم / الملقن الصواب / الحقيقة التي لا تقبل النقاش وعلى كل فالنقاش ممنوع مادام الطفل / المواطن قاصرا يحتاج الى توجيه وصيانة المعلم / السلطة الخ .. وليست هذه السلطة « رمزية » فقط بل انها مادية كذلك وتملك من وسائل القمع / الجزر ما لا يحصى ومن بينها الضرب ؛ وتقاليد « الفلاقة » ذات الاصل المخزني لا زالت مترسخة في التقاليد / الاساليب « التربوية » في مجتمعنا .

والجهاز المدرسي ، في مختلف مستوياته ، يثمن «عليا» السلوك الذي استوعب / استبطن هذه القيم الحميدة ، قيم الطاعة والامتثال وتجاوب التلاميذ بقدر ما يتقدم في عملية الاستيعاب هذه وتشيد بالطفل / المتعلم « النجيب » و « الذكي » أي الذي يحسن الحفظ (-الغير النقدي طبعا) لما يلقن له ويعيد « البضاعة » الى « أصحابها » يوم الامتحان باعتبار تلك البضاعة هي « العلم الحق » وعين الحقيقة الخ (42) ... وفضلا عن ذلك فان مضمون البرامج والتركيز على مختلف أنواع « التربية » و « الأخلاق » لا يستهدف الا حشو ، و « تعمير » فكر الطفل بمجموعة من القيم لا تختلف في الكثير من جوانبها عن الخطب الرسمية وخطب الوعظ والارشاد من حيث مضمونها بل وحتى أسلوبها في الكثير من الاحيان .

واذا كان الجهاز المدرسي يشجع ويجازي المجهود الفردي وينمي الفردانية والذاتية ومختلف أنواع الانتهازية والوصولية ، فانه بذات الوقت يذكي روح التنافس بين الأفراد وقيمة التفوق الفردي و « الذكاء » الخ ... ويتجاهل ، بل ويحارب العمل والمجهود الجماعي والتعاون ...

وحيث أن الخطاب المدرسي يركز على الذات / الفرد ويدعي أن المتعلمين كلهم متساوون في عين المعلم / القانون / السلطة ، فهو يخفي الفوارق بين الافراد ويطمس قصدا أساسها الاجتماعي . ولما يؤكد هذا الخطاب على « تساوي الفرص » ـ التي تتيحها المدرسة / المجتمع ـ يشطب على عدم التساوي الحقيقي ـ وعلى التمايزات المختلفة والاجتماعية منها بشكل خاص. هذا على الصعيد النظري في حين ان الواقع العيني والممارسة الفعلية لهذا الجهاز ـ ولكل المنخرطين فيه ـ * تتميز باللامساواة بين المتعلمين / المواطنين (43) كما هو الشأن في مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى .

ويمكن تركيز القيم العليا التي يعمل الجهاز المدرسي على ترسيخها وغرسها في عقول المتعلمين كجزء أساسي من مهمة التنشئة التي يقوم بها على النحو التالي : عصارة القيم المدرسية = الطاعة + الخضوع / الامتثال + احترام / الخوف من السلطة + المعلم / السلطة = العدل / الحقيقة + المعارضة / النقاش = الفوضى / الشغب + الحفظ / الاستبطان = النجاح المدرسي / النجاح / الوصول اجتماعيا .

وبما أن هذا الخطاب ؛ الذي يعكس بشكل « عامي » القيم والايديولوجيا السائدة ويستمد قوته من هيمنة هذه الأخيرة ، وفي آخر التحليل من سلطة الطبقة السائدة ؛ لا يبقى حبيس جدران المؤسسات التعليمية بل يمتد بعدة أشكال الى المجتمع الكلي ويمارس تاثيره في عدة مجالات تمتد انتاجه وتضخم من صداه . وهذا الخطاب الايديولوجي / « المعرفي » المدرسي ؛ (وبديهي أن الجانب « المعرفي » هو الذي يتم التأكيد عليه مع اخفاء الطبيعة الايديولوجية /

السياسية لهذا الخطاب ، وذلك شرط أساسي من شروط فعاليته ؛ من يطعن في الخطاب المدرسي ، بل في العلم بعينه ؟ ! ... المنحرفون ليس الا ، يجيب المجتمع بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية بكل تاكيد !! ..) ؛ باخفائه للفوارق / التناقضات الاجتماعية الطبقية يساهم بقسط وافر في طمس الوعي الطبقي لدى الجماهير المستغلة وينمي لديها روح وعقلية الوصولية .

تلك هي بعض جوانب وظيفة الجهاز المدرسي والنتائج التي تتمخض عنها على صعيد مسالة بروز / تبلور الوعي الطبقي لدى الطبقات الكادحة : ان هذا الجهاز يرود الافراد على القبول بـ « دورهم » (بالمعنى السوسيولوجي لهذه الكلمة) والجماعات على التسليم بوضعها في بنية المجتمع .

ولئن كانت الأجهزة الايديولوجية السائدة الثقافية والسياسية تختلف عن الاجهزة الاعلامية والمدرسية ، من حيث تكوينها وطبيعتها وميكانيزمات سيرها ، فانها لا تختلف عنها ، جوهريا ، على صعيد وظيفتها الاجتماعية الطبقية . ذلك أن هدفها هو اعادة انتاج الايديولوجيا / الفكر السائد ومن ثم اعادة انتاج البنية الاجتماعية / الطبقية السائدة بكل ما يستلزمه ذلك من استمرار تخلف وعي الطبقات/الفئات المسودة والحيلولة دون وعيها بمصالحها المتناقضة في جوهرها مع استمرار البنية / العلاقات الاجتماعية للانتاج السائدة . ولذلك لن نتطرق لهذه الأجهزة هنا بالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها على مستوى اعاقة بروز وتبلور وعي الطبقات / الفئات المسودة بمصالحها الحقيقية .

6 ـ **ثقل البطالة والتهميش** ، خلافا للفكرة الشائعة ✻ ، نعتبر أن هذه الظواهر الاجتماعية (المعبرة عن افلاس سياسة الطبقة السائدة و « فساد » المجتمع ـ أي طبقاته السائدة ـ الذي لا يضمن العمل والقوت اليومي لأبنائه) ليس من شانها أن تساعد على بروز الوعي الطبقي لدى هذه الفئات وبالأحرى أن يحولها الفقر / الحرمان الى فئات ثورية كما يدعي البعض . لماذا ؟

لأن هذه الفئات العاطلة والمهمشة « مطرودة » من مسلسل الانتاج الاجتماعي (ولا تدمج فيه الا جزئيا وبشكل مؤقت) ، وهي بالتالي لا تحتل موقعا موحدا على صعيد قسمة العمل الاجتماعية ، الأمر الذي يجعلها غير منسجمة من حيث تكوينها ومما يزيد الطين بلة ويعمق عدم انسجامها هذا انعدام ممارسات اجتماعية / طبقية مشتركة تلحم صفوفها وتوحد مكوناتها . ولذلك فان هذه الفئات التي تعاني من ويلات الفقر / البؤس والتشرد تعيش التشتت والعزلة بين مختلف مكوناتها ؛ ويؤدي كل هذا الى اذكاء روح التنافس/ الصراع من أجل لقمة العيش بين أفراد هذه الفئات والى التقليص من مظاهر التضامن / التعاضد فيما بينها . وان اضطرار هذه الفئات الاجتماعية الى الركض طوال اليوم وراء لقمة عيش غير مضمونة وعيشها في ظرف دون

الانسانية ـ مكدسة في الاكواخ القصديرية ... ـ يفقدها حتى الامكانيات / الوسائل الأولية لادراك الأسباب الحقيقية المولدة لوضعها المزري ويعمق من يأسها ، الذي لا يلغي التمرد العنيف (44) ، في نفس الوقت الذي يشكل مرتعا خصبا للايديولوجية الغيبية والقيم الانهزامية القدرية أمام المجتمع / الطبقة السائدة .

وعلى نفس الصعيد تشجع هذه الاوضاع (البهيمية) بالاضافة الى الدعاية المكثفة للايديولوجيا / الثقافة السائدة ، سيما أن هذه الفئات منبوذة من طرف كل الطبقات / الفئات الأخرى ، البحث عن الحلول الفردية والركض وراء سراب الغنى والثراء الفردي بكل الوسائل . وان تفشي كل العاهات الاجتماعية : « الانحرافات » في نظر المجتمع الرسمي « المحترم » ؛ في صفوف هذه الفئات لا يمكنه أن يساعدها على وعي ذاتها كطبقة فبالاحرى أن يؤدي الى وعيها لمصالحها . وان كون هذه الفئات عاجزة عن بلورة ايديولوجية خاصة ومنسجمة يبقيها تحت الهيمنة الايديولوجية للطبقة السائدة مع كل ما يعنيه ذلك على مستوى وعيها الطبقي . واذا كان الخنوع / الخضوع من السمات البارزة لهذه الفئات فان ذلك يمتزج مع احساس عميق بالظلم / الاضطهاد الذي تعكسه موجات الرفض / التمرد الذي يكتسي طابعا عنيفا في الغالب ؛ ان خوف هذه الفئات من السلطة واحترامها لها يصاحبه دوما حقد وكراهية دفينة لهذه السلطة (45) ...

وفضلا عن كل هذا ، فان دور البنيات « التقليدية » الما قبل ـ طبقية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهذه الفئات التي ليست مدمجة في البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية « العصرية » ؛ وذلك لأن هذه البنيات تشكل ملجأ بالنسبة لهذه الفئات التي تسعى الى حل مشاكلها من خلال وفي اطار هذه البنيات الأمر الذي يفرض عليها سلوكا وممارسات تتنافى مع مصالحها (مثلا مساندة مرشح رجعي في الانتخابات نظرا لعلاقات القرابة ...)

ولا ينحصر « مفعول » البطالة والتشرد على الفئات الاجتماعية التي تعاني من ويلاتها بل تتشكل « شبحا » مخيفا يخيم على فئات واسعة من الجماهير الشعبية ويتهددها في كل وقت وحين في غياب تضامنها وتكتلها . وهذا الاحتمال الرهيب يؤدي الى بذل كل الجهود والمساعي لتلافي السقوط في مهاوي البطالة / التشرد . وليس من الغريب أن نرى العامل ، بل وحتى الموظف البسيط ، يقبل بكل أنواع الاهانات وامتهان الكرامة ، خوفا من الطرد أو فقدان الوظيفة ، مبررا ذلك قائلا : « انه مصدر العيش ، خبز الاولاد ! . » يقولها بمرارة . ولئن كانت هذه الممارسات تتنافى مع بروز تبلور الوعي الطبقي لدى الطبقات / الفئات المسودة فان الطبقات السائدة لا تكف عن تشجيعها وتعميق الاحساس بعدم الاستقرار والخوف من المستقبل في صفوف هذه الطبقات .

٧ ـ النضال الوطني وانعكاساته على الوعي الطبقي : ان الوعي الوطني ينطلق من « الذات الوطنية » ويستهدف اثباتها في مواجهة « الآخر » (الاستعمار هنا) الذي يسعى الى نفي « الذات » وتدمير مقوماتها ، في حين ان النضال الوطني يرمي الى فرض الكيان / الوجود الوطني على المحتل / المغتصب ...

ولئن كان النضال الوطني محررا وتحرريا من حيث انه يشكل خطوة هامة على طريق الانعتاق من ابشع أشكال الاستغلال / الاضطهاد ذي الصبغة القومية فانه يحمل في طياته جانبا استيلابيا لكونه يخفي كل أشكال الاستغلال / الاضطهاد ذات المصدر « الوطني » . والعبرة هنا بالتجارب (كل التجارب) التي عرفتها كل الشعوب المستعمرة والتي لم تؤد استقلالها السياسي الى تحررها الاجتماعي بل بقيت فوائد / عائدات عهد الاستقلال محصورة في طبقات / فئات برجوازية قديمة أو جديدة ، « ليبرالية » أو « اشتراكية » ضدا على مصالح أوسع الفئات الشعبية التي دفعت بتضحياتها الى جلاء الاستعمار .

وما يهمنا هنا هو معرفة كيف يؤدي النضال الوطني الى عرقلة بروز وتبلور وعي الطبقات / الفئات المسودة والمستغلة ، وكيف تستفيد الطبقات السائدة من مسلسل هذا النضال لتوظيفه باتجاه تعتيم الوعي الطبقي لدى الطبقات / الفئات المسودة التي غالبا ما تكون خاضعة لهيمنتها الايديولوجية والسياسية والتنظيمية خلال مرحلة النضال الوطني .

ان النضال الوطني عند ما ينطلق من اعتبار أن العدو / التناقض الرئيسي يجسده الاجنبي المحتل يفرض بذات الوقت تعبئة طبقات الشعب المستعمر من أجل حل هذا التناقض الذي يكتسي صبغة الأولوية اي دحر الاحتلال الاستعماري . الأمر الذي يستلزم اخضاع كل التناقضات الاجتماعية / الطبقية للقضية الأولى ، قضية الاستقلال من السيطرة الأجنبية . ويؤدي هذا الى اخفاء مجمل التناقضات / الخلافات القائمة في صفوف الشعب (ككيان تاريخي معادي للاستعمار) والتاكيد على عناصر الوحدة بين مختلف مكونات الشعب اي ابراز « وحدة الامة » في مواجهة الاستعمار و « وحدة مصالح » كل فئات / طبقات الشعب الخ .. وبهذا يتم طمس بل وحتى قمع كل أشكال الوعي الغير وطني ، القبلية الاقليمية ... وبشكل خاص الوعي الطبقي لدى الطبقات الشعبية باعتباره وعيا « انانيا » ضيقا يتنافى مع مصلحة الأمة / الوطن ويعرقل مسلسل النضال الوطني .

وتنصب كل الممارسات السياسية والايديولوجية .. والاجتماعية عامة على « توحيد » الصف الوطني ونبذ كل عوامل التفرقة (والوعي الطبقي من بين هذه العوامل من هذا المنظور) التي تحارب وتصنف على أنها من تدبير قوى الاستعمار ، وكفى .

Digital © Al-Kalimah

ولئن كان البعض (ماو مثلا) قد اعتبر ان النضال الوطني شكل من أشكال النضال الطبقي ، الأمر الذي قد يوحي بأن الوعي شكل من اشكال « وجود » الوعي الطبقي ليس الا ؛ فان واقع النضال الوطني وحقيقة ممارسات الحركات الوطنية ، ومن ضمنها الحركة الوطنية ببلادنا ، تبرز واقع التعارض والتناقض بين هذين الشكلين من الوعي : الوعي الوطني والوعي الطبقي . بحيث يحمل كل منهما مضامين اجتماعية (طبقية في آخر التحليل) معينة ويرمي الى تحقيق وانتصار مصالح طبقية أو فئوية محددة . وفضلا عن ذلك ان الوعي الوطني ومستلزمات النضال الوطني ؛ عموما وظل قيادة البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة بشكل خاص ؛ لا تؤدي الى اعاقة بروز وتبلور وعي الطبقات الكادحة بمصالحها فقط بل يفترض محاربة كل تجليات هذا الوعي بمختلف الوسائل بما فيها القمع .

أ – **حزب الاستقلال** ، منذ اصدار الظهير البربري (1930) والذي استهدف تفتيت وحدة وكيان الشعب المغربي على أسس عرقية ، والحركة تؤكد على وحدة « الأمة المغربية » لمواجهة المحاولات التقسيمية والحملات التبشيرية للاستعمار للحد من تسعير النعرات القبلية التي يذكيها الاستعمار وأذنابه والرامية الى استعداء القبائل « البربر » ضد الحركة الوطنية « العرب »

وان ميلاد حزب الاستقلال لن يسجل إي تحول هام على صعيد الخطاب الايديولوجي للحركة الوطنية الماقبل استقلالية ولم يشكل قطيعة مع فكر هذه الحركة على صعيد المنظور للشعب » . ذلك أن الحزب سيستمر في التأكيد منذ انطلاقته على أن « المغرب سيشكل وحدة منسجمة » (46) وسيطالب بضمان حقوق « كل عناصر وكل طبقات المجتمع المغربي » (47) (والطبقات هنا لا تحمل دلالة سوسيولوجية وانما العبارة مجرد تصنيف) . وستتسم دعايته وتحريضه بالتأكيد المتكرر على وحدة « الأمة المغربية » وطبيعة العلاقات « الاخوية » التي تربط بين أفرادها باعتبار وحدة الدين ووحدة المصالح والمصير المشترك . اما الطبقات والصراع الطبقي فلا وجود لهما في اطار « الامة المغربية » وهي من قبيل الفكر الدخيل / المستورد ليس الا . وقد عمل علال الفاسي في بعض كتاباته على دحض فكرة الصراع الطبقي في حين كرس عبد الخالق الطريس بعض مقالاته لنفس الغرض وكان هذا الاخير يرى أن الصراع الطبقي يساوي الشيوعية ودعا الى انتشال الطبقة العاملة من « براثين الشيوعية » .. وعلى امتداد مرحلة النضال الوطني من اجل الاستقلال إعتبر حزب الاستقلال أن المهمة المركزية هي توحيد كل عناصر وفئات « الامة » تحت هيمنته وتوجيهه من أجل تحقيق الهدف المعلن وعمليا استبدال سيطرة الاستعمار بسيطرة الحزب (البرجوازية) . وسعى حزب الاستقلال الى اخفاء كل التناقضات / الخلافات الموجودة في صلب « الأمة » مركزا على جانب

التضامن / التعاضد بين مكوناتها المختلفة دون ان يكون مفهوم « الاحسان » غائبا في خطابه .

شكل حزب الاستقلال الطرف المهيمن في الحركة الوطنية وقد ركز وعبر عن طموح الشعب المغربي في الاستقلال والتخلص من الاستعمار وعن رغبة البرجوازية في السيادة الاجتماعية . وكانت لايديولوجيا السلفية / الدينية التي ترفع التناقض مع الاستعمار الى مستوى الصراع الحضاري / الديني بين الاسلام والنصرانية تساعد على اخفاء / طمس التناقضات في صفوف « الأمة » بالمسحة الدينية البارزة التي تكتسيها هذه الايديولوجيا .

وبايجاز كانت مجمل ممارسات / خطابات الحزب في هذه المرحلة تساهم ، وباشكال شتى ، في تعتيم الوعي الطبقي للفئات / الطبقات الكادحة وبتركيزه على الوعي الوطني يبقى الحزب هذه الفئات / الطبقات تحت الهيمنة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية للحزب ، أي البرجوازية في آخر المطاف .

وبعد اعلان الاستقلال السياسي لبلادنا تمادى حزب الاستقلال في بلورة الخطاب الايديولوجي / السياسي القديم (الوطني) موظفا اياه لضمان هيمنته في اطار المجتمع المستقل حديثا . ولكون الحزب يعتبر نفسه المعبر الشرعي والوحيد عن مطامح الشعب طالب منذ مؤتمر دجنبر 1955 بتشكيل « حكومة منسجمة » بقيادته تعكس هذه الحقيقة : تمثيل الحزب للشعب بكامله . وفي اطار نضاله من أجل اعطاء مضمون اجتماعي للاستقلال ، حارب الحزب بشدة كل الاتجاهات المعارضة واعتبرها عمالة للاستعمار وحنينا للماضي ليس الا (وفي قوله هذا بعض الحقيقة فيما يخص القوى السياسية الرجعية) .

وكان انشقاق يسار الحركة الوطنية وميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضربة قاسية بالنسبة لحزب الاستقلال وايذانا باستحالة تحقيق احلامه الهيمنية على صعيد مجتمعنا . بيد أن هذا الحدث الهام في تاريخ حزب الاستقلال ، والذي ترك بصماته على مجمل هياكل وسياسة وتوجهات الحزب ، لم يؤد عمليا الى احداث تغيير جوهري في بنية الفكر الايديولوجي السلفي / الوطني للحزب . بل استمر الحزب في ادعاء تمثيل مصالح كل الشعب ـ بالرغم من توجهاته الطبقية الواضحة ـ وصعد من حملته ضد دعاة « التفرقة » وضد كل الذين يسعون الى « تفتيت » وحدة « الأمة المغربية » (والمعني هنا هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) . واعتبر الحزب (علال الفاسي) أن بلادنا لا تحتاج الى تعبيرات واتجاهات سياسية مختلفة ومتضاربة ما دامت مصالح الشعب واحدة ... ولم يتحدث الحزب عن « المستغلين » و « الاقطاعيين » الا من باب المزايدة مع الحزب الجديد (الاتحاد) واتهامه بالاقطاعية الخ .. وبقي التركيز على « وحدة الأمة » و « التضامن الوطني » .

وان خروج حزب الاستقلال من الحكومة ودخوله الى « المعارضة » لم

يمن ، هو كذلك ، تغييرا جذريا على الصعيد الذي يعنينـا . وكـان اصـدار « وثيقة التعادلية » سنة 1963 ـ التي تلخص الاختيارات الاساسية للحزب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي على ضوء المتغيرات التي عرفها المغرب منذ اعلان استقلاله السياسي . يعكس نفس التصور القديـم علـى الصعيد الايديولوجي أي تمسك الحزب بالفكر السلفي / الديني (وقد سبق للمؤتمر الخامس ـ 1960 ـ أن اكد هذا التمسك بوضوح اكبر) . واذا كانت هذه الوثيقة تؤكد على مسالة تقدير العامل حق قدره وكذا قضيـة الاهتمـام بالبوادي والجماهير القروية فانها كانت تؤكد بشكل أكبر على « وحدة الشعب » وتساوي الفرص بالنسبة لمكوناته في نفس الوقت الذي التزمت فيه الصمت بصدد كل جوانب الاختلاف / التناقض بين طبقات / فئات الشعب المستغل من جهة والطبقات / الفئات السائدة والمستغلة من جهة ثانية .. وما كان لها أن تفعل غير ذلك ما دامت تترجم (أي الوثيقة) طموح البرجوازية الوسطي الى اقتسام « الغنيمة » مع البرجوازية الكمبرادورية وباقي الطبقات السائدة .

وعلى العموم ، فان حزب الاستقلال قد سعى خلال مرحلة النضال الوطني الى حد ترسيخ وتعميم الوعي والايديولوجيا الوطنيين لدى الطبقات الشعبية ، التي كان يستمد منها قوته ومصداقيته ، من أجل توحيدها تحت قيادته وجلاء الاستعمار أولا ؛ وبعد الاستقلال عمل الحزب على الابقاء على نفس الايديولوجيا والوعي الوطنيين لبسط هيمنته الاجتماعية وضمان سيادة مصالح الفئات / الطبقات الاجتماعية التي يمثلها ثانيا. وفي كلتا الحالتين كان حزب الاستقلال يسعى ـ أو يحاول ذلك ـ الهيمنةالايديولوجيةوالسياسيةوالتنظيميةللبرجوازية المتوسطة على الجماهير الشعبية من جهة ، ويعتم وعي هذه الاخيرة ويحول دون بروز / تبلور وعيها الطبقي وادراكها لمصالحها الحقيقية من جهة ثانية .

ب ـ **المقاومة وجيش التحرير** ، ان جذرية الأساليب النضالية (الكفاح المسلح) التي أخذت بها حركة المقاومة وجيش التحرير لم يصاحبها تحول فعلي للايديولوجيا وللمفاهيم السياسية التي حكمت سير الحركة الوطنيـة وكانت سائدة في صفوفها ـ ولئن وجدت براعم هذا التجاوز الايديولوجي / السياسي في فكر وممارسة المقاومة وجيش التحرير فلقد بقيت جنينية ولـم تصل ، لعدة أسباب ، مداها الأقصى لتؤطر مجمل نشاط حركة المقاومة وجيش التحرير . ولم تتجاوز هذه الحركة سقف البنيـة الفكريـة الايديولوجيـة السلفية / الدينية لمجموع الحركة الوطنية ولحزب الاستقـلال تحديـدا . وحصرت المقاومة وجيش التحرير برنامجها السياسي في النضال من أجل عودة الملك المنفي واعلان استقلال البلاد دون ان تتجاوز هذا المستوى العام لتحدد تصورا ، ولو أوليا ، للمجتمع المستقل الخ ... وبالرغم من التاطير البرجوازي الصغير وقاعدتها الشعبية (اشباه بروليتاريا ، عمال ، فلاحيـن ..) بقيت

المقاومة وجيش التحرير غارقة في الايديولوجيا السلفية / الدينية ولم تتحرر منها لتبلور تصورا آخـر .

وكانت منظمات المقاومة بمختلف اتجاهاتها ، ومن خلال مناشيرهـا النادرة ، تتوجه الى الشعب المغربي قاطبة وتؤكد باستمـرار على « وحـدة الشعب » وعلى تلافي التفرقة من أجل مواجهة قوى الاحتـلال (48) . ونفـس الاتجاه تؤكده المرافعات السياسية لمناضلي المقاومـة خـلال المحاكمـات العسكرية والمدنية التي شهدتها بلادنا خلال فترة المقاومـة . وان البعـد القومي والاسلامي (من خلال نشاط « مكتب المغرب العربي » بالقاهرة .) لم يشكل تحولا نوعيا في فكر وممارسة حركة المقاومة وجيش التحرير سيما أن الاتجاهات القطرية هي التي كانت لها الغلبة فضلا عن كون الانجازات النضالية المشتركة بين الحركات التحررية لبلدان المغرب العربي بقيت محدودة بالرغم من كل ما قيل بهـذا الشأن .

واذا كانت الوثيقة التي أصدرها المجلس الوطني للمقاومة المغربية، بعد اعلان الاستقلال ، قد تضمنت تنديدا صريحا بالخونة والاقطاعيين الذين استفادوا من نعم الاستقلال ضدا على مصالح الشعب ... فانها كانت ، مع ذلك تؤكد على « وحدة » الشعب . وبقيت المقاومة ، بالرغم من تقدم وعي بعض قادتها البارزين في اطار الوعي السائد آنذاك ، متشبثة بالايديولوجيا / الفكر الوطني ولم تدرك بكل وضوح طبيعة المرحلة الجديدة وآليات الاستعمار الجديد سيما أن التناقضات الاجتماعية / الطبقية كانت تكتسي صبغة اقليمية أو قبلية وتخفي طابعها الطبقـي (49) .

والحصيلة الأساسية هي أن الحركة الوطنية ، بمختلف مكوناتها ، نظرا لطبيعة النضال الوطني وللتناقضات والتحالفات الطبقية التي تمخضت عنه أولا ؛ واعتبارا للقوى السياسية التي تصدرت هذا النضال وشكلت القيـادة الفعلية السياسية / الايديولوجية والتنظيمية للحركة الوطنية (*) ثانيا ؛ ـ قد عملت على عرقلة بروز وتبلور الوعي الطبقي لدى الفئات والطبقة الشعبيـة على امتداد مرحلة النضال الوطني وبعد اعلان استقلال البلاد .

بيد أن الحركة الوطنية قد ساهمت ، بنضالها الايديولوجي / السياسي ، في بلورة وسيادة الوعي الوطني . ذلك أنها صهرت ؛ في بوتقة واحدة وفي خضم مواجهة الاستعمار ؛ وعي الجماهير الشعبية أيا كـان انتماؤهـا الاقليمـي أو القبلي .. ، في قالب الوعي الوطني . وعملت على أن يصبح الوعى / الاحساس بوحدة الوطن / الامة ووحدة المصير هو الموجه والمحرك للنضال الشعبي ضد الاستعمار . وبذلك تكون الحركة الوطنية قد اضطلعت بدور بـارز في نسـف النزعات والفكر / الوعي القبلي / الاقليمي التى كان الاستعمار يعتمدها ويستند اليها لشق وحدة الشعب والتصدي للحركة الوطنية ..

لكن ما هي البدائل التي طرحت لتجاوز الوعي الوطني غداة اعلان الاستقلال ، وما هي علاقاتها بالوعي الطبقي ؟

اذن كان الوعي الوطني يمثل ، بكل تأكيد ، مرحلة متقدمة من تطور الوعي بالمقارنة مع اشكال الوعي الاقليمي ، القبلي او العشائري ... فان البدائل المقترحة لتجاوز هذا الوعي كانت تستمد قوتها من بقايا الفكر القبلي / العشائري وتعمل على بعثها من الرماد ... وكانت كل هذه البدائل تسير في اتجاه معاكس لبروز وعي الطبقات الكادحة ولادراكها لمصالحها الحقيقية . ونستثني من هذه البدائل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حيث يشكل الفكر الاتحادي النموذج الوحيد المتقدم لتجاوز الايديولوجيا / الفكر الاستقلالي دون قطع الصلات مع الوعي الوطني ودون الانغماس في الوعي والممارسات الاقليمية / القبلية . واذا شكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المعبر عن الوعي الوطني التقدمي فانه لم يجسد ، في بدايته ، اختيارا طبقيا واضحا (*) سيما انه طرح نفسه كامتداد طبيعي للحركة الوطنية ووريث شرعي للمقاومة وجيش التحرير ...

« الحركة الشعبية » أو الخطاب الاقليمي / القبلي : منذ انطلاقتها شكلت هذه الحركة «آلة حرب ضد حزب الاستقلال» (50) وكرست جهودها لمحاربة الحزب الوطني الأول والحد من نفوذه وسيادته . وكانت الحركة الشعبية « تستند الى شبكة معقدة من العلاقات الشخصية والعائلية . وتستعمل ، بكثرة ، الاطار القبلي للتحرك » (51) . غير أنها كانت تستمد قوتها من عدة عوامل في مقدمتها ، اعتمادها على « الاعيان » (*) القرويين وشبكات زبائنهم الذين كانت الحركة الوطنية (وجيش التحرير بشكل خاص) تهدد اساس سلطتهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي أولا ، والدعم الخفي الذي كانت تحظى به من طرف القصر الذي كان يسعى الى تقليم أظافر الحركة الوطنية والحد من سلطة حزب الاستقلال ثانيا ، وفضلا عن ذلك استفادت من بعض الاخطاء (52) التي ارتكبها حزب الاستقلال في ادارة شؤون البلاد والبادية منها بشكل خاص ثالثا .

ونصبت « الحركة الشعبية » نفسها « مدافعا » (*) عن مصالح «البربر» و « البادية » ، وكانت تقيم تماثلا مبسطا يستهدف استعداء الجماهير الريفية، والامازيغيون منها على الخصوص ، ضد حزب الاستقلال / العرب / فاس . وتنطلق الحركة الشعبية من القول ان الجماهير الريفية (ممثلة في جيش التحرير) هي التي قدمت أكبر التضحيات من أجل طرد الاستعمار لكنها أصبحت « منسية » (53) ولم تنل حظها من استقلال البلاد . بل ان المستفيد من الاستقلال هو بعض « الانتفاعيين » و « الانتهازيين » (المقصود هنا هو حزب الاستقلال) . وكانت البوادي هي مركز نشاط « الحركة الشعبية » وقد

أدى ذلك الى حدوث عدة « اضطرابات » استغلت الحركة خلالها تذمر الجماهير الريفية لاحراج حزب الاستقلال ثم بعده الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

و « الحركة الشعبية » التي كانت تحارب الفكر الوطني من خلال محاربتها لحزب الاستقلال لم تكن تتصدى للفكر الوطني مباشرة (وما كان بامكانها ان تفعل ذلك) وانما بشكل متستر وملتوي .. بل وباسم « الوطنية الحقة » تارة و « الاشتراكية الاسلامية » تارة أخرى . وعمليا كانت تذكي الروح القبلية والعداء للعرب / حزب الاستقلال / فاس وان جولات لحسن ليوسي ، وغيره ، ونشاطاته في صفوف القبائل شهيرة في هذا الصدد . وليس نفي قادتها لتهمة التفرقة الا محاولة لاخفاء الممارسات التي تحاول الاستناد على المغاربة البربر لضرب حزب الاستقلال / الحركة الوطنية .

وهكذا فان « الحركة الشعبية » ؛ من حيث تاكيدها على العلاقات الزبونية والقبلية / الاقليمية من جهة ، ولكونها تسعى الى احياء ونشر الوعي القبلي والاقليمي وتعمل على تحويل الصراعات الاجتماعية / الطبقية الى مجرد صراعات اقليمية قبلية ، بوادي ضد مدن أو عرب ضد بربر من جهة ثانية ؛ كانت تحول دون بروز وعي الطبقات المسودة بمصالحها وتبقي على تبعيتها وولائها « للاعيان » (الطبقة السائدة) . وان لجوء « الحركة الشعبية » للخطاب الوطني بل وحتى الخطاب القومي لم يكن الا للمزايدة على حزب الاستقلال وبعده على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولاخفاء الطابع / الجوهر الاقليمي / القبلي لفكرها وايديولوجيتها .

القوى والطبقات السائدة « التقليدية » أو الخطاب المخزني / الأبوي ، وينطلق هذا الخطاب من اعتبار أن الدولة هي ضامن مصالح الأمة جمعاء وأنها الساهر الأمين على حل مشاكلها وصيانة وحدتها في وجه كل محاولات التفتيت والتفرقة التي يقوم بها البعض (وهذا البعض هو حزب الاستقلال اولا ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) . ويركز هذا الخطاب ، بشكل أحادي الجانب ، على « وحدة الأمة » وعلى عدم تناقض مصالح مكوناتها . وكان الخطاب المخزني / الأبوي يبث بواسطة الخطب الرسمية أو عن طريق اللقاءات المباشرة التي كانت تتم بين العناصر والفئات المعادية لحزب الاستقلال والاتحاد الوطني ومسؤولي السلطة (مثلا الاستقبالات التي كانت تتم للاستماع الى مظالم القبائل ..) . وكانت السلطة تقدم نفسها على انها الحافظ الأمين لمصالح الشعب المغربي والصائن لمقدساته وتقاليده (خصوصا منها التقاليد السلطوية) في نفس الوقت الذي تقدم نفسها كحكم فوق الصراعات بينما تميل بكل ثقلها في اتجاه ترجيح كفة الفئات والطبقات المالكة والرجعية الممثلة بما أسماه البعض « النخبة التقليدية » .

ويتعارض هذا الخطاب مع بروز وتبلور وعي الطبقات / الفئات المسودة

بمصالحها لعدة أسباب نذكر منها على الخصوص : كون هذا الخطاب يكتسي صبغة أبوية حيث تعامل السلطة الأفراد والجماعات كأبنا ءلها وتوحي بعدم التمييز بينهم وعلى أنها تكفل حقوقهم أولا ؛ لأن السلطة تبث الفكر والايديولوجية الاتكالية حيث أنها تغذي الآمال لدى الافراد والجماعات وتوهمهم أنها تسهر على حل مشاكلهم وما عليهم الا الصبر ، الأمر الذي يؤدي الى الاعتماد عليها والى عدم التصدي الجماعي لحل المشاكل وتتحول السلطة الى حكم (بفتح الحاء والكاف) يلجأ اليه كل الذين يحسون بالظلم ثانيا ، وكل هذا يخفي الطبيعة الحقيقية والجوهر الطبقي للسلطة السائدة ويدعم هيمنتها حيث أنه يركز مشروعيتها في أعين المضطهدين ثالثا .

وفضلا عن كل هذا كان الخطاب المخزني / الأبوي يدعي لنفسه احتكار الفكر الوطني « الحق » ، البعيد عن كل تحزب ويؤكد على « وحدة الشعب » من جهة ، ولا يكف عن تشجيع ـ ولو عن طريق غض الطرف ـ الاتجاهات الاقليمية / القبلية المعادية للوعي الوطني والوعي الطبقي على حد سواء من جهة أخرى .

أما الخطاب التقنوقراطي الذي كانت تبلوره نواة برجوازية الدولة الناشئة فكان يختزل مجموع المشاكل التي تعيشها البلاد في مشاكل تقنية أو اقتصادية في أحسن الأحوال ؛ وبذلك يطمس هذا الخطاب مجمل المشاكل الاجتماعية ـ السياسية وبالأساس مسألة السلطة السياسية وطبيعتها . وتتحول الطبقات والفئات الاجتماعية في منظور الخطاب التقنوقراطي الى « طبقات احصائية » والى مجموعة أرقام ومؤشرات اقتصادية وتصبح الطبقات الاجتماعية ، بهذه العملية هيكلا بدون لحم ... وفي ضوء هذا المنظور الايديولوجي تنتفي الطبقات والصراع الطبقي ليحل محلها تراتب الطبقات الاحصائية ومشاكل « التوازنات » الاجتماعية القطاعية منها أو العامة . ويتميز الخطاب التقنوقراطي بكونه يلغي من حقله النظري ، وعلى الصعيد العملي / السياسي كذلك ، مسألة التبعية والسيطرة الامبريالية بل يعول على « المساعدة » و « التعاون التقني » لتجاوز « التخلف » وحل المشاكل التي تتخبط فيها البلاد .

ويتناقض الخطاب التقنوقراطي مع بروز الوعي الطبقي لدى الطبقات / الفئات المسودة والمستغلة لكونه يخفي الطبيعة الاجتماعية / الطبقية للمشاكل التي تعيشها البلاد ويركز على جانبها « التقني » فقط أولا ، ولأنه يلغي دور المواطنين في حل هذه المشاكل ويلقي بكل الاعباء على الدولة التي وحدها تستطيع التصدي لهذه المشاكل سيما أن الجماهير الشعبية « لا تفقه شيئا » في قضايا التقنية « المعقدة » ثانيا ، ولانه يرفع الدولة عن الانحياز ويصورها كجهاز فوق صراعات ، أي جهاز لا طبقي ، الأمر الذي يخفي طبيعتها الطبقية

ودورها المنحاز ثالثا . والى جانب كل هذا ، يفرز هذا الخطاب وهم « وحدة » مصالح كل مكونات الشعب وعدم تناقضها ويعامل الأفراد والفئات والطبقات كمجرد أرقام وحصيلة جمع مؤشرات تقنية واقتصادية .

العلاقات الزبونية والوعي الطبقي ، قبل الاعلان عن استقلال المغرب كانت شبكات العلاقات الزبونية تضطلع بدور اجتماعي / سياسي بارز في مجتمعنا ، ولقد أشرنا الى استعمال هذه الشبكات الاخطبوطية من طرف الاستعمار وعملائه للتصدي للحركة الوطنية . لكن ، هل أدى رحيل الاستعمار المباشر الى هدم شبكات العلاقات الزبونية ؟ وماذا كان موقف الدولة ، اي الطبقات السائدة ، من جهة والحركة الوطنية من جهة أخرى من هذه العلاقات الاجتماعية المتخلفة ؟

بعد الاعلان عن استقلال بلادنا ، كانت الحركة الوطنية (حزب الاستقلال أساسا) تحظى بتأييد شعبي واسع وبنفوذ سياسي كبير وكانت الطبقات السائدة ترى في هذا الواقع تهديدا دائما لسلطتها سيما أن مرتكزاتها الاجتماعية / الطبقية لا زالت هشة وقد لا تصمد أمام زحف الحركة الوطنية وجناحها اليساري بشكل خاص . ولذلك سعت الطبقة السائدة الى تقوية شبكات الزبائن التي كانت ترتبط بها قديما والى خلق شبكات جديدة من الزبائن من جهة ، وعملت على الحد من « التطهير » ومن تقويض دعائم شبكات الزبائن التي استعملت من طرف الاستعمار ضد الحركة الوطنية والقصر وكانت حمايتها لهذه الشبكات ترمي الى الحفاظ على قوتها لتوظيفها من أجل توطيد مرتكزات سلطتها (سلطة الطبقة السائدة) لاحقا من جهة أخرى (54).

وكانت الطبقة السائدة مستفيدة في ذلك من نفوذها داخل الأجهزة المختلفة للدولة ؛ تعمل على تمتيع الممسكين بخيوط هذه الشبكات (كبار الملاكين ، القواد ...) بشتى الامتيازات (المساعدة على تفويت أراضي المعمرين ، تسهيلات في الحصول على القروض ، وظائف ...) مقابل تجنيد هذه الشبكات لدعم مخططات الطبقة السائدة الرامية الى بسط / تقوية هيمنتها وتقويض سلطة ونفوذ حزب الاستقلال .

وكانت هذه العلاقات الزبونية بكل ما يصاحبها من تبعية شخصية وولاء ... تخدم مصلحة تركيز سلطة الطبقة السائدة / المخزن من جهة ، وتساهم في تعتيم وعي الطبقات / الفئات الشعبية المسودة بمصالحها وتقوي تبعيتها لمضطهديها ..

ولئن كانت الحركة الوطنية تعادي ، ظاهريا ، كل أشكال العلاقات الزبونية لكون الاستعمار يوظفها لمحاربتها فان واقع ممارسات الحركة الوطنية قد كانت مخالفة لمظهر موقفها . ذلك أنها لم تتردد في استعمال العلاقات الزبونية لخدمة القضية الوطنية ؛ وكان التجنيد والاستقطاب يوظف علاقات

القرابة والاقليم أو القبيلة لتوسيع نفوذ الحركة الوطنية ونشر الفكر الوطني. وفي بعض الحالات كانت القبائل تنضم الى الحركة الوطنية أو تساند جيش التحرير لان أحد أفرادها المؤثرين قد التحق بالحركة الوطنية. ولم تتوقف هذه الممارسات بعد الغاء عقد الحماية بل على العكس من ذلك ؛ حيث أدت سيطرة الحركة الوطنية على بعض أجهزة الدولة الى استغلالها لنفوذها بهدف توسيع شبكة الزبائن المؤيدة لحزب الاستقلال . وبعد انشقاق 1959 ورث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعض شبكات الزبائن التي كانت موالية لجيش التحرير . وأصبحت بعض القبائل اتحادية أبا عن جد (55) وبعضها الآخر استقلاليا في حين أصبح بعضها الاخر يدين بالولاء للحركة الشعبية (56).

وكانت ممارسات الحركة الوطنية هذه تخفي جوهر التناقضات الاجتماعية وتذكي، موضوعيا ، النزعات الاقليمية والقبلية فضلا عن كونها تنشر الايديولوجيا الاتكالية وبكل هذا تتناقض مع بروز وبلورة وعي الطبقات/الفئات المسودة بمصالحها...

الطبقة العاملة والوعي الطبقي ، لن نهتم في هذه العجالة بالمشاكل التي يطرحها تعريف الطبقة العاملة عموما وفي بلد خاضع للسيطرة الامبريالية ، مثل المغرب ، بشكل خاص . ونكتفي بالقول ، بعد انجلس ، أن « طبقة العمال الأجراء المعاصرين لا يملكون أية وسيلة انتاج ، ويضطرون ، بالتالي ، الى بيع قوة عملهم لكي يعيشوا » (57) .

ولقد ارتبط ظهور هذه الطبقة من « العمال الاجراء المعاصرين » ببلادنا بغرس بذور نمط الانتاج الرأسمالي . ويعتبر روبير مونطانيي أن البروليتاريا المغربية « ظهرت نتيجة سببين أساسيين : 1 ــ تطور اقتصاد أوروبي في المدن الساحلية خصوصا : ــ تفكك البنيات الاجتماعية العتيقة المرتكزة على القبائل في الداخل .. » (58) وما يجب تسجيله هنا هو الأصل القروي (59) للطبقة العاملة المغربية اعتبارا لما سيكون لهذه الجذور الفلاحية من تأثير عميق على مسار تطور الطبقة العاملة المغربية اعتبارا لما سيكون لهذه الجذور الفلاحية من تأثير عميق على مسار تطور الطبقة العاملة على الصعيدين الايديولوجي والسياسي .

ان مرحلة ظهور ونشأة الطبقة العاملة المغربية ؛ من بداية القرن الى منتصف الثلاثينات على وجه التقريب ؛ قد تميزت بتمركز الطبقة العاملة في قطاعات التعدين والاشغال العمومية وبعض الصناعات التحويلية أولا ، وبالضعف العددي للطبقة العاملة وارتباطها الوطيد بالبادية حيث كانت ظاهرة « التناوب » (60) لا تزال طاغية ثانيا ، وبضراوة الاستغلال الذي يتعرض له العمال وحرمانهم من كل الحقوق بالاضافة الى ضعف المقاومة العمالية وسيطرة « الكابرانات » على جموع العمال ثالثا ؛ وبضعف تكوين العمال وانعدام المهارة

حيث كان 20.000 عامل أجنبي يسهرون على تأطير العمال المغاربة رابعا .

وعلى صعيد الوعي والتقاليد والممارسات / العلاقات الاجتماعية لم تكن الطبقة العاملة تتميز وتختلف كثيرا عما كان سائدا في البوادي المغربية (61) . وهكذا ، كان تجمع وتكتل العمال أو تضامنهم يتم على أسس عائلية ، عشائرية أو قبلية / اقليمية . وكان الكابرانات الذين يسهرون على جلب اليد العاملة (مقابل امتيازات يمنحها اياهم رب العمل ، واقتطاعهم لجزء من الاجر الهزيل الذي يتقاضاه العامل) يحرسون على استقطاب العمال من بعض المناطق دون أخرى ويستغلون هذا الواقع لاثارة الصراعات بين العمال وتفتيت وحدتهم .. وخلال هذه المرحلة كانت الطبقة العاملة مجرد « أكياس بطاطيس » لم تع بعد ذاتها كطبقة اجتماعية .

وبعد التحولات الاجتماعية الهامة التي عرفها المجتمع المغربي من جهة، ونظرا لبداية تكون نواة عمالية قارة بدأت روابطها مع البوادي تتلاشى من جهة ثانية ونتيجة نشاط النقابات العمالية الفرنسية والشيوعيين الفرنسيين من جهة ثالثة ، دخلت الطبقة العاملة المغربية في منتصف الثلاثينات ، مرحلة جديدة من مراحل تطور وعيها . واذا كانت هذه المرحلة قد بدأت مع اضرابات يونيو 1936 الشهيرة ؛ والتي ساهم فيها آلاف العمال في كل من البيضاء والرباط والمدن الفوسفاطية ؛ فانها قد امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا الى حد فترة تراجع حزب الاستقلال عن قراره القاضي بمقاطعة النقابات وتبنيه لخطة السيطرة على النقابات من الداخل وازاحة النفوذ الشيوعي . وخلال هذه المرحلة بدأت الطبقة العاملة المغربية تتحرك على أساس التعاضد والتضامن الطبقي وتساهم في النضالات النقابية بالرغم من منع سلطات الحماية لذلك ، بل استطاعت الطبقة العاملة أن تنتزع بعض المكاسب وتحسن أوضاعها . وامتازت هذه المرحلة من تطور الطبقة العاملة ببداية تجاوزها لأطر التضامن والتحرك « التقليدية » وبداية انتشار الوعي النقابي في صفوفها أولا ، وسيادة النضالات النقابية الرامية الى تحسين الاوضاع ثانيا ، وبتبعية الطبقة العاملة المغربية للطبقة العاملة الفرنسية وهيمنة النقابات الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي عليها ثالثا .

واجمالا ، يمكن القول أن الطبقة العاملة المغربية قد بدأت تتشكل ، خلال هذه المرحلة ، كطبقة اجتماعية قائمة الذات وأصبحت تدرك مصالحها المباشرة / الآنية لبيع قوة عملها بأغلى ثمن) دون أن تصل مرحلة الوعي الطبقي الحقيقي .

لكن تكوين حزب الاستقلال ونهاية الحرب العالمية الثانية من جهة ، وتغيير سياسة حزب الاستقلال تجاه النقابات من جهة ثانية كلها عوامل ستؤثر على تطور وعي الطبقة العاملة وعلى مسار الحركة الوطنية كذلك .

وهكذا ، فان دخول الطبقة العاملة الى معترك النضال الوطني سيحول حزب الاستقلال من « حزب اصلاحي للاطر ، الى حزب جماهيري ، اذ ارتفع عدد المنخرطين في الحزب من سنة 1947 الى سنة 1952 من 3000 الى 100.000 عضو » حسب لاكوتير (62) . وان تكثيف الدعاية والنشاط الوطني في صفوف الطبقة العاملة سيؤدي الى ضرب هيمنة الشيوعيين وتحويل مجرى نضالات الطبقة العاملة من التركيز على تحسين الاوضاع الى النضال من أجل الاستقلال ، بالاضافة الى ترسيخ الفكر والايديولوجيا ومن ثم الوعي الوطني في صفوف الطبقة العاملة .

وعلى امتداد هذه المرحلة كانت الطبقة العاملة تحت الهيمنة الايديولوجية / السياسية والتنظيمية للبرجوازية الوسطى من خلال انخراطها في صفوف حزب الاستقلال أو تحت تأثير ونفوذ البرجوازية الصغرى بانضمامها وتعاطفها مع المقاومة وجيش التحرير . وعلى هذا النحو لم تبلغ الطبقة العاملة ، خلال فترة الحماية ، مرحلة الوعي الطبقي ولم تصبح طبقة « لذاتها » بل تحررت من « الوعي الفلاحي » لتسقط تحت هيمنة الطبقة العاملة الفرنسية ونقاباتها ولم تتجاوز تبعيتها لهذه الأخيرة الا لتنخرط بحماس في النضال الوطني بقيادة البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة . وان وعي الطبقة العاملة الوطني قد أحبط مخططات الاستعمار وأدى الى تبخر كل الاوهام التي كانت الاقامة تغذيها حول امكانية استعمال الطبقة العاملة للضغط على الحركة الوطنية البيرجوازية (63) .

ان اعلان استقلال بلادنا لم يصاحبه تحسين الاوضاع المعاشية للطبقة العاملة بل على العكس من ذلك ، حيث أن تعويض بعض الرأسماليين الاجانب بأرباب عمل مغاربة أدى الى تدهور أوضاع الطبقة العاملة والى تصعيد وتيرة استغلالها باسم شعارات كاذبة وتم التراجع عن بعض المكتسبات التي انتزعتها بنضالاتها في ظل الحماية ...

وخلال فترة احتدام الصراع بين القوى الرجعية ويسار الحركة الوطنية من أجل حسم مسألة السلطة كانت الطبقة العاملة تقف الى جانب القوى التقدمية وتدعمها بنضالات هامة . وفي هذا السياق عارضت الطبقة العاملة حكومة أحمد بلافريج من جهة وساندت حكومة عبد الله ابراهيم من جهة أخرى.

ولئن حققت الطبقة العاملة بعض المكاسب في هذه الفترة (قانون الشغل ، قانون النقابات ، صندوق الضمان الاجتماعي ...) ، فانها لم تخض نضالات نقابية كبرى بل شكلت النضالات السياسية الجزء الاكبر من نضالاتها ، غير أن ذلك لا يعني استقلالها الايديولوجي / السياسي والتنظيمي عن الطبقات الأخرى . ان الطبقة العاملة لم تتحرر من قيود البرجوازية الوسطى الا لتسقط في أحضان البرجوازية الصغيرة ولتحكم البيروقراطية النقابية

قبضتها عليها . وخلال هذه المرحلة تقدمت الطبقة العاملة في وعي مصالحها دون ان تدرك هذه المصالح في كليتها وشموليتها بمعنى أنها لم تبلغ مرحلة الوعي الطبقي وبقيت تحت الهيمنة الايديولوجية / السياسية والتنظيمية للبرجوازية الصغيرة في أحسن الاحوال (64) .

والمرحلة الثانية تمتد من سنة 1961 الى حدود أحداث مارس 1965 وهي المرحلة التي شهدت التبخر النهائي للانجلام التي بعثها الاستقبلال ولكل « الاوهام » الوطنية : لقد تجاوزت الطبقة العاملة مرحلة الوعي الوطني . ومع احتدام الصراعات الاجتماعية وهجوم القوى الرجعية على الحركة التقدمية (الممثلة آنذاك في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) اشتدت الهجومات ضد مكاسب الطبقة العاملة واستمر تدهور أوضاعها المعاشية . وخاضت الطبقة العاملة نضالات سياسية ونقابية هامة غير أن القمع الذي استهدف القوى التقدمية من جهة وسعي القيادات النقابية الى مهادنة الطبقة السائدة وعدم « المغامرة » من جهة أخرى قد أدى الى ابعاد الطبقة العاملة عن النضالات السياسية وعزلها في اطار « سياسة الخبز » . وعاد الوعي النقابي الضيق ليحتل موقع الصدارة في ظل استمرار هيمنة الايديولوجيا / السياسية والتنظيمية للبرجوازية الصغيرة (65) .

وعلى امتداد عشر سنوات ، لم تستطع الطبقة العاملة ، بفعل عدة عوامل قد أبرزنا أهمها ، ان تتحول من طبقة في « ذاتها » الى طبقة « لذاتها » . ولم تستطع الطبقة العاملة افراز « مثقفيها العضويين » وتحقيق استقلالها الايديولوجي / السياسي والتنظيمي بل بقيت موزعة الولاءات وعاجزة عن الاضطلاع بالمهام التاريخية الجسيمة المطروحة عليها ، بل أكثر من ذلك لقد وقع نكوص على صعيد تسييس الطبقة العاملة وتراجع على صعيد انخراطها في العمل النقابي (*) . وجاءت أحداث مارس 1965 لتؤكد هذا الواقع بابرازها لغياب الطبقة العاملة كعنصر فاعل في هذه الاحتجاجات الشعبية .

وبعد زهاء عقدين من أحداث مارس 1965 ، شهد المجتمع المغربي تحولات اجتماعية هائلة وصراعات طبقية هامة .. بيد أن الملاحظ هو أن الطبقة السائدة تحكم قبضتها الحديدية على المجتمع في حين أن الطبقات / الفئات الشعبية عموما والطبقة العاملة بشكل خاص لم تحقق بعد القفزة النوعية المرتقبة على صعيد وعيها السياسي أي وعيها لمصالحها الطبقية في كليتها . وفضلا عن ذلك لا زالت الطبقة العاملة ، ولعدة أسباب تتطلب بحثا مفصلا ؛ عاجزة عن تصدر وقيادة نضالات كل الكادحين والمضطهدين ... سيما أنها لم تحرز أي تقدم هام على مستوى انعتاقها الايديولوجي / السياسي من هيمنة الطبقات الأخرى ، فبالأحرى ان تكون قد خطت طريق بناء أداة تحررها الطبقي ...

ـ دجنبر 1981 ـ

هوامش :

(*) ان وجهة النظر هاته لا تطرح ، عادة ، بشكل مباشر وواضح ، بحيث يسعى « المثقفون » الى تغليف مواقفهم بتنظيرات وخطاب ايديولوجي يصعب معه فك الغاز مواقفهم الحقيقية ..

(1) وعلى رأس هذه العوامل يأتي تخوف الاستعمار الفرنسي من تجذير مواقف حركة التحرير الوطني ببلادنا ومن ثم سعيه إلى استيعابها واجهاض تطورها باتجاه التجذير : ثم عبء المواجهة على ساحة بلدان المغرب العربي الثلاثة واسبقية الجزائر بالنسبة لفرنسا ومن ثم العمل على عزل الثورة الجزائرية والانفراد بها الخ ..

(2) ومن بين هذه التناقضات الموقف الذي عبر عنه علال الفاسي من مفاوضات « ايكس ليبان » اذ اعتبر أن قادة الحزب قد اخطأوا بقبولهم التفاوض مع فرنسا بجانب عناصر من اختيارها. ومواقف المقاومة وجيش التحرير ، أو على الاقل جزء منها ، الذي اعتبر أن تحرير البلاد لم ينته بعودة محمد الخامس من المنفى واعلان الاستقلال ...

(3) خلافا لما هو شائع ان مفاوضات « ايكس ليبان » لم تحدد تفاصيل الاستقلال بل وضعت الاطار العام لهذا الاستقلال الملغوم . وان تحديد المستفيد من استقلال البلاد قد حسم بعد وليس قبل اعلانه . والصراعات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا غداة اعلان الاستقلال كانت ترمي الى تحديد الطبقات والفئات التي ستفوز بنعيم الاستقلال .

(4) ومن مظاهر هذا التدهور واسبابه حملات طرد العمال واغلاق المعامل ، غلاء المعيشة وتجميد الاجور .. والطرد الجماعي للتلاميذ الخ ...

(5) لم تكن هذه الاجهزة خاضعة لمراقبة الحكومات التي تعاقبت بعد الاستقلال ، بما فيها حكومة عبد الله ابراهيم ، بل كانت تحت الاشراف المباشر للقصر الذي سهر على بنائها ، وكان ذلك مثار صراع مستمر بين القصر والحركة الوطنية ، وجناحها اليساري ، بشكل خاص .

(6) وعلى رأس هذه المكاسب التعميم الجزئي للتعليم الابتدائي في المدن الذي فرضته الجماهير انذاك

(*) على حد تعبير المناضل محمد البصري .

(*) تم الاعلان عن حالة الاستثناء بعد شهور من احداث 23 مارس وذلك في 7 يونيو 65 .

(7) « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » التي جمعت اقطاب الرجعية وتم الاعلان عن تاسيسها قبل الانتخابات (20 مارس 1963) .

(8) كان عدد برلمانيي الجبهة في برلمان 1963 هو : وعدد برلمانيي المعارضة (الاستقلال ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو :

(9) تكوين « الكتلة الوطنية » ، ظهور « اليسار الجديد » المحاولات الانقلابية الخ ...

(*) ان علاقات الصراع بين الطبقات مطلقة في حين ان علاقات التساكن / السلم نسبية ... عن كونها مؤقتة .

(10) ان العجز عن استيعاب / فهم واقع القبيلة والقبلية في بلادنا ، من طرف اليسار الجديد ، ليس الا معلمة بارزة من مظاهر عدم ادراكه للواقع المجتمعي الكلي .

(*) وفعالية هذه « الرقابة ـ الذاتية » لا تقل عن فعالية القمع المباشر بل تتجاوزها في الغالب. ذلك ان « المثقفين » يحسنون استيعاب قوانين لعبة العلاقة مع السلطة ومن ثم لا « يتجاوزون الحدود » .. بل تراهم يضعون لانفسهم حدودا بعيدة عن تلك التي تحددها لهم السلطة بشكل خفي .

(*) والمثقفون في بلادنا شديدو الاهتمام بمسألة « السلطة » ولهم حساسية خاصة تجاه كل ما يرتبط بها .. والغريب ان طموحهم وشغفهم بالسلطة لا يضاهيه الا خنوعهم لها وخوفهم منها . ان طبيعة احساسهم تجاه السلطة من نوع الاحساس / العلاقة المتعارضة وجدانيا بالمعنى الفرويدي . ولا شك ان سوسيولوجيا « السلطة » و « المثقف » في مجتمعنا قد تؤدي الى خلاصات مفيدة .

(11) انظر : روني كاليسو : « المجتمعات التجزيئية والعنف السياسي ـ نقد التاويلات التجزيئية : علاقات الاستغلال واعادة الانتاج الاجتماعية » (مساهمة في ملتقى

الطبقة في تحليل المجتمعات المتوسطية من القرن الرابع عشر الى القرن العشرين – جامعة نيـس 1977) .

(*) بمعنى أن تحترم من طرف الجماهير الشعبية فقط ، في حين أن « حرب » الطبقة السائدة ضد الجماهير لا تعرف معنى « السلم الاجتماعية » .

(12) جون واتيربوري : « امير المؤمنية » (المنشورات الجامعية لفرنسا) .

(13) اندري ادام : « الدار البيضاء » (ص 732) – منشورات المركز الوطني للبحث العلمي – الطبعة الثانية – باريس 1972 .

(14) بول باسكون : « التجزيئية والتراتب في المجتمع القروي » (ابحاث حديثة حول المغرب الحديث – منشورات مجلة الاقتصاد والاجتماع بالمغرب – الرباط 8،9٫) .

(15) عبد الكبير الخطيبي : المراتب الاجتماعية بالمغرب – (دراسات اجتماعية حول المغرب – منشورات مجلة الاقتصاد والاجتماع بالمغرب – الرباط 1972) .

(16) روني كاليسو : المصدر المذكور (ص 35)

(17) كاليسو نفس المصدر (ص 47) .

(18) كاليسو نفس المصدر (ص 51) .

(19) لحد ساعة ليست هناك اية دراسة تتطرق للطبقات الاجتماعية وطبقية المجتمع المغربي المعاصر رغم كثرة الحديث عن الطبقات والصراع الطبقي الخ ..

(20) تعريف لنين للطبقات الاجتماعية في مقال « المبادرة الكبرى » سنة 1919 حيث يعتبر ان « الطبقات هي مجموعات واسعة من الناس الذين يتميزون بالموقع الذي يحتلونـه فـي مسلسل الانتاج الاجتماعي المحدد تاريخيا ، وبعلاقاتهم – التي غالبا مـا تكون محـددة ومكرسة بالقوانين – بوسائل الانتاج ، وبدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل وبالتالـي بانماط الحصول على الثروات الاجتماعية واهمية الحصة التي يحصلون عليها .. »

(21) والاخذ بهذا المقياس كمقياس أساسي يقتضي نبذ كل المفاهيم التي تحاول تحديد الطبقة الاجتماعية انطلاقا من « الوظيفة » أو « الثقافة » او « الدخل » و (الموقع من السلطة) الى آخر لائحة هذه التحديدات التي لا تحصى .

(22) وهذه « الخصوصية » محدودة ما دامت كل المجتمعات البشرية لها مميـزات خاصـة ، والتاكيد على محدودية هذه « الخصوصية » يأتي من كون الخطاب حول « الخصوصية » أو « الاصالة » كثيرا ما يتحول الى محاولة للتخلص ، وبطريقة « علمية » ، من بعض مفاهيم المادية – التاريخية ، ولنا في مجتمعنا اكثر من نموذج على ذلك .

(23) مثل الطبقة العاملة واشباه البروليتاريا الخ ..

(24) اندري ادام : المصدر المذكور (ص 732) .

(25) انظر : بول باسكون « تكوين المجتمع المغربي » (دراسات قروية – منشورات سمير – الـربـاط 1980) .

(26) فريدريك انجلس :

(27) جورج لوكاتش : « التاريخ والوعي الطبقي » (منشورات مينوي – باريس)

(28) وثمة أنواع أخرى « للكارثية » نذكر منها تلك التي تعتبر أن النظام الراسمالي سينهار بفعل الاحتدام التلقائي لتناقضاته الداخلية التي لا يمكنه تجاوزها . واذا كانت التجارب التاريخية قد كذبت هذه « التنبؤات » ، فان خطرها يكمن في كونها تجعل مسالة تجـاوز الراسمالية حتمية محسومة قبليا وبذلك تلغي دور البشر / الطبقات كـذوات فاعلـة في التاريخ .. أي دور الطبقات المستغلة في دك أركان النظام الراسمالي .

(29) على حد تعبير هنري فيبير : « الماركسية والوعي الطبقي » ـ منشورات 10 / 18 باريس 1975 .

(*) وهذا الاحتمال ليس هو الاحتمال الوحيد لان هذه الاوضاع قد تولد كذلك الخنوع والخضوع والاستسلام للاوضاع القائمـة .

(30) هنري فيبير : نفس المصدر المذكور (ص 103) .

(31) وخطر النخبوية في البلدان الخاضعة للامبريالية أكبر مما هو عليه في الدول الراسماليـة

المركزية وذلك لعدة اعتبارات منها مستوى وعي الجماهير الكادحة في البلدان الخاضعة للامبريالية وكون « الثقافة » احتكار للطبقة السائدة ولفئة محدودة من المواطنين فضلا عن كونها (أي الثقافة / المعرفة) بحكم انتشار الامية والجهل من محددات التمايزات الاجتماعية . وبالاضافة الى كل هذا ان وعي « المثقفين » باهميتهم يتضاعف بشكل عكسي لحجمهم .

(32) هنري فيبير : المصدر المذكور (ص 94) .

(33) وهذه القاعدة العامة لا تلغي الاستثناءات .

(34) هنري فيبير : المصدر المذكور (ص 175) .

(35) المصدر السابق (ص 176) .

(36) ج. لوكاش : « التاريخ والوعي الطبقي » (ص 73 – منشورات ميفوي باريس) يورده هنري فيبير في كتابه المذكور سابقا .

(37) نيكوس بولنزاس : الطبقات الاجتماعية في رأسمالية اليوم (منشورات سوي) .

(38) هنري فيبير : المصدر المذكور ص 185 .

(39) لنين : « ما العمل ؟ » (ص 135) – منشورات سوي – باريس) .

(*) وعاد عنصر « الولاء » ليحتل مركز الصدارة ، كما كان الحال من قبل في آليات الحركية الاجتماعية .

(40) ومفهوم « الشعب » هنا يشمل كل المغاربة ويتعارض مع مفهوم الشعب كتكتل تاريخي لكل الطبقات والفئات الاجتماعية التقدمية أو المعادية للاستعمار في مرحلة النضال الوطني.

(41) انظر لويس التوسير : « الاجهزة الايديولوجية للدولة » – ملاحظات من أجل بحث .

(*) وتعكس هذه « الموازين الايديولوجية » ، بشكل ملتوي وغير مباشر ، «موازين القوى على الصعيد العام أي على صعيد الصراع الاجتماعي / الطبقي الذي يشمل المجال الاقتصادي ، السياسي – العسكري والفكري ...

(*) و « الجوهر » هنا هو اعادة انتاج الايديولوجيا والفكر السائد ، واعادة انتاج العلاقات / البنية الاجتماعية السائدة وبايجاز : ضمان هيمنة الطبقة السائدة .

(42) ويلتقي في الاخذ بهذه « المقاييس » التقدميون والرجعيون . الا أن ذلك لا يلغي وجود معلمين وأساتذة يعملون على تشجيع الفكر النقدي ويثمنون عاليا الاستقلال الفكري للطالب الا أن هذه الفئة نادرة في مجتمعنا .

(*) والعبرة هنا بالقاعدة العامة .

(43) ان المعلم والاستاذ يقيم ويمارس تقسيما وتفرقة بين مختلف المتعلمين (بشكل واع أو بدون أن يعي ذلك ، هذا لا يهم) على أساس الثروة ، « الذكاء » الخ . ولا يعامل تلامذته بنفس الشكل : ان ممارسته اليومية تناقض خطابه باستمرار .

(*) وتعتبر هذه الفكرة ان الفقر والبطالة والتهميش عوامل تعجل ببروز الوعي الطبقي وتبلوره لدى الفئات والطبقات المحرومة !

(44) لئن كانت الثورة عملية هدم / بناء حيث انها دك لاركان المجتمع القديم ووضع لبنات المجتمع الجديد ؛ فان التمرد باعتباره لا يمتلك امكانيات ووسائل البناء يبقى مجرد عملية دون افق . بيد أن التمرد ليس سلبيا في حد ذاته من حيث أنه يعبر – بشكل غريزي غير واعد – عن رفض الاوضاع الاستغلالية ، فضلا عن كونه قد يكون ، في ظل توفر الشروط الذاتية الضرورية ، مدخلا الى مرحلة الثورة التي تفترض وعي اسباب الاستغلال / والاضطهاد والعمل على استئصالها .

(45) هذه الاشارات السريعة لا تدعي لنفسها تحليل مختلف الاتجاهات الفكرية / الايديولوجية السائدة في صفوف أشباه البروليتاريا .

(46) وثيقة الاستقلال .

(47) وثيقة الاستقلال .

(48)وكثيرا ما كانت هذه المناشير تذيل بآيات قرآنية مثل « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا .. » وذلك لاضفاء قوة وفعالية خاصة على النداء للوحدة ..

على هذا المسخ !
(49) وشكلت « الحركة الشعبية » خير دليل على هذا المسخ !
(*) وكانت هذه القوى هي البرجوازية الوسطى (حزب الاستقلال) والبرجوازية الصغرى (المقاومة وجيش التحرير) .
(*) لن نتطرق لهذا الموضوع هنا رغم إهميته البالغة نظرا لمحدودية هذه الملاحظات ...
(50) كلود بالازولي : « المغرب السياسي » ص 176 (منشورات سندباد – باريس 1974)
(51) كلود بالازولي : نفس المصدر (ص 174) .
(*) كبار الملاك والكسابين ، القواد والمقدمين والشيوخ ....
(52) تسطر الدعاية الرسمية الى التضخيم من هذه الاخطاء في حين التزمت الحركة الوطنية الصمت بصددها ولم تحاول تحديد طبيعتها و سبابها الخ ...
(*) والحقيقة هي أن برنامجها كان يهدف ، على صعيد البادية ، الى خدمة مصالح كبار الملاك بالاسلس (تخفيض ثمن البذور ، اقامة مراكز لتلقيح المواشي ...)
(53) « كان يجب ان تقوم حركة من اجل البوادي ... ان الرجال القائمين (على السلطة) يفكرون خارج الشعب ، ويتجاهلون البوادي ... » (تصريح المحجوب حرضان لمجلة « جون آفريك » بتاريخ 20 دجنبر 1961) .
(54) ريمي لوفو : الفلاح المغربي مدافع عن العرش (نشر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية – باريس) .
(55) ومثال فكيك شهير في هذا الصدد ...
(56) لقد وقع تخريب بعض الصراعات القبلية القديمة ولا زال هذا الواقع قائما في بعض المناطق لحد الآن .
(57) انجلس : « ضد دهرينغ » (المنشورات الاجتماعية – باريس) .
(58) روبير مونطانيي : تحقيق حول نشأة البروليتاريا المغربية (ص 8) .
(59) ان نسبة العمال من اصل حضري في صفوف الطبقة العاملة كانت ضئيلة في البداية نظرا لعدة عوامل من اهمها تفضيل أربابه للعمل تشغيل البدويين بدل الحضريين واحتقار سكان المدن لمهنة العامل « زوفري » .
(62) جان وسيمون لاكوتير : المغرب في محنة .
(60) وهذه الظاهرة تتمثل في مغادرة العمال لعملهم خلال المواسيم الفلاحية (حرث ، حصاد ...) الفلاحية .
لتقاليد العمال وعاداتهم الخ ...
وتعويضهم في الغالب بأفراد من عائلتهم ثم يعود العمال الى عملهم بعد الانتهاء من الاعمال
(61) انظر ، بشكل خاص ، تحقيق روبير مونطانيي حول نشأة الطبقة العاملة حيث يتطرق بتفصيل
(63) وكان روبير مونطانيي من المدافعين المتحمسين عن هذه الفكرة .
(64) ان الفئات العمالية الاكثر تقدما من حيث وعيها هي تلك التي تنخرط في النقابات وتلتزم سياسيا ولذلك نقول في احسن الاحوال . وهذا الرأي يخالف بعض الطروحات التي تعتبر ان الفئات الملتزمة سياسيا (في اطار الاحزاب البرجوازية طبعا) هي فئات الطبقة العاملة الاكثر تخلفا .
(65) قد يعتقد البعض أن هناك خلطا بين الطبقة العاملة واطاراتها النقابية ، غير اننا ركزنا قصدا على الاتحاد المغربي للشغل لكوننا نعتبر انه كان يضم ، في تلك المرحلة (1955 – 1965) الفئات الاكثر تقدما ، اي الاكثر وعيا ، في صفوف الطبقة العاملة اما الفئات التي لا تنخرط حتى في العمل النقابي فوعيها متخلف بدون شك .
(*) واعداد المنخرطين في النقابات تؤكد ذلك .

ملحق :

* *

يتضمن هذا الملحق سردا سريعا لبعض اشكال وتجليات الوعي ، هذه الاشكال / التجليات التي قد تتعارض او تتكامل مع الوعي الطبقي . بيد أن علاقات هذه الاشكال مع الوعي الطبقي غير ثابتة حيث أنها تخضع لعوامل عدة ، وفي المقام الأول لمسار الصراعات الاجتماعية . ولئن كان هذا الملحق قد ترك جانبا بعض أشكال وتجليات الوعي ولم يتطرق لكل الاشكال / التجليات الممكنة ، فلقد حرصنا على أن يحتوي أهمها في تقديرنا .

1 ـ 1 ـ **الوعي الفردي أو وعي الذات** ، ويتكون عبر مسلسل تاريخي يتطور خلاله من مراحل دنيا الى مراحل عليا . ودون الخوض في « الكوجيطو » الديكارتي الذي يرتبط فيه الوعي بالوجود بالفكر وحيث يكتسي هذا الوعي صبغة فلسفية الخ .. ؛ نعتبر أن وعي الذات عملية معقدة تبدأ في الطفولة الأولى (*) . وهكذا فان الطفل الذي لا يدرك العالم الخارجي والذي يشكل وحدة مع ذات الأم في المراحل الأولى من حياته ، ، لا يبلغ مرحلة وعي ذاته الا من خلال تجربته وتطور أدواته الفيزيولوجية ـ الفكرية حيث يميز الطفل بين ذاته وبين العالم الخارجي وبتكوين « أناه » يصبح الطفل ذاتا مستقلة عن ذات الأم . وهذا الوعي اذا كان تطوريا يتخذ أشكالا مختلفة خلال مراحل حياة الفرد وانطلاقا من تجربته الاجتماعية المتعددة الابعاد ، فانه وعي قابل للنكوص على اثر الازمات النفسية / الاجتماعية الذي قد يتعرض لها الفرد ...

1 ـ 2 ـ **الوعي الفئوي** ، وأساسه هو الانتماء لفئة اجتماعية معينة ومتميزة من حيث نشاطها الاجتماعي أو مركزها ووظيفتها داخل المجتمع (الطلبة ، المثقفين ..) . وهذا الانتماء ، وتشكل فئة اجتماعية لا يقتضي بالضرورة انسجام مكونات تلك الفئة ولا حتى ارتباطهم بنفس الطبقة الاجتماعية . ويستند هذا الشكل من الوعي الى احساس مكونات فئة اجتماعية بوجودها كفئة مستقلة عن الفئات الأخرى وبوعي المصالح المشتركة التي تربط فيما بين هذه المكونات والميل الى تغليب تلك المصالح على مصالح الفئات الأخرى . واذا كان هذا الوعي يولد تضامنا بين مكونات الفئة الاجتماعية الواحدة فان ذلك لا يلغي صراع / تنافس هذه المكونات عندما لا تكون في صراع مع فئات أخرى بل وحتى خلال ذاك الصراع أحيانا . وان العمل من أجل نصرة المصالح الفئوية الضيقة لا يتنافى مع تقديمها على أنها

عين مصالح كل الشعب ، وذلك شأن بعض تجليات الوعي الفئوي لدى الطلبة والمثقفين مثلا . وعلى العموم ، فان الوعي الفئوي يتميز في البلدان الخاضعة للامبريالية بكونه وعي « مضخم » نظرا لمغالاة بعض الفئات (والمثقفين بشكل خاص) في النفخ في دورها الاجتماعي ؛ ولذلك فليس من الغريب أن يصاحب هذا الوعي نزوع الفئات الاجتماعية التي تحمله الى الاضطلاع بدور اجتماعي يفوق حجمها الحقيقي وبالنتيجة يتم التهويل من أهمية النشاط أو الوظيفة الاجتماعية لتلك الفئات التي غالبا ما تكون محظوظة بالمقارنة مع السواد الأعظم من الشعب . ولكونه لا يستند الى علاقات القرابة أو الى العلاقات القبلية أو الاقليمية فان الوعي الفئوي يقترب من الوعي الطبقي من حيث بعض مرتكزاته ، لكن دون أن يشكل هذا التقارب تطابقاً بين هذين الشكلين من الوعي بل غالبا ما يتعارض الوعي الفئوي / الضيق مع الوعي الطبقي الذي يمتاز بكونه أشمل .

1 ـ 3 ـ **الوعي الاقليمي** ، ونطلق عليه صفة الوعي تجاوزا . وأساسه هو الانتماء الى اقليم أو مدينة معينة والاحساس بنوع من التميز (قد يكون حقيقيا أو وهميا) بحكم الانتماء لذلك الاقليم أو المدينة ومن ثم الميل الى المغالاة في تمجيد الاقليم / المدينة الأصل والحط من شأن المدن والاقاليم الاخرى . ولا ينحصر هذا الوعي / التعصب ؛ الذي يصاحبه احساس بالتفوق لا مبرر له ؛ في الاقليم او المدينة التي يبرز فيها بل يمتد الى المدن الاخرى حيث غالبا ما يشكل المنتمون لنفس الاقليم / المدينة جماعات مغلقة تذكي بتلاحمها وتعاضدها هذه الروح الاقليمية . ويؤدي هذا الوعي الى التعصب للاقليم / المدينة الاصل والى تغليب مصالحها على مصالح غيرها من المدن / الاقاليم . وان ضيق ومحدودية هذا الوعي لا يختلف جوهريا عن الوعي القبلي أو العشائري بالرغم من اختلاف بعض مكوناتها .

ولئن كان التنافس الاقتصادي أو التجاري بين الاقاليم / المدن يشكل أحيانا الأساس المادي / المصلحي لبروز تنمية هذا الوعي الاقليمي ، فان الغاء هذا الأساس التنافسي لا يؤدي الى تلاشي هذا الوعي / التعصب . ويمكن لبعض الصراعات التاريخية (التي لا يستبعد أن تكون ذات طبيعة قبلية) أن تشكل أرضية هذا الوعي الاقليمي او مرتكز العداء لاقليم او مدينة ما ؛ وفي حالة مدينة فاس فان العوامل الاقتصادية ـ التجارية والعوامل التاريخية تتظافر وتفسر ، جزئيا ، سر العداء لها . لقد كانت فاس احدى العواصم المخزنية الرئيسية وكانت خاصتها حليفة للمخزن في صراعه ضد القبائل (هذا التحالف الذي لا ينفي بعض الانتفاضات على سلطة المخزن) وبعد وبعد استعمار بلادنا تحالف جزء من البرجوازية الفاسية مع الاستعمار وبالاضافة الى هذا كانت البرجوازية الفاسية تميل الى السيطرة على كل

المرافق الاقتصادية وتمخض عن هذا عداء القبائل والمدن لمدينة فاس التي كانت تساوي المخزن بالنسبة للمدن والقبائل . وان بعض أخطاء الحركة الوطنية والروح الاقليمية التي كانت تحرك بعض قادة حزب الاستقلال وكون البرجوازية الفاسية قد كانت أحد المستفيدين الرئيسيين من فرض الحل الاستعماري الجديد على بلادنا من جهة والتضامن والتعاضد الذي يربط عناصر البرجوازية الفاسية واستغلالها للجماهير الفاسية كزبائن باسم الانتماء المشترك لمدينة فاس من جهة أخرى من العناصر التي تفسر استمرار العداء لمدينة فاس (في حين استقر الجزء الاكبر من البرجوازية الفاسية بالمدن الساحلية وبالدار البيضاء بشكل اساسي)؛ هذا العداء الذي يمتزج بعداء البرجوازية حيث يخلط بين هذه الأخيرة وبين مدينة فاس .. وبديهي أنه من مصلحة البرجوازية اذكاء هذا « الوعي » الخاطىء الذي لا يصيب الهدف ويصب جم غضبه على مدينة أصبحت من أهم المدن العمالية ببلادنا .

1 ــ 4 ــ **الوعي القبلي أو الولاء للقبيلة** ، ويشكل الانتماء لجد مشترك (حقيقي وفي الغالب أسطوري او الارتباط بملكية اراضي زراعية او رعوية مشتركة الأساس المادي لبروز هذا الوعي / التعصب الذي أسهب ابن خلدون في الحديث عنه . واذا كان هذا الوعي مبني على علاقات القرابة ــ (سواء كانت حقيقية أم أسطورية) ــ فهو وعي يتنافى مع الاشكال الاخرى للوعي ويعوق بروز الوعي بالتمايز / التراتب والاستغلال الاجتماعي الذي يوجد في قلب القبيلة حيث يعمل « سادة » القبيلة على طمس هذا الوعي بالتأكيد على وحدة القبيلة في مواجهة الخارج وبنهج سياسة « داخلية » أبوية تحفظ مصالحهم الاساسية وتضمن لهم دعم مجموع القبيلة . وينطبق على هذا الوعي المحدود والضيق الأفق القول العربي المأثور « انصر اخاك ظالما او مظلوما » ، حيث يتميز هذا الوعي بالتعصب للعشيرة والقبيلة ضد غيرها ، ويبلغ هذا الوعي / التعصب ذروته في مراحل التوتر ومواجهة « عدوان » القبائل الاخرى في حين يشهد هذا الوعي فتورا في مراحل السلم الأمر الذى قد يصاحبه احتدام الصراعات داخل القبيلة من أجل السيادة واحتكار فائض الانتاج الاجتماعي .

وان سيادة التقسيم والعزلة وطغيان الاستبداد السياسي من العوامل التي تذكي التناحر القبلي والعشائري وتنمي الوعي / التعصب القبلي . بيد أن وجود هذا الوعي / التعصب بل وحتى سيادته ، كشكل للوعي ، لا يعني بالضرورة انقسام المجتمع وهيكلته على أسس قبلية وعشائرية وانعدام طبقات اجتماعية أو تراتب اجتماعي غير قبلي . ذلك ان نسف الأساس المادي ــ الاقتصادي لسيادة القبيلة أو العشيرة كوحدة اقتصادية ــ اجتماعية وتفكيك اقتصاد الكفاف يمكن أن يصاحبه استمرار مؤقت ، يمكنه ان يدوم ، لهيمنة الفكر والوعي / التعصب القبلي . واذا كان الاستقلال النسبي للفكر عن

الواقع (أساسه المادي) وعدم انطابق الميكانيكي بينهما من العوامل التي تفسر هذه الاستمرارية ، فان سياسة الطبقة السائدة ومصلحتها في سيادة ذلك الوعي بالقدر الذي يخدم تأبيد هيمنتها من العناصر الأساسية لادامة ذلك الاستمرار . وفي مجتمعنا يبدو هذا الوعي مهزوزا ومفصولا عن الواقع ولا يستند الى أساس مادي صلب ، انه وعي يرتكز على واقع متجاوز ، الى حد بعيد ، على الصعيد المادي ـ الاقتصادي دون ان يفقد كل مرتكزاته على مستوى العلاقات الاجتماعية وعلى الصعيد الايديولوجي ـ الفكري . وان هذا الوعي الماضوي يكتسي طابعا رجعيا بالأساس . واذا كان الاستعمار قد أجج هذا الوعي / التعصب لتوظيفه كمرتكز لنفي محمد الخامس والتصدي للحركة الوطنية ـ التي كان يقدمها كحركة برجوازية حضرية ـ ؛ فان القوى الرجعية ستسلك نفس النهج الاستعماري حيث ستستعمل النعرات القبلية (1) لمواجهة الحركة الوطنية وحسم مسالة السلطة لفائدة التحالف الطبقي السائد غداة الاعلان عن استقلال بلادنا ... وفي الوقت الراهن فان هذا الوعي / التعصب لا يعلن عن نفسه صراحة بل غالبا ما يختفي تحت ستار الدفاع عن البادية تارة وعن « البربرية » و الثقافة « الأمازيغية » أو « الشعبية الأصيلة » تارة أخرى .

1 ـ 5 ـ **الوعي الوطني والانتماء القومي** ، ومنطلق هذا الوعى هو الانتماء للوطن أو لقومية معينة وأساسه الاحساس بالارتباط بأرض ذلك الوطن او تلك القومية . ومن مستلزماته الأولية رفع الحواجز الاقليمية (الاقطاعية أو الطائفية ...) التي تقسم الأرض والمكونات البشرية لنفس الوطن وتحول دون انصهارها في بوتقة واحدة (وطنية) على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية . وقد اعتبر البعض (*) أن هذا الوعي والاحساس بمصير مشترك من المقومات الاساسية لوجود شعب : ولئن كان وجود سوق وطنية وتداخل اقتصادي بين مختلف اجزاء الوطن من الشروط الأساسية لبروز الوعي الوطني ، فان هذا الشرط غير كاف فضلا عن كون القطيعة الاقتصادية التي قد يحدثها الاستعمار بين أجزاء الوطن الواحد (كما حدث بين المنطقة الخليفية والمنطقة السلطانية خلال استعمار بلادنا) لا تشكل عائقا لتبلور هذا الوعي اذا توفرت الشروط الايديولوجية والسياسية لنموه (*) وقد تبلور الوعي الوطني في المجتمع المغربي المعاصر من خلال النضال ضد الاستعمارين الاسباني ـ الفرنسي ومن أجل استقلال الوطن (2) ، حيث انصهرت في خضم هذا النضال ـ وفي اطار الايديولوجية السلفية الاسلامية للحركة الوطنية ـ مختلف المكونات التاريخية للشعب المغربي . ولقد برز وعيها الوطني كوعي نقيض للوجود الاستعماري الذي سيطر على الأرض والعباد وشرد جماهير الشعب المغربي . وبلغ هذا الوعي ذورته في السنوات الاخيرة لاحتلال بلادنا (1953 ـ 1955) بالرغم من كون البدايات الاولى لتشكله قد

سبقت ذلك بعدة عقود (3) . ومنذ انطلاقه أكد هذا الوعي على الهوية العربية ـ الاسلامية للشعب المغربي دون أن يشكل نفيا كليا (يشمل جميع الميادين) للسيطرة الاستعمارية الفرنسية ـ الاسبانية ؛ وتميز هذا الوعي ـ الذي كان يعبر في جوهره عن وعي / مصالح البرجوازية الحضرية ـ بالغلاف / الخطاب الايديولوجي الديني الذي كان يؤطره ويضفي عليه طابع المشروعية وصبغة العمومية (الأمة) بذات الوقت الذي يخفي جانبه الخصوصي (البرجوازي) ..

ولئن كان الوعي الوطني في الدو ل الرأسمالية المركزية قد وظف ، ولا زال ، لخدمة التوسع والعدوان الامبريالي اذ تسعى البرجوازية الامبريالية الى تعبئة الجماهير الكادحة لتلك البلدان في اطار وعي وطني ذي مسحة شوفينية تقصد بلوغ أهدافها الاستعمارية بدعوى نشر « الحضارة » و « المدنية » الخ ... ولذلك فهذا الوعي رجعي وعدواني بالاساس ؛ فان الوعي الوطني في بلدان « العالم الثالث » قد ارتبط تاريخيا بنضال شعوب هذه البلدان ضد الاحتلال الاستعماري ، وان كون هذا الوعي قد ضيع ، على العموم ، من طرف البرجوازية الوطنية وفي اطار ايديولوجية برجوازية لا ينفي طابعه التقدمي خلال مرحلة الكفاح ضد الاستعمار . غير ان هذه الصبغة التحررية ، النسبية ـ ما دام هذا الوعي يطمس التمايزات الطبقية ويركز على وحدة الأمة / المصالح ـ سرعان ما تنمحي به دحصول البلدان المستعمرة على استقلالها . ذلك أنه مع دحر الاستعمار ، تتغير وظيفة الوعي الوطني والخطاب الوطني الذي توكل اليه مهمة السهر على ضمان الهيمنة الايديولوجية للطبقة السائدة الجديدة على الجماهير الشعبية واضفاء طابع الشرعية على سلطتها / تسلطها وكذا محاربة كل وعي / فكر معادي لهذه السلطة باعتباره لا وطني .. مستورد الخ .. وفي بعض الحالات يكتسي هذا الوعي صبغة توسعية وعدوانية بعد الاستقلال ومثال الوطنية الفتنامية خير دليل على ذلك .

واذا كان الوعي الوطني يتعارض مع الوعي الطبقي الى حد نفيه انطلاقا من تأكيده على وحدة الشعب وانسجام مصالح كل مكوناته ، فان الوعي الوطني لا يلغي وجود الوعي الطبقي بشكل مطلق وقد اعتبر بعض الوطنيين الثوريين أن الوعي الوطني مجرد شكل من اشكال الوعي الطبقي (4) . ومن الناحية التاريخية ، فان بروز الوعي الوطني غالبا ما يكون سابقا على بلورة الوعي الطبقي . وبتركيز الاول على اثبات الذات / الهوية الوطنية في مواجهة « الآخر » (المحتل في الغالب) وابرازه لكل مظاهر الاضطهاد والاستغلال القومي يؤدي الى حجب تجليات الاستغلال الطبقي التي تتعرض لها الجماهير على يد « أبناء جلدها » وبذلك يشكل الوعي الوطني عقبة كبرى في وجه بروز الوعي الطبقي ...

I ـ 6 ـ **الوعي الجماعي** ، ويعرفه دركايم بانه « مجموع المعتقدات والاحساسات المشتركة بين متوسط افراد المجتمع » (5) ويشكل هذا المجموع « منظومة محددة لها حياتها الخاصة » (6) وتتطور حسب قوانينها . واذا كان الوعي الجماعي لا يوجد الا من خلال المعتقدات والاحساسات الموجودة في الوعي الفردي فانه يختلف عن هذا الاخير ولا يشكل التعبير عن أنواع الوعي الفردية (7) .

وليس للوعي الجماعي عضو وحيد كاساس ... انه منتشر في رقعة المجتمع كله ، غير انه يملك سمات خاصة تجعل منه حقيقة متميزة . وبالفعل انه مستقل عن الشروط الخاصة التي يوجد فيها الافراد .. انه لا يتغير مع كل جيل، بل على العكس من ذلك انه يربط بعضها بالبعض طوال الاجيال المتعاقبة.. انه النموذج النفسي للمجتمع ، نموذج له خصائصه وشروط حياته ونمط تطوره .. (8) . وحسب دركايم يختلف حجم وأهمية الوعي الجمعي باختلاف طبيعة المجتمعات ؛ انه أقوى في المجتمعات التي يسود فيها « التضامن العضوي » (المجتمعات الصناعية) .

ويتميز هذا الوعي في المجتمع المغربي المعاصر بكونه وعي عربي ـ اسلامي أساسه الانتماء المزدوج للامة العربية وللحضارة الاسلامية . واذا كان هذا الوعي قد شكل على امتداد التاريخ العربي ـ الاسلامي للشعب المغربي فانه قد نما وتطور ، بشكل خاص ، من خلال صراع الأمة العربية والشعوب الاسلامية ضد الغزو الاستعماري ونضال الامة العربية والشعوب الاسلامية من أجل انتزاع استقلالها ودحر المحتل . ويحتد هذا الوعي في مراحل مواجهة العدو القومي الصهيوني وهو وعي يغلب عليه الطابع الديني . وفي الوقت الذي تركز فيه قوى التقدم على الجانب والبعد العربيين لهذا الوعي للتصدي للامبريالية والصهيونية وخلفائهما العرب فان القوى الرجعية تبرز البعد الاسلامي لهذا الوعي لتاليب الجماهير العربية ضد القوى التقدمية بدعوى التصدي « للالحاد » . وكل تقدمي مناهض للاستغلال والاضطهاد ملحد بالضرورة في نظر الرجعية .

وثمة عدة اشكال أخرى لوجود الوعي منها ما يتعارض مطلقا مع الوعي الطبقي في حين أن بعضها قد يكون مكملا للوعي الطبقي .. كما أن بعض التقسيمات التحليل نفسية مثل الوعي / اللاوعي / الانا العلوي واللاوعي الجماعي .. كلها قضايا لن نتطرق لها بالرغم من الاهمية التي قد تكتسيها أحيانا في تفسير بعض المسلكيات الفردية أو الجماعية .

هـــوامـــش :

(*) انظر مثلا سبيتز في كتابه « من الولادة الى الكلام » المنشورات الجامعية لفرنسا

(1) لقد كان موقف الحركة الوطنية غامضا من مسالة القبائل والقبلية وكانت ، في الغالب ، تميل الى عدم الاعتراف بالواقع القبلي واعتبار القبلية من صنع الاستعمار وقد سارت الحركات التقدمية ، فيما بعد [illegible] نفس النهج

(*) مثل [illegible]
ط. 6 . 1968 .

(*) وقد اضطلعت الحركة الوطنية بذلك الدور ووفرت الشروط الضرورية لذلك .

(2) وهذا يعني أن الحركات المسلحة التي واجهت التدخل الاستعماري ، قبل وبعد 1912 ، لم تبلغ مرحلة الوعي الوطني ، أي انها لم تتجاوز سقف « الوعي القبلي » .

(3) يمكن اعتبار أن صدور الظهير البربري (1930) والاحتجاجات الواسعة التي صاحبته بداية تكون هذا الوعي الوطني « العصري » على صعيد شعبي واسع وبداية تجاوز جزئي « للوعي القبلي » و « الوعي الاقليمي » ...

(*) انظر : ماوتسي تونغ « الحزب الشيوعي الصيني والثورة الصينية » .

(5) اميل دركايم : « تقسيم العمل الاجتماعي » (ص 46) ـ المنشورات الجامعية لفرنسا ـ

(6) المصدر السابق نفس الصفحة .

(7) ريمون آرون : « مراحل الفكر السوسيولوجي » (ص 321 ـ 322) منشورات كاليمار

(8) اميل دركايم : تقسيم العمل الاجتماعي » (ص 46)

ملاحظات في المسألة الزراعية

حسن السملالي

تبرز أهمية التطرق للمسالة الزراعية من زاويتين :

ـ الجانب التاريخي ، أي التحولات التي وقعت في بنية ملكية الأرض ، وبالتالي بلترة فئات واسعة من الفلاحين ..

ـ الجانب السياسي ـ الاقتصادي ، أي التعامل مع هذه المسألة من خلال الحيز الذي تأخذه في موقع النفوذ أو السلطة الاقتصادية المرتبط بأهمية الفلاحة في الانتاج العام / الدخل ، وتوجهات الدولة الاقتصادية .

وتحتل المسألة الزراعية، كذلك، أهمية خاصة بالنظر الى الموقع الذي أخذته في الصراع على السلطة وحسمها لصالح طرف دون آخر في السنوات الأولى للاستقلال .

اذا كانت غاية هذا العمل هي المساهمة في كشف واقع البادية المغربية ، فهذه الرغبة ، لا تنطلق من فراغ في دراسة هذا الواقع . ان هناك مواقف ودراسات تواكب أي تحول يشهده الاقتصاد المغربي بشكل عام والبادية بشكل خاص . فعملنا اذن، مرتبط أساسا بالرغبة في تجاوز الاطار الذي توضع فيه اشكالات واقع البادية :

1) القطاع العصري ـ القطاع التقليدي

2) الأهداف البارزة لسياسة الدولة : التركيز على المناطق السقوية

3) الهجرة

4) انتشار العلاقات البضاعية

5) ضرب الاكتفاء الذاتي والنقص المتزايد في تزويد السواق الداخلية بالمواد الغذائية ..

وبما أن هناك سميا لوضع اشكالات واقع البادية على محك آخر ، فلن نقف عند ابراز الطابع التبعي للفلاحة المغربية، لأن هذا غير كا فـفي تعرية هذا الواقع ، ولا نريد مزيدا من ابراز

الطابع غير المتجانس للسياسة التنموية للدولة أو الخلل الذي ينتج عنها لأن ذلك يركز على اتجاه واحد في التحليل : لندماج الاقتصاد المغربي ، بشكل عام بالمراكز الخارجية . وكل ما نسعى اليه ، في هذه الدراسة ، هو المساهمة في تفسير هذا الواقع ، من أجل تتبع أهم تحولاته لفهم كيف ولماذا احدثت تلك التحولات . وبالضرورة يستدعي هذا الطرح اتباع منهج خاص يتطلب التطرق لأهم المستويات التي تؤثر على التحولات التي انتجت الوضع الحالي في البادية المغربية .

ومن جهة أخرى ، يعتمد هذا العمل على افتراض كون تجميد البنية الاجتماعية في البادية المغربية خدم في نهاية المطاف مزيدا من اخضاع الجماهير القروية وعزلها عن باقي أطوف الحركة التي تولجدت أساسا في المراكز الحضرية.

هذا الافتراض يفسر الى حد ما الانحسار الذي لازم الحركة الوطنية في بدايتها والعمق الاستراتيجي الذي مكن قوى متخلفة من الاستحواذ على السلطة وبشكل كلي بعد السنوات الأولى للاستقلال .

سياسة الدولة :

شكل تصميم 1960 أول محاولة للتطرق لواقع البادية من منظور متقدم بحيث طرح ولأول مرة مفهوما محددا للاصلاح الزراعي ، وجعل من أهدافه تغيير البنية العقارية في البادية . لقد ركز هذا التصميم في الجانب المتعلق بالفلاحة ، على ضرورة اصلاح زراعي شامل يرتكز في جزء منه على نوع محدد من تحديد الملكية ، واعتبر أنه من دون تغيير البنية العقارية ، لا يمكن اجراء تغيير جوهري في زيادة الانتاج وتطويره، فبعد أن لاحظ الركود المزمن في الانتاج ركز على التجزئة المفرطة للملكية ، والاستغلال المضر الذي يصيب الاراضي الزراعية بالنظر الى شروط استغلالها .

وحتى يتم احداث وحدات انتاجية تتلاءم مع المتطلبات الحديثة للانتاج، حدد لمجهود الدولة التركيز على تغيير الاساليب الانتاجية وتوفير الاراضي اللازمة لهذه العملية ، ويدخل في عملية توفير هذه الاراضي ، استرجاع أراضي الاستعمار ونزع الملكية من بعض الفئات من المستغلين مع تحديدها ومنع توسع وتمركز ملكيتها .

فاذا كانت فلسفة التصميم الخماسي الأول واضحة في هدف تغيير البنية العقارية في البادية المغربية والتدخل في ترتيب العلاقات الاجتماعية داخلها ، فان ذلك كان سيستوعب جميع أنواع ملكية الاراضي الزراعية ، فلا يتم التركيز على الأراضي السقوية واهمال أراضي البور. ان هذا له أهميته بحيث كان ينظر الى وضعية البادية بشكل موحد ، في وقت ما زالت فيه أراضي شاسعة في يد المعمرين الاجانب ، واتجاه يعمل جاهدا على تحويل وتفويت ملكيتها الى ملاكين مغاربة . لقد كانت أراضي الاستعمار تشكل موقعا مهما في مواقع النفوذ

الاقتصادي في البلاد، فهي الاراضي الخصبة، وتتوفر على تجهيز متقدم وعنصر حسم في صراع سيؤثر على تكون مراكز للقوة والنفوذ في البلاد. فالى جانب أراضي ذات الاستغلال التقليدي ومن ضمنها أراضي الجماعات، التي شكلت دائما ملجأ للقبائل المغربية في الرعي والتوازن بفعل النمو الديمغرافي، تكونت في فترة الاستعمار، على الاراضي الخصبة المنتزعة بالقوة، مزارع مفصولة عن الطبيعة العامة للبادية المغربية، انطلاقا من تجهيزها وطرق استغلالها وتسويق منتجاتها.

ومع التخلي – في التصاميم الأخرى – عن فكرة الاصلاح الزراعي بالمفهوم الذي حدده التصميم الأول، فلم تعد هناك رغبة في التعرض الى الملكية بتحديدها أو مراقبة توسعها. فمفهوم الاصلاح الزراعي في هذه التصاميم يرتكز على مواصفات تقنية: كتوسيع استعمال السماد والبذور المتطورة، اما توزيع الأرض وتشكيل التعاونيات فلا تتوجه الا الى جزء محدود من الأراضي التي أصبحت في ملك الدولة، اما عن طريق استرجاعها أو استصلاحها، وعلى كل حال، والى حدود السنة 1972 لم يتم توزيع الا أراضي جد محدودة من تلك التي نصت عليها تصاميم الدولة بعد 1964. بالمقابل وقع تركيز مجهود ضخم في مجال تعبئة الاعتمادات لبناء السدود وتجهيز الاراضي المسقية، ووقع ارساء قواعد صناعية فلاحية، ان الجانب الاساسي في اهتمامات الدولة ارتكز على توفير الامكانيات لتوسيع قدرة الفلاحة العصرية وتوفير شروط ازدهارها الاقتصادي، وبتحمل الدولة للجزء الأساسي من تكاليف انتاجها، بحكم الاهمية الاستراتيجية التي يحتلها تجهيزها التحتي.

ان التركيز على المناطق السقوية في توجه الدولة، لم يستدع اجراء تغييرات في بنية الملكية الا ما تطلبته تفويتات ملكية المعمرين الأجانب الى ملاكين مغاربة، ولقد تمت تعبئة أموال ضخمة وتوجيهها للفلاحة السقوية من أجل مردودية أفضل.

ان أهمية المناطق السقوية ترجع ليس فقط الى اهتمامات الدولة بتوفير شروط لتطويرها بل أكثر من ذلك، الى موقعها الاستراتيجي ضمن دور البادية ككل. فعند التخلي عن الاصلاح الزراعي وأهميته القصوى، تم استبدال هذا الهدف باعطاء انطباع على أن شروط تنمية سريعة للانتاج تنطلق من التركيز على هذا القطاع دون غيره: فهذه خصوبة الأرض وقابليتها للسقي انطلاقا من سدود، بعضها قائم، وتلك امكانية للحصول على العملة الصعبة عن طريق تصدير منتوجات هذه المناطق (الحوامض والبواكير). فالشروط، اذن، بالنسبة للتنمية، هي في هذه المناطق أفضل من غيرها ولا يستدعي ذلك احداث تحولات تكون نتيجتها « الاخلال » بالتوازنات الاجتماعية القائمة في البادية، بل وليست ضرورية بالمرة، من وجهة نظر تنمية الموارد المالية

للبلاد والتي بدونها لا يمكن التحدث عن نهوض اقتصادي عام ! لكن حصيلة هذه السياسة كانت تمركزا متصاعدا للملكية ، وزيادة وتيرة الهجرة للمدن وعجزا متناميا في توفير حاجيات البلاد من المنتوجات الغذائية .

مشكـل الأرض مـا زال قـائمـا :

لقد كتب الكثير عن استحواذ الاستعمار على أخصب الأراضي وحين يعاد الكلام على هذه المسألة فلا بد م نابراز وتحديد الاساليب التي استعملت في هـذا المجـال .

فالى العنف والتهويل يضاف عامل له امتداده حاليا ونقصد هنا سلطة القانون ، فقد استعمل هذا كسلاح بعد استكمال الاحتلال العسكري . وبمجرد الاشارة الى هذا السلاح ، تفتح أمامنا مجالات أوسع لفهـم مسلسل انتـزاع الاراضي الزراعية من الفلاح المغربي ، ليس فقط من منظور الفهـم التاريخـي للمسألة ، ولكن ، بالدرجة الاولى ، لفهم عملية استيعاب البنيـة الاجتماعيـة والاقتصادية المغربية التقليدية بمختلف مكوناتها ضمن محيط أوسع ، يهدمها ويربي عناصرها حسب أغراض ومصلحة المحتلين . ولقد أشار بلكندوز (مجلة الحقوق عدد 5) الى بعض الوسائل التي كانت تستخدم في هذا المجال . فبالجهل التام لقوانين المسطرة وأساليب تطبيقها يصبح الفلاح المغربي ، بعد مدة من الاعلان عن دخولها حيز التطبيق ، ملزما بمقتضياتها ، فيدخل بـذلك مجـالا لا يسمح باستيعاب علاقاته بالارض ، مقيدا بشروطه ، يمارس عليه ضغطا اضافيا للتخلي عن الارض بسلاح وقوة القانون . لنفس الغرض (أي التحكم ومراقبـة تحويلات الارض الزراعية بشكل عام) سن ظهير ١٩١٩ . الذي ينص على احداث الاشراف الاداري على أرض الجماعات (يرفض هذا الظهير تجزئة الارض مع اعطاء حق الالغاء الجماعة بطلب من الفلاحين ! ..) وللتأكيد على هذا يستخلص الاستاذ الحليمي من دراسته تلك للوضع في منطقة مكناس وفاس :

« ان التغييرات التي شهدتها المنطقة (مكناس وفاس)، هي وليدة التدخل الكثيف والقوي للاستعمار . فبانتزاع جزء هام من أراضي الجماعات السكانية وادخال الملكية الفردية الى مجتمع سادت فيه أنماط التملك في اطار مجموعـة بشرية ، تغير وضع الحقل الزراعي (   )لهذه المجموعات وكذلك أدى انعدام التوافق بين التنظيم السوسيو ـ اقتصادي المرتكز على أساس بطريركي في اطار الدوار (بضم الدال وفتح الواو وتشديدها) ، ونمط التملك المبني على نظام مقنن تطور في مجتمعات أخرى ، زيادة على مركزة المجموعات السكانيـة وخلق وحدات ادارية منسوخة على كيانات بشرية قديمة (القبيلة) الى تجميد العلاقات والتكامل الاقتصادي والبشري التي تكيفت في اطارها هذه الجماعات ».

لقد أحدث هذا التحول العنيف والعميق قطيعة في التوازن بين التنظيم البشري ـ الجماعة ـ والاطار القانوني والاقتصادي الذي فرضه الاستعمار ، فأصبحت

بذلك ، هذه المجموعات مجردة من أي سلاح وفي متناول نظام جديد وفتاك.

ولا تنحصر عملية انتزاع الارض فيما استولى عليه الاستعمار لمصلحته الخاصة (١.٠١٦.٠٠٠ هكتار) بل تتعداه الى نطاق الشروط التي تمت فيها عملية التمليك للاراضي الزراعية ، في ظل قوانين جديدة معززة بادوات قضائية لحسم النزاعات حول الأرض : اثبات الملكية عن طريق التسجيل والتحفيظ العقاري.

فالأرض التي تحول وضعها من أداة ثانوية في عملية الانتاج ، بالمقارنة مع قوة العمل وأدوات الانتاج الأخرى ، أصبحت بفعل الوضع الذي اضفاه عليها الاستعمار ، الأداة الاساسية للثروة ، وكذلك لدى الاستقرار السكاني والرجوع بانتظام لزرع نفس الحقل ، الى تجزئة أراضي الجماعات والاسراع بتملكها خوفا من فقدانها.

في ظل هذا الوضع ، ليس غريبا أن يستفيد الاعيان أكثر من غيرهم . فبالنسبة لمنطقة الغرب نذكر ما أورده لوكوز : « ... في هذا السياق على امتلاك الارض يوظف كل واحد وضعه ونفوذه ، فتتحمل الارض الجماعية بذلك ضغطا مرميا من طرف المستحوذين عليها ، في قاعدة هذا الهرم نجد الفلاح النشيط الذي يتوفر على « زوجة » حرث وبعض النقود يتملص من التقييد باعادة التوزيع السنوي ليتملك القطعة التي تلقاها من الجماعة ، أو يوسع حرثه ليشمل أرضا مخصصة للري الجماعي بمجرد أن يستصلحها او يحييها . اما في قمة الهرم فنجد المالك الكبير وهو في غالب الاحيان قائد أو شيخ القبيلة يستحوذ على الاراضي بمئات الهكتارات » . يشير كيوم في كتاب أرض الجماعات (1960) الى كون ظاهرة التمليك انتشرت بشكل كبير بين سنة 1925 و 1935 ، حيث استطاع أعيان الجماعات الاستحواذ على جزء من الرصيد المشترك لاراضي الجماعات.

ان هناك أمثلة كثيرة عن تفويتات لاراضي شاسعة لصالح ملاكين مغاربة بقوة « القانون » أو بدعم واضح من طرف سلطات الحماية ، فتوسعت ، بعد قيام الحماية موجة التمليك على حساب أراضي الكيش والجماعات ، وكان دافع هذه الموجة الاحتماء من خطر الاستيلاء على الاراضي ذات الوضع القانوني الخاص (الكيش ـ الجماعات) ، لكن صيرورة هذه العملية تمت أساسا لصالح أعيان البوادي المغربية ، على العموم ، وفي جميع أنحاء المغرب ، حدث هذا النوع من التفويت : زايو ، ناحية فاس مكناس ، حوز مراكش ، منطقة جبالة ...

وحتى تكون لنا نظرة تقريبية على مدى التحولات التي تمت في البادية ، وبالخصوص فيما يتعلق بمسألة ملكية الارض ، نشير الى أن ألبير عياش قدر ان الفلاحين بدون أرض قد تضاعفوا بين 1933 و 1952 بنسبة 27 ٪ ، وتمركز الملكية بالنسبة للمغاربة (قطع اكثر من ١٠٠ هكتار) ، فقد بلغ مجموع

مساحتها 1.800.000 هكتار ، زيادة على أن 500 الى 600 ألف شخص كانـوا يملكون أربعة ملايين هكتار ... وساعدت الشروط التي كان يعمل فيهـا قـواد وشيوخ الحماية من جمع الترتيب بفائدة 10 ٪ تقتطع على شكـل راتب مـن الضريبة المحصل عليها أو غير هذا من التسلط السياسي ، مـن الاستفـادة وبالدرجة الاولى من هذا الوضع ، الشيء الذي مكن هؤلاء من توسيع نفوذهم الاقتصادي في البـاديـة .

لقد أدى هذا التمركز المكثف للاراضي الى خلق وضع مقلق بالنسبـة لسلطات الحماية بسبب الوتيرة السريعة لبلترة جماهير الفلاحين والخوف من تفجر اضطرابات اجتماعية ، مما دفع بالمقيم العام نـوكس ( ) سنة 1937 الى اتخاذ اجراءات « لحماية للمزارعين الاهالي » . لكن هذه السياسة لم توقف تطور هذا المسلسـل الشـيء الـذي دفـع نفـس السلطـات الـى التفكير في أساليب جديدة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان للاشراف الاداري على الغابات التي حولت ملكيتها الدولة بمقتضى ظهير 1916 أن أحدث خللا اضافيا في توازن الاقتصاد القروي . فالاشراف على هذا الاستغلال في وقت تشكل فيه هذه الثروة مصدرا هاما في دخل الفلاحين ، لتوسيع الاراضي الزراعية وزيادة انتاجيتها ، والتناوب على حرث قطع مختلفة لفترات طويلة مما يساعد الارض على استعادة قوتها الانتاجية والاستفادة منها علـى شكل مراعي في مناطق مختلفة : جبالة ، الاطلس المتوسط ، غابة معمورة ... ، يعني النزع العملي من الفلاحين لحقهم في الاشراف على توجيه استغلال هـذه الثروة وفق مصالحهـم .

واذا كان الاستغلال السيء للغابات ، عبر السنين ، قـد أدى في بعـض المناطق الى تعرية التربة وفقارها ، فلا يجوز اغفال أن ذلك الاستغلال ارتبط بوضع لا يخضع لنفس التاثيرات الحالية : انحسار امكانية توسيع الاراضي القابلة للزراعة وزيادة لكثافة السكانية بالنسبة لحجم الاراضي المزروعة .

يتبين مما سبق ان اقتطاع أراضي لصالح المعمرين رافقه تمركز اراضي اخرى في يد ملاكين مغاربة ، ولم يتغير وضعها بعد انقضاء فترة الحماية ، وحتى ما تم انتزاعه في بداية الاستقلال ــ وزع منه 2000 هكتار فقط مـن ممتلكـات الجلاوي ــ أعيد بظهير 1963 . ورافق هذا الوضع ــ اقتطاع للاراضي الزراعية وتمركزها ــ خلل عام أربك شروط الانتاج بالنسبة لأوسع الفلاحين . وبفعل عوامل أخرى : سنوات الجفاف وما يرافقها من هلاك الماشية ... الخ ، وارتفاع الضغط السكاني ، زيادة على تقلص حجم المساحات المتوفرة في كثيـر مـن الوحدات الانتاجية ، أدى الى انخفاض انتاجية الارض وأضعف معه مقاومـة الفلاحين ، مما ساعد على اخضاعهم أكثر فأكثر .

يتضح لنا من خلال ما سبق ، أن الوقوف عند واقع الاحتلال وأساليبه

غير كاف ما دامت العملية بمجملها قد أدت الى احتواء التشكيلة المغربية ضمن مجال أوسع اخضعها الى شروط وحاجيات تطور المركز الامبريالي . واذا تم ربط فئات وطبقات اجتماعية ، لا ينحصر نفوذها في البادية فقط ، بمصالح الاستعمار ، فان ذلك تم ضمن بنية تابعة بطبقاتها ونمط تراكمها الخاص ، بالتالي لا يمكن فك ارتباط مجتمعنا بهذه الشبكة من العلاقات ، الا اذا تم القضاء ، وفي نفس الوقت، على البنية التبعية وعلى ركائزها .

من هذا المنظور تبرز أهمية مسألة الأرض الزراعية في المغرب ، فمن حولها تكونت شبكة من العلاقات السياسية والاجتماعية وشكلت اداة لاخضاع الفلاح المغربي .

لقد ادى اقتطاع مساحات واسعة لصالح المعمرين الاجانب وتمركز الملكية في يد ملاكين مغاربة الى خلق نواة علاقات رأسمالية صرف في قطاع الفلاحة العصرية وتحويل فئات واسعة من الفلاحين الى **قوة عمل تحت تصرف الرأسمال في المزارع والمعادن والأوراش مع دعم نفوذ وطغيان أعيان البوادي .**

وبما أن المجتمع المغربي قد تم احتواؤه ضمن مجال أوسع : النظام الرأسمالي العالمي ، فان القطاع « التقليدي » والراسمالي يتعاضدان لتحديد ملامح نمط تراكمي يتميز بتوفره على يد عاملة رخيصة الكلفة يزودها القطاع التقليدي بنسبة كبيرة من وسائل العيش ليقوم تبعا لهذا ، بتوفير وسائل اعادة انتاجها ، فما ينتجه القطاع العصري موجه أساسا للسوق الخارجية .

فبالنسبة للأعيان في البوادي فان وضعهم لا يتعلق بتعامل بمعناه الحرفي ، بل ان الأمر أكثر تعقيدا . ان المسألة تخص وظيفة القطاع التقليدي ضمن نمط تراكمي خاص يحدد طابع ونوعية العلاقات الاستغلالية السائدة . كذلك وضمن تحولات اخرى تمت منذ سنة 1956 ، يجب ، أن يبقى عالقا بالذهن كيف عولجت مسألة الأرض ولصالح من ؟ أو بصيغة اخرى : لماذا منعت الجماهير الفلاحية من استرجاع حقوقها التاريخية على الأراضي الزراعية ؟

الحركة الوطنية والمسألة الزراعية :

سنتطرق في هذا الجانب الى الحيز الذي أخذته المسألة الزراعية في الفكر والممارسة السياسية للحركة الوطنية مع العمل على استجلاء الدلالة العملية لبعض مفاهيمها : الاصلاح الزراعي هل هو تحديث لوسائل الانتاج أو تحول اجتماعي يعم البادية ؟ كذلك هل لفظة الاقطاع في هذا الفكر ترمز الى طبقة مسيطرة ومرتبطة بالاستعمار او مجرد مجموعة محدودة من الخونة أو البياذق ؟

ـ الفترة الاولى : الى حدود 1958 :

ورد في مطالب كتلة العمل الوطني : **أولا** : الغاء التشريع القاضي باعتبار نزع الملكية لاحداث « دوائر الاستعمار » من المصلحة العامة . **ثانيا** : الغاء الاستعمار الرسمي ، **ثالثا** : ارجاع الأراضي التي انتزعت ولم توزع بعد

لأصحابها بعد أن أظهروا الرغبة فيها مع اعطائهم المهلة الكافية لرد التعويض الذي دفع اليهم . اما الاراضي التي قرر انتزاعها ولم ينفذ ذلك بعد ، فتلغى قراراتها وتبقى بيد أصحابها .

ويركز علال الفاسي في كتابه « النقد الذاتي » عند تناوله قضية الأرض : « على ان المغرب طبقا لمذهب الامام مالك قد فتح عنوة، أي فتح بالقوة وبمقتضى ذلك فهو وقف على جماعة المسلمين واذن فهو لا يقبل التفويت وحتى ادارته ، والتصرف فيه هو للحكومة المسلمة وملكها بصفته أميرا « للمؤمنين » زيادة على اشارة لكون الأراضي الجبلية قد تم تميزها عن السهول في نظرة احكام بعض الفقهاء المتأخرين عن الامام مالك فيستخلص « أن المغرب النافع كله ملك للطائفة الاسلامية ، على حسب ما يقتضيه الفقه الإسلامي ، واذن فهو غير قابل للتفويت وحيازة الممتلكين له اليوم لا تقتضي أكثر من تملك الانتفاع والمرافق القائمة عليه ، أي ما بني على اراضيه من مساكن وما غرس فيها من غروس هي في الغالب للمستغلين لها . وكذلك حق الاقامة والانتفاع . وأما المنفعة ، أي الأراضي ذاتها فهي للدولة الاسلامية قطعا » فيعتبر في النهاية أن « ليس للاجانب ولا لغيرهم حق التمليك في المغرب لأن ليس للمغاربة ولا للسلطات حق البيع لما هو ملك للطائفة الاسلامية وتعتبر لاغية لأن هذه الاملاك غير قابلة للتفويت ولأن ليس للحكومة المغربية الحق ولا الصلاحية عليها » . (التشديد من عندنا)

ان الأساس الفقهي الذي يرتكز عليه فكر علال في هذه القضية يعطيه امكانية واسعة للتصدي لعملية انتزاع الأرض من الفلاحين وتفويتها الى المعمرين ، ويتناول هذه النقطة من موقع متقدم ، فزيادة على قوة حججه على المستوى الاديولوجي يشير الى كون الملكية الفردية قبل الحماية « لا توجد في الغالب الا في المدن وما يقاربها » فيخلص ، لكون الأقلية وحدها هي ملك للأفراد الذين يمكنهم ان يتصرفوا فيها تصرف المالك في ملكه « ثم يؤكد على أن أول واجب على الدولة المغربية هو اعادة تنظيم أملاكها وفقا لما تقتضيه مصلحة المسلمين » .

ان مطالب الكتلة الوطنية تنحصر في الرغبة في منع الاستحواذ على الأراضي من طرف سلطات الحماية وتفويتها للمعمرين الاجانب . وينعكس هذا الهدف كذلك في معالجة علال الفاسي للمسألة مع قدرة أكبر على تناولها من منظور متقدم يخدم في النهاية ، وبالنظر لواقع تمركز ملكية الأرض ، أوسع الفلاحين ، الا اننا لا نجد ذكرا في النص الأول ولا الثاني للفظة الاقطاع بمعناها الحديث ــ هذا التعبير ليس غريبا عن فكر حزب الاستقلال الا أن احداثه تم بعد انتهاء الجولة الاولى من الصراع على السلطة ، بعد 1960 .

يشير محمد العربي المساري في كراسة « الأرض في نضالنا السياسي منذ الاستقلال » ان بداية الاستقلال وحتى ديسمبر 1957 تميزت باستغراق

الاجهزة الرسمية والشعبية في معالجة المشاكل المتعلقة بالسيادة : المفاوضات مع فرنسا واسبانيا ، لبلورة الاستقلال السياسي واستلام مقاليد الأمور من ادارة الحماية ، ولم نجد في التقرير الذي أدلى به عبد الرحيم بوعبيد أمام المؤتمر الاستثنائي في ديسمبر 1955، الا اشارة مقتضبة الى وجوب تعميم نظام الاعانات العائلية في البادية واعطاء الحق النقابي للعمال الزراعيين ، ثم نجد التقرير بعد ذلك يطالب « بتحديد برنامج عام للاصلاح الزراعي يكون تطبيقه بالتدريج يشتمل بالخصوص على ما يلي :

ـ تزويد الفلاحين بأدوات وآلات ميكانيكية ـ اصلاح منظمات التحديث الفلاحي والشركات التعاونية وتنمية الري بنوعيه، الصغير والمتوسط، وانشاء شركات فلاحية تعاونية للانتاج تحت مراقبة الدولة وخاصة بالنواحي التي يسود فيها نظام أرض الجماعات .

ويلاحظ « المساري » أيضا ان المسألة الفلاحية طرحت طرحا جزئيا ، بل بشكل متخلف عما نجده في « النقد الذاتي » حيث نجد عند علال الفاسي نفسه، نفس الطرح تقريبا ـ موقف المؤتمر الاستثنائي ـ الشيء الذي دفع بـ « المساري » ليقول ان النظرة كانت قاصرة ، تركز على الجوانب التقنية ولا تعالج الهياكل .

على كل ، لا يبرز ، لا في مواقف كتلة العمل الوطني ولا فكر حزب الاستقلال ، ما يشير الى نظرة اجمالية تستوعب فيها القضية الزراعية ، بل ان ما في الأمر هو نظرة تخلط ما بين ضرورة اصلاح زراعي وبين تحديث الاساليب الزراعية . والسؤال الذي يفرض نفسه ومنذ الوهلة الأولى هو كيف تم استيعاب الوضع في البادية ؟ ولماذا اقتصر الأمر في هذه الفترة على هذا المستوى فقط من الطرح ؟ أنظرا لغياب البادية عن لعب دور فعال في المطالبة بالاستقلال ؟ وهل كان غياب البادية كليا في الوقت الذي ما زالت أفواج جيش التحرير متمركزة في عدة مناطق ؟

يعتقد « المساري » كما أشرنا ، ان الاستغراق في مشاكل السيادة حجب الاهتمام بالمسألة الزراعية في السنوات الأولى للاستقلال ، لكن يضيف وفي نفس الوقت ، ان الفترة ما بين 56 و 1958 ، كانت فترة صياغة السياسة الوطنية في مادة الفلاحة على ضوء الصعوبات السياسية والادارية السائدة . فاتجه الاهتمام أول الامر الى مسألة توزيع الأرض . بالاضافة الى أنه يلمس عند مراجعته لتلك الفترة ان الفكر كان متجها للانكباب على دراسة المعطيات...

الا ان التقلبات السياسية للسنوات الأولى للاستقلال تنفي ان تكون المسألة ، قضية أسبقيات ، وحتى ان جاز الكلام عن هذا فما هي المعطيات التي استغرق البحث عليها وجمعها ما يقرب من سنتين (أول عملية ذات أهمية انطلقت في نهاية 1957 وأطلق عليها اسم « عملية الحرث ») . ألم تكن للفلاحين

مطالب ملحه كان من الضروري الاستجابة لها ؟ وما يزيد المشكل غموضا حقا هو كون « المساري » نفسه يركز ان حوادث مكناس (بعد عملية اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين) ، أدت الى الهجوم على ضيعات المعمرين من طرف الفلاحين مما يدل في نظره، على رغبة عميقة في الحصول على الأرض .

ان الاصلاح بالنسبة لقادة الحركة الوطنية تركز بالأساس، في هذه الفترة، على الجوانب التقنية : التحديث باستعمال الوسائل العصرية ، وثم ، كذلك ، توزيع الأراضي ، لكن هذه العملية بقيت جد محدودة ولها دافع سياسي بارز ، حيث اقتصرت على المقاومين لتتخلف في بعض المناطق « جوا آخر » (أنظر : دوليليز » 1962) وحتى الأراضي المنتزعة من الخونة : أمثال الجلاوي ، لم توزع منها الا جزء ضئيل 2000 هكتار . بالاجمال تم توزيع ما بين 1956 و 1963 : 16.000 هكتار على 1.800 مستفيد ، أي 0,25 ٪ من مجموع الاراضي القابلة للزراعة ، في الوقت الذي عاشت فيه البادية المغربية تطور مشاعر جنينية تعبر عن رغبة ملحة في الحصول على الارض .

في محاولة للاحاطة بأكبر قدر ممكن من مواقف كل أطراف الحركة الوطنية في هذا الموضوع ، نناقش بعضا من مطالب المقاومة المغربية ، فلقد جاء في وثيقة صادرة عن المجلس الوطني للمقاومة سنة 1956 أن :

المجلس الوطني للمقاومة ، بعد تحليل الحالة الراهنة في البلاد ، يلاحظ بأسف :

ـ ان الاهداف الاساسية التي انبعثت من أجلها حركة المقاومة لم تتحقق ...

ـ ان وحدة الشعب المغربي التي كانت العامل الفاصل في قهر القوات الاستعمارية أصبحت مهددة بسبب مناورات الرجعية والاقطاعيين والمغرضين

ـ ان الاستعمار لم يستسلم بعد ، ولا زال موجودا فعلا بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

ـ ان بعض الوسائل « الاقطاعية » لا زالت مستمرة في ادارة البلاد ، وان وجود اقطاعيين على رأسها يكون عرقلة في سبيل تحرير الشعب وخطرا على المصلحة الوطنية العليا .

ويعتبر من الضروري الاتحاد حول بعض الاهداف نذكر منها على الخصوص :

في الميدان الاداري :

1) تطهير الادارة من الاقطاعيين والخونة

في الميدان السياسي :

د) وضع حد لتآمر عناصر الشر التي الحقت ضررا بالامة والتي لا يزال وضعها السياسي الاجتماعي في عهد الاستقلال يجعلها مصدر خطر على مصلحة

الوطن العليا وعرقلة في سبيل تحرير الشعب .

في الميدان الاقتصادي والمالي :

بعد ان ركز على بعض الاجراءات القطاعية التي يمكن بها رفع مستوى الجماهير يخلص الى التصور التالي فيما يخص الميدان الفلاحي الى :

ز) اصلاح النظام الفلاحي على الاسس التالية :

1) توزيع أراضي الاقطاعيين والملاكين الكبار على الفلاحين المتشردين والمحتاجين وارجاع الاراضي المغصوبة الى اصحابها .

2) استثمارها على أساس تعاوني عصري .

3) تصنيع الفلاحة وفقا لتصميم عام يستغل جميع الامكانيات ويستجيب لضرورة تنمية الانتاج وتحسينه .

4) تنظيم الاراضي الجماعية والحضرية في شكل نظام تعاوني اجباري وتزويدها بالآلات والمدربين والملازمين .

ولأجل تحقيق هذه الأهداف يرى المجلس الوطني : من الواجب تاسيس حكومة وطنية قادرة على تنفيذها ، ويشترط أن تكون منسجمة ومتضامنة ومسؤولة عن أعمالها وان يكون لها برنامج محكم ومعروف يتخذ صورة تصميم الى أجل يستطيع ان يعبىء الحماس الشعبي ويستغل جميع القوات الحية في البلاد للنهوض بها الى مصاف الامم الراقية .

وفي جانب آخر :

لاحظ الجمع العام ان مشكلة الزراعة ستبقى شائكة ما دام القطاع الصناعي جد ضعيف ، كما لاحظ ان التوزيعات التي وقعت للارض المسترجعة لم يستفد منها المقاومون بشكل مرض يناسب وضعيتهم الاجتماعية والفلاحية. لهذا يلتمس الجمع العام ما يلي :

اعطاء الاسبقية في التوزيعات المقبلة للمقاومين من الفلاحين .

ويمكننا أيضا ترتيب بيان مجلس المقاومة على الشكل التالي :

ـ الاهداف التي سعت من أجلها المقاومة لم تتحقق .

الاسباب في نظره :

ـ مناورات الرجعية والاقطاعيين والمغرضين ..

ـ الاستعمار لم يستسلم بعد ...

ـ بعض الوسائل الاقطاعية ما زالت مستمرة في ادارة البلاد ... وان وجود الاقطاعيين على رأسها يكون عرقلة في سبيل تحرير الشعب ..

الحلول :

ـ تطهير الادارة من الاقطاعيين والخونة .

ـ وضع حد للتآمر ... والتي ما زال وضعها السياسي والاجتماعي ،، الخ

ـ الاصلاح الفلاحي ، توزيع أراضي الاقطاعيين والملاكين الكبار على

الفلاحيـن ..

ـ تصنيع الفلاحة وفقا لتصميم عام ؛

ـ تنظيم الاراضي الجماعية والحضرية بشكل تعاوني ".

ولاجل تحقيق هذا يخلص البيان الى :

ضرورة تأسيس حكومة وطنية قادرة على تنفيذ هذه الاهداف بشرط ان تكون منسجمة ومتضامنة ولها برنامج واضـح ...

من خلال هذا التصنيف يبرز بشكل جلـي الهـدف المباشـر لمجلس المقاومة : انشاء حكومة وطنية منسجمة وقادرة على انجاز برنامج واضح . فالانسجام والتضامن الحكومي هو الاساس والشرط الاول لاي عمل ...

وحين يوضع هذا المطلب في اطار الصراع الحكومي ، لتلك الفتـرة ، وحصول حزب الاستقلال فيما بعد على جل مقاعد الحكومة الثالثة ، يتضح لنا وبشكل واضح الافق الذي تحركت فيه جل اطراف الحركة الوطنية . لكن وحتى لا تنحصر هذه القراءة في اتجاه واحد سنعمل على تناول هذا البيان ايجابيا ، أي البحث على مؤشرات أكثر اتساعا ، لربما حملها هذا التصريح :

بالاضافة الى توزيع أراضي الاقطاعيين وكبار الملاكين (بدون توضيح أسس هذا التميز أهو حجم ملكية الارض او اساليب استغلالهـا ، يـزداد الغموض المحيط بهذا الطرح عند ما لا نجد ذكرا لمستقبل أراضي المعمرين الاجانب ؟) : يذكر المجلس في بيانه : ان مشكلة الزراعة ستبقى شائكة ما دام القطاع الصناعي جد ضعيف ... وضرورة تصنيع الفلاحة وفقا لتصميم عام ..

ان الربط هنا ما بين الصناعة والفلاحة يؤكد في نهايـة المطاف علـى ضرورة نمو متكامل ولو أغفل جانبه الاساسي : اصلاح زراعي شامل . سنجد هذا الطرح أكثر اتساعا في تصميم 1960 حين وضع الاصلاح الزراعي كمدخل لتنمية الانتاج ووضع أسس تطور صناعي .

لكن ، وبغض النظر على هذا المؤشر المغلف بمطالب قطاعية ــ الاسبقية في توزيع الارض على المقاومين بدل الفلاحين ــ يبقى الطابع الغالب في النظرة العامة ، هو الصراع الحكومي ومطالبة حزب الاستقلال بحكومة منسجمة ويدخل في صلب هذا الصراع المطالبة بتطهير الادارة وتوزيع اراضي الخونة والاقطاعيين وكبار الملاكين . **لكن ، اغفال التطـرق لاراضي الاستعمـار ــ القطاع الاكثر تطورا ، تقنيا وانتاجيا ، والمتحكم في التطور الزراعي للبلاد ــ** يضع عدة علامات استفهام حول جدية وقابلية هذه المطالب للتنفيذ . بالتالي فبيان مجلس المقاومة مشدود برمته الى المطلب المباشر : تكوين حكومـة منسجمة ومتضامنة ...

من خلال جرد عام لمواقف الحزب الشيوعي ، بين 1951 ــ 1958 ، هذا الحزب الذي كان بعيدا عن السلطة نخلص الى النظرة التالية :

ـ اعتبار الفلاحة العصرية موجهة اساسا لخدمة المزارعين الاجانب وأن

الفلاح المغربي مشدود بعلاقات اقطاعية دعمت في عهد الحماية عمادها الجهاز الاداري في البادية من قواد وشيوخ وضباط الشؤون الاهلية وما يفرضونه على الفلاح من تويزة (مفهوم يطلق على عملية الحرث الجماعي التي تقام للوجهاء والاعيان ورجال السلطة ولأرض الاحباس) وضيافة وترتيب لاخضاعه وابتزازه.

ـ اعتبار أن دخول الاستعمار أربك توازنا قائما على استغلال امتدادي للارض ضمن أشكال اقطاعية ، وذلك باستحواذ على أزيد من مليون هكتار وتوسع أملاك الاقطاعيين . ولم يقم الاستعمار بأي مجهود لتحديث الفلاحة التقليدية فأساليب الاستغلال ما تزال تعتمد على نظام الخماسة .

ـ ان الطبقة الوحيدة التي استفادت من الاستعمار هـ يطبقة الاقطاعيين.. النموذج هنا هو الكلاوي ، كما يعتبر هذا الحزب أن الاستقلال في حد ذاته انتصار على الاستعماريين والاقطاعيين الا ان هؤلاء رغم هزيمتهم السياسية لم تمس مصالحهم الاقتصادية ، بل ما زالوا يحتلون مواقع في الادارة والحكومة

كما أن ، الحزب الشيوعي ، يبلور في اطار برنامجه العام لوضع أسس اقتصاد وطني مفهوما محددا للاصلاح الزراعي يعتبره كفيلا بتحرير طاقات انتاجية كبيرة وتطوير قوى الانتاج . هذا الاصلاح يرتكز على المحاور التالية :

● اصلاحات في البنية العقارية :

ـ انتزاع أراضي الاقطاعيين

ـ تحديد ملكية المزارعين الاجانب الى حد 50 هكتار .

ـ توزيع هذه الاراضي (المتنزعة من الفئتين) على صغار الفلاحين والمعوزين منهم .

● في تحديث الفلاحة :

ـ التركيز على رعي مكثف وادخال مزروعات جديدة : الشمندر ، الأرز ، ...

ـ توسيع استعمال المحراث الحديدي .

● اصلاح في أوضاع الفلاحين :

ـ اصلاح الترتيب كليا بمنع القواد والشيوخ وضباط الشؤون الاهلية من جمع هذه الضريبة في انتظار استبدالها بضريبة أكثر ديموقراطية.

ـ اصلاح نظام الخماسة .

ـ الحق النقابي للعمال الزراعيين ومعادلة أجورهم بعمال الصناعة .

يدخل هذا الاصلاح ، الذي استمر تدقيقه حتى سنة 1958 ، ضمن برنامج عام لتثبيت دعائم الاستقلال الوطني وبناء اقتصاد مستقل . وقد تم كذلك في اطار هذا البرنامج العام ، تلمس الامكانيات التي توفر شروط بناء صناعة

ثقيلة عن طريق استغلال الحوامض وكل المنتوجات المصدرة لجلب ادوات التجهيز مع حل مشكل تصدير الحبوب بزيادة استهلاكها محليا . وعند ما يتطرق للاراضي التي ستوزع فانه يتناولها بحذر شديد ، اذ يتردد بين انتزاع أراضي الاستعمار وتحديدها .. مع العلم أن موقفه (الحزب) اتضح اكثر فأكثر فيما يخص أراضي الاستعمار الرسمي . أما عند تطرقه لاراضي الاقطاع فقصده بالضبط هو اراضي الخونة ، اي المتعاونين مباشرة مع السلطات الاستعمارية في حبك انقلاب 1953 ، فلم يقدم ، حتى وان كان قد عبر عن نظرة ، ولو جزئية، على ما يعنيه بالاقطاع في المغرب ، على طرح تحديد الملكية بالنسبة لمجموع الاراضي الزراعية ، الشيء الذي كان سيتوجه مباشرة الى مصالح هؤلاء الاقطاعيين كطبقة .

لقد عبر ، من دون شك ، البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي المغربي ، وان تم وضعه على مراحل ، بين 1955 و 1958 ، على بعض المطالب الملحة بالنسبة لاوضاع الفلاحين ، ونعني هنا الغاء ، ضريبة الترتيب وتوزيع الارض . غير انه لم يستطع أن يبرز التحول الذي طرأ على وضعية الارض الزراعية في المغرب ، بفعل التمركز الذي تم في فترة الاستعمار ، وتأثير ذلك على شروط الانتاج بشكل عام ، زيادة على دور وضعية القطاع « التقليدي » ضمن نمط تراكمي متظافر . هناك كذلك نقص في تحليل وبرنامج هذا الحزب ستتبين أهميته الكبيرة فيما بعد . فحين يتعرض الى نتائج الحماية ويؤكد على أن الطبقة الاقطاعية هي المستفيدة الوحيدة من فترة الاستعمار ، فانه يغفل تكون نواة طبقة رأسمالية في الفلاحة تستعمل ، في زراعتها ، الاساليب العصرية وتستغل نفس العمال الزراعيين تماما مثل ما يحدث في ضيعات المعمرين الاجانب . وينقصه ايضا التمحيص الدقيق في أبعاد وانعكاسات الشروط التفضيلية التي تحظى بها المنتوجات الفلاحية المصدرة الى السوق الفرنسية . فكيف يمكن يا ترى تمويل استيراد التجهيزات الصناعية بهدف بناء أسس اقتصاد وطني مستقل والحفاظ ، في نفس الوقت على نفس الموقع في السوق الفرنسية ؟ خصوصا وأن شروط الافضلية تم احداثها لدعم المزارعين الاجانب في المغرب . أما بالنسبة لمسالة الحبوب فالظاهر أن المغرب في تلك الفترة لم يكن يتوفر على فائض في انتاجه ، وكل ما كان يقع هو تصدير حبوب من النوع الممتاز واستيراد كمية توازيها في الحجم ولكنها اقل جودة . فلم يكن هناك تضخم في الانتاج يشكو من انغلاق الاسواق الخارجية امامه ، بل مشكل تسويق بالنسبة للمغاربية . (انظر 122 من المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع) .

لنعد بعض الشيء الى الوراء ، حتى يمكن فهم المغزى العميق وأبعاد مفاهيم التحديث في فكر الحركة الوطنية . ابتداء من سنة 1937 أصبحت

الاوضاع في البادية تزداد خطورة نظرا لاشتداد تمركز الأرض . وهذا الوضع له أسباب واضحة ، ناتجة عن انتشار الملكية الاجنبية وتحويل جزء كبير من الاراضي الى ملاكين مغاربة ، وما نتج عن كل ذلك من ارتباك في شروط الانتاج بالنسبة لفئات واسعة من الفلاحين . هذه العوامل أدت الى خلق وضع يتفاقم فيه وبوتيرة كبيرة ، اتجاه تمركز الملكية بفعل الضغط السكاني ونتائج سنوات الجفاف ومؤداه الطبيعي : البلترة السريعة لسكان البادية .

بمبادرة من المقيم العام نوغس تأسست « هيئة الدفاع عن الفلاحين الاهالي » . لكنه لم يدفع الى احداث شيء يذكر بالنسبة للحد من هذا المسلسل ، وازدادت الاوضاع تفاقما في سنوات الجفاف التي عاشتها المغرب في الاربعينات . ومع التحولات التي وقعت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور الاوضاع داخليا ـ تأسيس حزب الاستقلال ونمو نسبي للبرجوازية المغربية أثناء الحرب الثانية ، أصبحت ادارة الحماية اكثر اهتماما بـ « الاصلاحات » فتشكل « المجلس الاعلى للفلاحين » سنة 1945 ووضع تصورا متكاملا لتحولات تقنية واجتماعية كبيرة أداتها : مراكز التحديث الفلاحي (   ) . فمع مراعاة المصالح القائمة تم البحث عن وسائط تتم من خلالها التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية وشد الفلاحين الذين أصبحوا ينزحون بكثرة الى المدن .

لقد كان الهدف هو توسيع قاعدة الاعيان ، وحفزهم ببعض الامتيازات الاقتصادية : البذور المختارة ، قروض ، اقتناء آلات ميكانيكية ، توسيع استعمال آلات الحرث الحديثة .. لكن هذه العملية ووجهت و ووجهت بمقاومة شديدة من طرف المعمرين الذين كانوا يرون فيها بداية للتنافس على خدمات الدولة مع المزارعين المغاربة . وفكرت الحماية بجانب هذا ، سنة 1951 ، في تغيير النظام الاداري واحداث مجالس منتجة .. لكن حصيلة العملية كانت سنة 1953 جد ضئيلة . 22.000 هكتار تستفيد من المساعدة التقنية لمراكز التحديث القروي .

ان ما يخفيه هذا البرنامج العام هو الاحساس بضرورة توفير شروط جديدة يتم فيها ربط البلاد بنموذج جديد من التبعية ، تتقلص فيها اشكال الاستعمار الاستيطاني ، واستيعاب القوى المغربية الصاعدة في نظام يكون حافزا لربط مصالحها أكثر فأكثر بالمستعمر ، مع الحد من مخاطر نسج تحالفات واسعة بين هذه القوى الصاعدة في المجتمع المغربي واوسع الجماهير التي أصبحت لا تطيق ظروف اقتلاعها من الارض والرمي بها في المدن المكتظة . الا أن مواجهة الاستعمار الاستيطاني المدعم من طرف القواد الكبار كانت عنيفة جدا فاقبرت المشاريع « الاصلاحية » وأدى تحالف القصر وحزب الاستقلال الى انفجار أزمة 1953 .

لكن اشكالات « التحديث » هذه ، طرحت في قالب آخر ، مباشرة بعد الاستقلال ، حيث أصبح التساؤل ، كما يشير الى ذلك ريمي لوفو ، عن القوى السياسية التي تباشر هذه العملية . بمعنى آخر كيف ستتم التحولات والى أي حد ستتغير الخريطة الاجتماعية للبلاد ؟

بدون الرجوع الى اشكال ربط الاقتصاد المغربي بحاجيات الاقتصاد الفرنسي ، نستطيع ونحن نعالج السنوات الاولى للاستقلال ، أخذ فكرة عن دور الدولة في التأثير على الاقتصاد القروي من خلال دراسة أهداف مخططاتها الاقتصادية .

فبعد الحرب العالمية الثانية ، بدأ العمل بتصاميم اقتصادية متكاملة في أهدافها مع البرنامج الذي تضعه أجهزة التصميم في فرنسا ، مما يوفر امكانية التمويل عن طريق الخزينة الفرنسية . الا أن المخططات التي تخص المغرب بقيت على شكل جداول تحدد بالاساس نفقات التجهيز للادارات التابعة للدولة .

قبل الاعلان عن الاستقلال كانت ادارة الحماية ماضية في انجاز تصميمها الثاني والذي يركز على ضرورة زيادة الانتاج وتحسين أوضاع أغلبية السكان كشرط لتوسع اقتصادي عام ، وحدد انطلاقا من هذا الهدف ضرورة زيادة الانتاج بثلاثة ملايين قنطار من المنتوجات الغذائية . ولم يغير من مضمون هذا التصميم الا قليلا واحتفظ بالاهداف الفلاحية كما هي بعد 1956 .

اذا كانت نسبة سكان البادية بين سنوات 1949 ـ 52 ، تتراوح ما بين 57 الى 80 ٪ من مجموع السكان ، فان الاعتمادات المخصصة لانماء الانتاج الفلاحي في القطاع « التقليدي » لم تكن تتجاوز 13,873 مليار فرنك ، أي ثلث الاعتمادات التجهيزية الموجهة للقطاع الفلاحي والري ، وعشرة في المائة من مجموع اعتمادات التجهيز في التصميم الرباعي (54 ـ 57) . هذا في الوقت الذي حدد فيه كهدف الوصول الى زيادة الانتاج بمستوى ثلاثة ملايين قنطار والرفع العام لمستوى المعيشة !

يعتقد ع. بلال : « أن الاعمال الكبرى للري التي بدأ العمل فيها في التصميم الاول انعكست على مصاريف تصميم (54 ـ 57) ورجحت بالتالي وسائل التنفيذ التقنية التي تتوفر عليها الدولة لتوجيه الاعتمادات المالية أساسا الى مشاريع الاشغال العمومية واعمال الري الكبرى » .

وبما أن هذا التصميم غطى السنتين الاولتين من الفترة الاولى للاستقلال ، يتأكد أن الاتجاه الذي أخذه تدخل الدولة الاقتصادي بقي مقيدا بمقتضيات حددت سلفا قدرته وامكانية حركته .

في ظل هذا الواقع ، أي غياب أي تحول على صعيد التوجهات الاقتصادية للدولة ، من الضروري الاشارة الى الاطار الذي كان ينظر منه أحد قادة الحركة

الوطنية للوضع في البادية ، لنقترب اكثر من جوهر المشكل وتتبع تطوره في أبعاده الاجتماعية والسياسية . بمعنى آخر النظر الى المشكـل من زاويـة الصراع على السلطـة .

انطلاقا من نقد أهداف مراسيم 51 ـ 52 والتي شكلت الاطار الذي حاولت من خلاله الحماية استيعاب التغييرات المرتقبة يخلص المهدي بنبركة الى : « ان تجارب بقيت هزيلة وهشة (الانـجازات) كانت محـدودة لأن مفاهيـم الجماعات لم تكن حسب العقلية الادارية السائدة ، تتجاوز الورق ... وكانت المجالس التي ظهرت تماثل الرقعة التي يتولى فيها نفس الاعوان المكلفين بنفس القبيلة . اذن فحدود المجالس القروية مرتبط بمفاهيم قبلية » ويضيف : « ان المغرب اليوم يدخل في عهد جديد تتجذر فيه الثورة ، ذلك أن اطار القبائل القديمة أخذ يتلاشى بعد أن عانى من مرور الزمن . ولقد حان الوقت لجعـل الحدود الترابية محل مفاهيم الحدود القبلية ! ... ستصبح الجماعة القروية وحدة ترابية بسيطة تقوم على أساس الحقائق الجغرافيـة ، الانسانيـة الدينية أو السياسية ، وتكون نقطة ارتكاز الجماعة ، هي السوق كنـواة مركزية لقرية الغد ... اذن فانطلاق تلك القفزة الدينامكية الخصبـة لبنـاء البلاد سيكون هو الجماعة والجماعة وحدها ... العنصر المحرك للتحويلات الجذرية التي يتطلع لها وطننا ... انها تستطيـع ان تستـوعب الاشعـاع الاجتماعي لقطاعات التحديث الفلاحي » . (بنبركة سنة 1956) .

ان معزى هذا الكلام واضح والهدف هو احداث تغيير اجتماعي واسع في البادية بتكسير الاطار الذي تنتظم فيه العلاقات السوسيـو ـ اقتصاديـة السائد وكسر الاطار القبلي ، كمدخل لتحول عام تقام فيه أسس التحديث الذي لم يكن يسعى لتحقيقه الاستعمار . وهذا الطرح يؤدي مباشرة الى وضع مسألة السلطة في البادية في قائمة المهام . فبدون حسم وضعيتهـا لا يمكـن المراهنة على أي تحول في العلاقات الاجتماعية ، ولقد تمحور بالفعـل صراع السنوات الاولى للاستقلال على هذه الواجهة بالذات .

لقد شهدت تلك السنوات انتشار الأجهزة القاعدية لحـزب الاستقـلال وبشكل واسع في الاسواق والمداشر وعلى الخصوص في السهول القريبة من المراكز الحضرية الكبيرة ، وكان الامر يتعلق بتاطير تيار شعبي من أجـل تغيير مرتقب ، كذلك تحطم ، في نفس الفترة ، جهاز السلطة السياسيـة في البادية ـ القواد والشيوخ ـ لكن بدون ان يمس شيئا من مـواقع النفـوذ الاقتصادي ، واذا تمكنت في الوهلة الاولى اطارات حزب الاستقـلال وجيش التحرير من احتلال مواقع لها في البادية فلم يتم هذا بدون صراعات وتمردات أضعفت كثيرا نفوذ الحركة الوطنية في البوادي خصوصا وأن السلطة الجديدة لم تستطع اثبات قدرتها على حل مشاكل البادية ، أو لم يكن لها وضوح في

نهج عملها وعلاقاتها مع الفلاحين .

حول هذا الموضوع يقول ب. دوماس في كتابه : « الهوادش المغربية » ص. 117 : « أعقبت فترة الحماس والاندفاع القوى ، الذي شهدته السنوات الاولى للاستقلال في العالم القروي ، خيبة أمل كبيرة اختلطت بسببها الاوراق. فسكان البادية كانوا ينتظرون مقابل مساهمتهم في النضال من أجل الاستقلال . عن طريق جيش التحرير ، الحصول على المدارس والعلاج الطبي وخدمات عمومية أخرى ، لكن على النقيض من هذا ، تعثرت الخدمات العمومية وطبقت اجراءات تعسفية ، قضائية وجبائية ، عن طريق اداريين لا يعيرون أدنى اهتمام لمميزات كل ناحية ، وكانت الصدمة أقوى في منطقة الريف نظرا لتوقف موارد العمل الموسمي في الجزائر بعد اغلاق الحدود وأبواب الانخراط في الجيشين الفرنسي والاسباني » .

وكان هدف الطرف الآخر في السلطة هو الاحتفاظ بالعلاقات التقليدية كشرط للقيام بأي تحديث كيف ما كان نوعه . فتم العمل على تفادي كل تطور « غامض » ينقل جوهر السلطة الى الحزب السائد (الاستقلال) وأعيد شيئا فشيئا نفوذ الاعيان للسيطرة على البادية عن طريق الرجوع للتقسيم الاداري الذي استندت عليه سلطات الحماية في ارساء جهازها ، مع احداث بعض المراكز الحضرية الجديدة في مناطق محدودة (ناحية البيضاء) . وأعطيت الاسبقية في العمل داخل البوادي لارساء أسس جهاز اداري مرتبط أكثر بالسلطة المركزية (تغيير وضع القواد والشيوخ والتعامل معهم كموظفين تتحمل الخزينة رواتبهم) ، الشيء الذي سيؤثر على نوعية الولاءات ويعطي للسلطة المركزية قدرة على التحكم بشكل فعال في هذا الجهاز .

كذلك وابتداء من صيف 1957 ، وتحت الاشراف المباشر لمبارك البكاي تم ابعاد المناضلين الحزبيين عن أجهزة السلطة وتمت الاستعانة بأدوات ادارة الحماية مع الاحتفاظ ببعض المناضلين القدامى الذين قبلوا العمل وفق رغبات الادارة المركزية .

اما في موضوع استمرار التقسيم القبلي فيعتقد ريمي لوفو : « ان غياب أبسط تغيير في البنية الاقتصادية يسمح لهذا النظام بان يحافظ على نفسه كاطار تنتظم فيه علاقات تضامنية خاصة .. ووفرت العلاقة بالسلطة الجديدة في ظل التمايز القائم ، امكانية الاستفادة من بعض الامتيازات بالنسبة للبعض، وواجهت الاغلبية اختيارين : القبول بوضع في أدنى السلم الاقتصادي او الهجرة الى المدن » انه مؤدى مسلسل ابتدأ مع سنة 1957 ، ويضيف : ان عودة الاعيان لم تكن مسالة محتمة ، بل نتيجة اختيار سياسي أخفيت ابعاده لمدة طويلة . وكان من الممكن نهج سياسة أخرى ، لو توفرت شروطها حينئذ بالاعتماد على أطر الاحزاب محليا وهي التي حاولت ، مع بعض النجاح خلق

اطار بديل عن المؤسسات القديمة » .

ان الحركة الوطنية لم تؤسس في هذه السنوات المضطربة قواعد سلطتها ولم تجعل جماهير الفلاحين تلتف حول قيادتها ، ففقدت رهان تحويل هذه الفترة الانتقالية الى منعطف لا رجعة فيه يستمد قوته وتأثيره من مساندة هذه الجماهير لأنها ستري في هذا المنعطف بداية انعتاقها ، ويمكن تركيز ملاحظتنا في الموضوع كالتالي :

– على صعيد التخطيط الاقتصادي للدولة ، استمرار التوجيه السابق لسنة 1956 .

– غياب أي انجاز في ما يخص اوضاع الفلاحين او حتى تلبية بعض من مطالبهم .

– الابقاء على مواقع النفوذ الاقتصادي كما هي بدون ان يمسها أي تغيير.

وعلى صعيد آخر ، استغل السخط العام في البادية ضد الحركة الوطنية وتم التقدم على طريق خلق جهاز اداري على قاعدة التقسيم الترابي السابق ، اي ما يوفر كل الحظوظ للولاءات القديمة للاطلال برأسها من جديد ، وجعله خاضع بشكل قوي للجهاز المركزي ، هذا الجهاز الذي سيوظف كل سلطاته الواسعة في الاوقات الحرجة .

لقد ركز بنبركة على مبدأ تجاوز البنية العرقية او القبلية كخطوة أساسية لخلق علاقات اجتماعية ذات مضمون جديد يكون أساسها الوحدة الترابية، أو بمعنى آخر خلق أرضية تضامن على اساس مصالح اقتصادية متكاملة وليس على العنصر العرقي او القبلي ، فبقدر ما تكون العلاقات القديمة ذات مضمون استبدادي – نظام الخماسة أو سلطة القواد – بقدر ما تكون هذه البنية مغلقة وممتنعة عن أي تفتح أو تطور . هذه هي ابعاد وشروط اي تحديث في فكر بنبركة ..

واذا ارتبط الصراع، بعد انقضاء فترة الحماية، مباشرة بمسالة السلطة، فلقد كان التساؤل المطروح من أول وهلة يتعلق بأبعاد كل تغيير اجتماعي وانعكاساته السياسية والاقتصادية . وقاومت البنية التقليدية « كل ما يمكنه أن يمس امتيازاتها ومصالحها ، في الوقت الذي لم تطرح فيه وبشكل واضح في فكر الحركة الوطنية ، قضية التغيرات الاقتصادية كموجه لعملها المرحلي وأسلوب استمالة دعم الفلاحين .

بالفعل لم تكن موازين القوى الاجتماعية في البادية حاسمة ومؤثرة ، أي قادرة بمفردها على حسم مسألة السلطة بحكم ارتباط اقتصاد البلاد بعلاقات تبعية ، واستمرار التواجد العسكري الاجنبي بكثافة على التراب الوطني ... لكن ان أحد عوامل التاثير الحاسم ، بالنسبة لنفوذ الحركة الوطنية وفي الفترة الانتقالية هذه ، تحدد على هذه الواجهة ..

تجديد بناء نظام النخب المحلية
(من الحماية الى الاستقلال : تشطيب الأعيان ونجاتهم)

ريمي لوفو
تعريب : محمد الشاوني

من المدهش أن نرى ، في نهاية الحماية ، أن العالم القروي الذي كان يمثل زهاء ٥٥ ٪ من سكان البلاد سنة 1950 ، لا يشرف على ادارته الا بضع مئات من الموظفين الفرنسيين مدنيين و عسكريين . وقد كانوا موزعين عبر التراب الوطني ويساعدهم في مراكزهم بعض الكتاب المغاربة وكانت حراستهم موكولة الى عدد قليل من المخازنية المسلحين بعتاد عتيق (1). غير أن الادارة الفرنسية ، بمديرياتها التقنية الكبرى وبالقيادات العليا لمصالحها المركزة بالرباط ، كانت تخلف الانطباع على أنها جهاز بيروقراطي مهيب بعدد وفعالية موظفيه .

ومع ذلك ، فان العالم القروي قد بقي خضعا ، خلال عدة عقود ، للنظام الجبري الذي قامت السلطة الادارية الفرنسية . وأن عددا وافرا من المأمورين المغاربة ، الذين كانت قيادتهم منسوخة ، تقريبا ، من النظام القبلي ، يدعمون عمل ضباط الشؤون الأهلية والمراقبين المدنيين . وبدون تأييد هؤلاء الأعيان وقبول السكان فان الآلة الادارية ستدور في الفراغ . وهؤلاء المساعدون يمتازون بكونهم لا يكلفون السلطة المركزية شيئا ؛ ويسمح لهم باقتطاع نصيبهم من الضريبة الفلاحية ويتم التساهل بشأن بعض ابتزازاتهم الاضافية . وان ثمن هذه الادارة — التي يتواجد ممثلوها على مستوى أصغر مجموعة عرقية للحفاظ على النظام ولاخبار الادارة الفرنسية وتنفيذ قراراتها — كان يتحمله القطاع الفلاحي التقليدي . ان الدولة لم تكن تؤدي أي راتب لهؤلاء فقط بل انها لم تكن مطالبة ببناء وصيانة المقرات الادارية ما دامت منازلهم تقوم مقامها .

وعلى نحو مبسط ، يمكن القول ان الادارة الفرنسية قد ضمنت مراقبة « المغرب النافع » ، تاركة الاعيان يستغلون العالم القروي التقليدي . وكانت تستمد من الملك مشروعية

عملها في المراقبة ، حيث أن هذا الأخير كان قد كلفها ، بموجب معاهدة فــاس ، بتحديث البلاد . ونفس الشيء بالنسبة للقواد ومرؤوسيهم : انهم لم يكونوا ، قانونيا ، الا مجرد ممثلين للسلطان لدى القبائل . وفي الواقع ، فإن بــلاد السيبة (2) قد خضعت للسلطات العسكرية الفرنسية . وان علاقات بعض قواد الريف أو الجنوب مع العرش الشريف كانت ضعيفة ، كما أن الحفلات الشكلية للبيعة المصحوبة بالهدايا لم تكن ترضيهم . والحال أن الوضعية تدهورت بعد 1945 ، ذلك لأن الملك قد تحالف مع البرجوازية للاعتراض على الحماية . وبذلك وقع النظام في ارتباك ، وقد سعى الوطنيون الى استعمال سخط العالم القروي التقليدي الذي يتحمل الثمن الباهظ لادارة الأعيان .

وآنذاك فكرت الحماية في تحالفات قد تضمن لها شرعية جديدة . وبدل أن تستمد سلطتها من تفويض من السلطان ، ستتشجع اقامة نظــام جماعـات محلية منتخبةتولد مشروعية ديمقراطية . وفرضا (بفتحالفاء والراء) فانهذا النظام لا ينبغي أن يمثل خطرا على الادارة الفرنسية ، ويمكن استعماله ، عند الاقتضاء ، ضد القصر والبرجوازية الوطنية . غير أن سرعة تطور الأزمة بين القصر والاقامة العامة قد حالت دون السير بعيدا في تطبيق مخطط يتطلب وقتا ويفترض هــدم نظــام الأعيــان .

ان العكس هو الذي حدث سنة 1953 عند ما قررت الاقامة العامــة خلــع محمد الخامس ، مستعينة بالباشوات والقواد . ان ميكانيزمات العلاقات بيــن الادارة الفرنسية والأعيان تجاوزت آنذاك مستوى مجرد عــلاقات الخضــوع . ويتعلق الأمر ، في الواقع ، بتضامن في مراقبة العالم القروي ضد القصر والوطنيين الذين كانوا يسعون الى افلاس النظام . ان الاعيان . مستغلي (بكسر الغين) العالم القروي التقليدي ، كانوا هم أيضا مستغلين (بفتح الغين) من طرف القصر الذي كانت أساليبه مشابهة لأساليبهم ؛ وكانــوا يخشــون كــذلك أطمــاع البرجوازيين الوطنيين . وفي بلاد السيبة القديمة ، فان التحفظات تجاه العالم المديني للوطنية لا زالت كبيرة وكذلك الاعتقاد بصلابة الحماية .

وبالنسبة لبيروقراطية العاصمة ، فان الاستقلال ليس في الغالب ســوى تحرير تعليمات لفائدة البرجوازية المغربية ، وتنعقد القضية في العالم القروي . لأن الحماية كانت تسعى الى دفع السلطان ، عند عودته من المنفى ، الى كفالة شبكة القواد القديمة الذين طالبوا بخلعه . لكن ، بعد كثير من التردد رفــض الملك أن يتورط مع الأعيان القدامى . غير أنــه كان مطلعا على الواقــع بما فيــه الكفاية ليدرك أن من سيعقد تحالفا جديدا مع العالم القروي سيسيطر على النظام السياسي المغربي برمته . ولم يعارض الملك في هدم السلطة السياسية للأعيان، بيد أنه أوقف كل ما من شأنه أن يمس بوضعهم الاقتصادي ، وكل ما يمكنه أن يظهر كبوادر لاصلاحات بنيوية أوسع . وفي مرحلة أولى ، عرقل القصر الجهود

التي بذلها الحزب الوطني ليضمن مراقبة العالم القروي بفضل شبكة تنسق بين الحزب والادارة . ثم بمناسبة انطلاقة جديدة للجماعات المحلية التي أقيمت في نهاية الحماية ، وجد القصر وسيلة لاعادة نظام النخب المحلية المؤيدة لـه . وبالرغم من التصريحا تالرسمية ، سمح باقامة اطار اقليمي يحافظ على التضامنات العرقية التي كان النظام السابق يستند عليها . ان الاقتراع انفردي قد أضيف الى التقسيم الاقليمي ليبرز طبقة من المنتخبين لا تشكل قطيعة مع الماضي .

ان الوعي بأن الاقتراع العام يخلق شرعية جديدة منافسة احتماليا ، اذا ما أراد حزب وحيد أو يتمتع بأغلبية واسعة استعمالها ضد الملكية ، قد أدى بالملك الى العمل على نزع الصفة السياسية عن نتائج الانتخابات وحصر المنتخبين على المستوى المحلي وتحويلهم الى ادوات للعمل الاداري ؛ لكنه لم يوفق كليا في هذه النقطة . ولئن كان المستشارون القرويون محرومون من سلطات التسيير ، فانهم يبقون ، مع ذلك ، الممثلين الوحيدين المنتخبين بالاقتراع العام في النظام السياسي . وسيكون لهم ميل الى رفض القبول بالانحصار في الاطار الضيق الذي أعد لهم والمطالبة بصلاحية شبه عامة على الصعيد المحلي . وبشكل مبكر جدا ، ستحاول الاحزاب والادارة كذلك استمالة هؤلاء الحاملين للشرعية الشعبية الذين هم المنتخبون . وان تطورا غير مراقب يمكنه أن يصبح مهددا للنظام السياسي . وسيوجه النظام هذه الميول بطريقتين . فقبل كل شيء ، سيخلق شبكة ادارية من النخبة المحلية مكملة لشبكة المنتخبين . ولئن كانت تلك الشبكة مستوظفة جزئيا لاحكام القبضة عليها ولكي لا تدخل في تناقض مع ايديولوجية النظام التحديثية ؛ ففي الواقع ، ان تمويل هذه الشبكة سيضمن عن طريق ممارسات لن تختلف الا في الشكل عن ممارسات الحماية . وعندما تولى المنتخبون عن طريق الاقتراع العام مهامهم فان الشيوخ والمقدمين ، الذين يستمدون سلطتهم من التوظيف الاداري المخفف بالقبول الغير الشكلي للجماعات القاعدية ، كانوا قد أخذوا مكانهم . انهم يحتاجون لهذا القبول لممارسة المهام العديدة التي تقع على عاتقهم منذ تعويض القواد التقليديين بموظفين . ان الشيوخ والمقدمين قد أصبحوا أكثر ضرورة للادارة المحلية مم اكانوا عليه ابان الحماية .

غير أن توفر القواد الجدد على منتخبين من نفس الفئة الاجتماعية يمكنهم من تنظيم المنافسات ويجعلهم أقل تبعية من الادارة الفرنسية لوسطائهم . واجمالا ، يمكن اعتبار أن القصر قد اعاد تكوين ـ سواء بواسطة المنتخبين أو صغار الاداريين ـ نظاما للتحالفات مع النخبة المحلية يحميه من الأنتيليجنسيا والبرجوازية الحضرية والبروليتاريا . ان ضبط العالم القروي يشكل اذن عاملا أساسيا للاستقرار السياسي ، وسيستعمله (الملك) ليضفي على الملكية

مشروعية جديدة هي مشروعية الاقتراع الشعبي وذلك بالدفع الى المصادقة على دستور 7 دجنبر 1962 عن طريق الاستفتاء . ومع ذلك ، فانه لن ينجح ، بنفس الوسائل ، في ضمان اغلبية حكومية تستجيب لرغبته .

ان قلب تحالفات الملكية سيحجز كذلك كل محاولة لتحديث المنهجي للعالم القروي تمر عبر اصلاحات ميكانية . ذلك ان النخبة المحلية التقليدية التي تنتمي اليها أغلبية صغار الاداريين المحليين والمنتخبين تقريبا ، كانت شديدة الحساسية لكل الاجراءات المتعلقة بوضع الاراضي . وغالبا ما كانت تحتاج الى مساعدة بيروقراطية المخزن لتوطيد استيلائها على ملكيات عقارية لا زالت غير ثابتة قد تسارع القبائل الى منازعتها فيها . وان محاولات الزراعة الكثيفة التي تجعل تقسيما جديدا للاراضي ضروريا تثير مخاوفها .

وبالمقابل ، قد تؤيد عمليات تحديث تخلصها ، بواسطة هجرة الى المدن أو الى الخارج ، من فائض السكان القرويين المهدد . غير ان النظام ليس واثقا بنفسه بما فيه الكفاية ليقبل هذا التطور ، انه يفضل أساليب شبه مأجورة ، مثل الانعاش الوطني ، التي تمكن من الابقاء ، خلال أكبر وقت ممكن ، على أقصى ما يمكن من سكان القطاع القروي التقليدي في نفس المكان .

وهذه السياسة تعتمد جزئيا على المساعدة الخارجية التي تمول في نفس الوقت جزءا من تكاليف الشبكة الادارية المحلية وفي الابقاء على جزء من فائض السكان في البوادي . وكانت الملكية قد جعلت من المساعدة الخارجية ، خصوصا الاوروبية منها ، عنصرا أساسيا في استراتيجيتها المتعلقة بالنخبة . وكانت البرجوازية الزراعية العصرية هي الاكثر اهتماما بآفاق مشاركة مع السوق الأوروبية المشتركة قد تمكنها من بيع حوامضها وخمرها وأرزها . غير أن مخططات الملك لم يكتب لها التحقيق كلية فيما يخص هذه النقطة . اذ أن اخفاقاته النسبية في مجهوداته الرامية الى الدمقرطة السياسية قد استبعدت ، في مرحلة أولى ، المساعدات من أجل تحديث النظام الزراعي بالمغرب . ان غياب مساعدة خارجية هامة ستحجز محاولات تحديث النظام السياسي وبنيات العالم القروي الذي كان النظام مصمما على انجازه في البداية . لكن تطور الوضع قد جعله يخشى بسرعة فقدان دعم النخبة المحلية قبل أن يكون قد نجح في استمالة فئات اجتماعية أخرى ربما قد توافق على اصلاحاته ، لكن دون أن تقبل في أن يستمر النظام في القيام بدور فعال . ان نجاح التحديث كان سيقودها الى الحد من دورها ليصبح مجرد رمز للشرعية والوحدة ، وما كان الملك ليسلم بذلك . وبالاضافة الى ذلك كان يخشى أن يرى الملكية معزولة ومنجرفة مع دوامة الاصلاحات الأولى ، لأنها كانت ، ولمدة طويلة ، مرتبطة بمؤسسات الماضي .

ان هذه التخوفات قد شددت على الجوانب المحافظة والجمودية لسياسته،

موادة ، على المدى المتوسط ، مخاطر اخرى للانفجار ناجمة عن نزاعات اجتماعية لم يتم حلها . ولكن ، كما أن الحماية كانت تتفضل اللجوء الى الأعيان التقليديين عند الازمات ، فان الملك قد فضل الحفاظ على دعم النخبة المحلية التي تضمن له هدوء العالم القروي ولن ينهج سياسة للتحديث يمكنها أن تدفع الى نفور هذه النخبة منه .

ان مراقبة اعالم القروي هي احدى الميادين التي كان بامكان الحماية أن تفتخر – في اطار منطق نظامها نفسه – بأنها نجحت فيها بوسائل جد محدودة. ان « السياسة الاهلية » (3) كانت تستعمل كنسيج لمجموعة من الممارسات كانت قد أظهرت فعاليتها خلال تهدئة البلاد . فبدل القيام بعمليات عسكرية مكلفة كان يبذل مجهود من أجل الحد م ن المعارضات بواسطة معرفة شبه سوسيولوجية للقبائل وبعزل المجموعة المعادية واستعمال منافسيها التقليديين ضدها . وكان ينبغي الحد من الاشباكات العسكرية الى الحد الأدنى ، ولم يكن هدفها أبدا القضاء التام على الخصم بل استيعابه . وعموما ، ان قادة الحرب الذين نصبهم السكان قوادا أو أمغار لمقاومة التغلغل الفرنسي ، كانوا يلجأوون الى التفاهم بعد بعض المواجهات التي تعطي قياس ميزان القوى . وكان الحفاظ عليهم في قيادة القبيلة باسم السلطان ، الذي كان الفرنسيون يعملون بتكليف منه ، احدى شروط استسلامهم .

وهكذا أمكن ضمان استمرارية النخبة القديمة في مغرب الحماية . ان أشهر مثال يمكن أن يعطيه موحا اوحمو ، قائد زيان الذي لم يهزم ، والذي التحق أبناؤه بالفرنسيين بينما استمر أبوهم يحارب في الجبال ، والذين تم تثبيتهم في قيادة القبيلة (4) .

ان النخبة التي تكونت في العالم القبلي لمناهضة التغلغل الفرنسي قد حافظت على السطة بفضل التهدئة وكان كل واحد يستفيد م نهذه الوضعية . اذ كان الفرنسيون يولون في منصب القيادة أحد الأعيان الذي يعرفون نفوذه في وسطه الأصلي ؛ بينما كان السكان يفضلون الخضوع لقائد كانوا قد عينوه على وجودهم وحريتهم بدل أن تفرض عليهم صنيعة للأجنبي المنتصر .

ان هؤلاء القواد الجدد كانوا يمنحون ، مقابل خضوعهم ، « سلطة شبه تقديرية على الأفراد وعلى ثروات رعيتهم » (5) . وخلال مرحلة الحماية فان هؤلاء الأعيان سيستغلون السلطة التي يؤمنها لهم تنصيبهم من طرف الأجنبي لتوطيد القاعدة العقارية لسلطتهم والتحول تدريجيا من قادة للحرب الى ملاك عقاريين كبار . وكانت الادارة الفرنسية تمدهم ، بالاضافة الى استعمال القوة عند الضرورة ، بمساعدة جهازها القضائي . ان اجراءات المحافظة العقارية قد مكنتهم من أن يجعلوا لأنفسهم ملكية تامة ، على أراضي تختلف مساحتها كانت الجماعات قد تركت لهم الانتفاع بها بصفتهم رؤساء مؤقتين وقابلين

للعزل (6) . ففي المغرب القديم ، كان السلطان أو القبائل يتكلفون دوريا بالقضاء على ثروات أولئك الذين استطاعوا ، بفضل سلطهتم ، مراكمة بعض الثروات. ان الوجود الفرنسي قد حجز ميكانيزم إعادة التوزيع هذا ، وبذلك جعل النخبة القروية متضامنة مع مصيره .

ويتكرر النظام على مستوى المساعدين المحليين للقواد ، والشيوخ والمقدمين الذين ينوبون عن سلطتهم في اجزاء القبائل والدواوير . ان تكوين اقطاعيات كان أقل بالنسبة اليهم ، غير أن علاقتهم بالسلطة كانت تمكنهم رسميا من اقتطاع رواتبهم من رعيتهم ..

وفي كتاب الفلاحين المغاربة (7) ، وصف جوليان كولو نظام النخب المحلية للحماية هكذا :

« في عهد الحماية ، حيث كانت الأمور تقع وكأن القائد المحلي يبدو انه نصب رسميا من طرف الدولة مع كل ما يتضمنه هذا التنصيب ، بالنسبة للجماعات كانت ساعة التقاعد تدق . ولم يبق ما يوازن القائد محليا . في هذه المرحلة ، في مغرب السهول بالخصوص حيث تعرضت القبيلة لأكبر الاضرار فأي فلاح سئل عن القواد والشيوخ والمقدمين الا وأجاب أولاء بأنهم « يأكلون » رعاياهم بهذا القدر أو ذاك. كانت الامور يبالغ فيها بدون شك، وكان يستشهد مرارا برجال يتصفون بنزاهة مثالية .

وان رؤية الأمور اليوم بالبعد الزمني ، الذي يعطيه مرور الوقت ، تقتضي منا الاعتراف بأنه في النظام الذي يقتضي اختيار ممثل الدولة من بين المرشحين المقدمين من طرف الجماعة كانت المزايا تتجاوز بكثير مجموع المساوىء . ان المزايا كانت تكمن في كون « القادة » ملتحمين برعيتهم ومندمجين في القبائل وبفعل ذلك كانوا على علم بالمشاكل . وبالاضافة الى ذلك ، فقد كانوا مجبرين بالضرورة على الحد من أطماعهم وعدم المبالغة في استنزاف القبائل . لم يكن بامكانهم قطع الغصن الذي كانوا يجلسون عليه ».

ان هذا النظام كان يمكن الادارة الفرنسية من تحكم البلاد بنفقات قليلة . وهكذا كان بامكان الحماية حل التناقض بين ضرورة التوفر على ادارة اخطبوطية من أجل مراقبة بلاد واسعة ووعرة ، وبين استحالة تمويل عملية أداء رواتب ادارة سياسية موجودة في كل مكان ، بوسائل عادية . وفي محاولاتها التحديثية ، في نهاية القرن 19 ، اصطدمت سلطة السلاطين المصلحين بهذه العقبة (8) ، وتجاوزتها بالسماح لموظفيه باقتطاع رواتبهم من السكان . واكتفت الحماية باستئناف ممارسة قديمة مع عقلنتها ، وكانت هذه الممارسة تمتاز بكونها لا تهدد توازن النظام الاستعماري .

وكانت لهذه الوضعية فوائد أخرى . ان الدولة المستعمرة (بكسر الميم) كانت توهم بأنها تحترم ، كارث من النظام القديم ، أساليب حكم لا يمكنها

ان توافق عليها ضمن اطار المنطق الخاص لتنظيمها ، ولكنهـا كانت تقـدر فعاليتها سرا .. وكانت تهب نفسها راحة الضمير بسهولة وتبرر تدخلهـا بضرورة الحد من مبالغات النخبة المحلية المغربية .

وكانت الادارة الفرنسية تثير ، عرضيا ويضراوة أحيانا منافسة بين نظام النخبة المحلية الموجودة تحت مراقبتها وسلطة السلطان الـذي كـان يستفيد ، بالدرجة الثانية ، من هذا النظام المخل بالواجب .

وهكذا ، كان بامكان الادارة الفرنسية أن تعيش على أسطورة المراقبة التي يقوم بها الموظفون الفرنسيون ـ مدنيين أو عسكريين ـ على الاداريين المغاربة . وفي الواقع كان القواد يضمنون سواء تمثيل السكان أو تنفيذ قرارات سلطات المراقبة الفرنسية . ان سلطتهم تمارس بمساهمة مجـالس صغـار الاعيان، أي الجماعات التي كانت تتدخل سواء في اطار مؤسساتي أو في اطار غير شكلي (جماعة الجماعات ، جباية الترتيب ، توزيعات أو تحصيلات مختلفة) . ويناسب هذا النظام نوعا من « حكم الناس » ما دام القواد يحافظون على هيبة ناتجة عن وضعيتهم القديمة وعن سلطتهم في وسطهم العائلي (9) وعن ممارسة خلفهم الجديد نوعا ما لسلطتهم القضائية .

ولئن كان هذا النظام يحتوي على مزايا عديدة ، فلم يكن بامكانه البقاء بشكل لا متناهي على الشكل الذي اتخذه في السنوات الأولـى للحمايـة . ان تكوين ملكيات عقارية كبرى من طرف النخبة المحلية قد أدى الى توترات في الوسط القروي . وفي الأصل لما كانت الأراضي وافرة لم تكن القبائل مضايقة باحتكارات الأعيان الذين كانوا يتركون أراضي للزراعة أو للرعي كافية لباقي الجماعة . لكن بقدر ما تزايد السكان ، أصبح الوعي الجمـاعي بالاحتكارات أكثر حدة . ومما زاد من قوة رد الفعل كون الاستعمار قد استحـوذ ، في نفس الفترة ، على أكثر من مليون هكتار من أجود الأراضي وان بيروقراطية الحماية كانت تعمل جادة من أجل أن تضع مئات الآلاف من الهكتارات من أراضي الدولة والجيش والغابات ، تحت مراقبتها . غير أن قانونا جد مرن يهتم بالانتفـاع أكثر من اهتمامه بالتملك لم يكن يضايق القبائل أبدا حتى ذلك الحيـن . ان الضغط الديموغرافي وتقليص المساحات الغير مستعملة قد ساهم في جعل تمويل هذا النظام الاداري للنخبة المحلية أكثر ثقلا بالنسبة للعالـم القـروي . ان الترتيب وهو الضريبة الفلاحية التي تشكل أساسا للاقتطاعات السنويـة للقواد ومرؤوسيهم والتي كانت اكثر عبئا على الفلاحين المغاربـة منـه على الاوروبيين (10) ، في الوقت الذي كان فيه الانتاج الفلاحي ابعد ما يكون عـن النمو في الوسط التقليدي . ان الاربعة ملايين من الهكتارات التي كان يزرعها المغاربة لم تكن تنتج ، حسب السنوات ، سوى نصف أو ثلث المردود الذي يحصل عليه المستعمرون . وكانت ثمة مجازفة في الاخذ بهذا الترتيب قد تقود

الى انهيار نظام الادارة المحلية وكذا نظام الانتاج التقليدي على حد سواء .

وعلى المدى القريب كان علماء الاجتماع المجربين ، والمقربين من مراكز التقرير الاستعمارية . مثل روبير منطانيي ، على وعي بالمخاطر المهددة وعلى الخصوص خطر تدفق بروليتاريا ، يستحيل دمجها ، على المدن الساحلية اذا ما تفكك العالم القروي بسرعة كبرى (II) . وكانت النتائج السياسية على الوسط الحضري تخشى أكثر من تلك التي قد تتعرض لها البوادي .

وغداة الحرب العالمية الثانية خططت سياسة جديدة وشرع في بداية تطبيقها . وكانت تستهدف ، من جهة ، تحديث نظام الادارة القديم بواسطة النخبة المحلية وتوازنه بجماعات منتخبة ؛ ومن جهة أخرى تغيير العالم القروي التقليدي من أجل حمله على الاندماج في دورات الانتاج . ان هذه الاصلاحات التي كانت تعيد النظر في مجمل العلاقات القائمة منذ بداية الحماية بين البيروقراطية الفرنسية والنخبة المحلية المغربية والاستعمار لم يكتب لها النجاح . ولكن المشكل سيطرح من جديد ، بصيغ مشابهة ، غداة الاستقلال . ان فشل المحاولات الاصلاحية لنهاية الحماية قد مكنت آنذاك من تحديد افضل لمعطيات مشكل النخبة المحلية .

وهكذا، لم تنجح الحماية، الى حين زوالها، في حل مشكل تنظيم جماعات منتخبة واستشارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وان ظهائر I95I (I2) قد وسعت ، بدون شك ، صلاحيات الجماعات الادارية ، لكن مع حرص غريب على المجتمع التقليدي الا وهو عدم خلط هذه الجماعات مع الاخرى لاستشارة الاعيان مثل جماعة الجماعات أو الشركات التعاونية الأهلية (I3) . وستسهر الادارة على الحفاظ على سلطة القواد وذلك بتكوين مجموعات صغيرة ، مطابقة لجزء من القبيلة وبدون موارد خاصة في أغلب الاحيان . ولابقاء هذه الهيئات على قيد الحياة يتم التعويل على مساعدة المراقبين المدنيين . ان الشيخ ، مرؤوس القائد ، هو المكلف برئاسة وتنشيط الجماعة . في الواقع ، ان القواد ، وخصوصا الاقوياء منهم ، سيعوقون وضع هذا الاصلاح خوفا من أن يؤدي ذلك الى الاعتراض على سلطتهم .

وفي نفس الوقت ، هناك احساس بضرورة اشراك ممثلي السكان في مهام التنمية وتجهيز البوادي التي شرع فيها لتوجيه نتائج نمو ديموغرافي مهدد . ومع ذلك ، فان دراسة (I4) أنجزتها مجموعة من ضباط الشؤون الأهلية ، تحت اشراف الجنرال بوايي دولاتور الكاتب العام للشؤون السياسية والعسكرية في الوقت الذي خاف فيه الجنرال كيوم الجنرال جوان ، تبين قلق هذه الدوائر أمام ما تعتبره نزعة المحافظة لدى الحماية . ويتساءلون ، بصدد المغرب ، عن مستقبل الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية :

« ان القول بالممتلكات الخارجية يفترض القوة . ان فرنسا لن تحافظ

على ممتلكاتها الخارجية الا بقدر ما ستجد ، سواء لديها أو لدى الآخرين ، تلك القوة الاضافية التي تعوزها الآن . وستجدها لديها ببتر نفسها عمدا ، يعني بتقليص مسؤولياتها الخارجية الى مستوى قوتها . وستجد هذا المكمل في الخارج بربط مصيرها بمصير قوى أخرى : القوة الروسية ، الامريكية والاوروبية (I5) » .

ان واضعي هذا التقرير يفترضون ، دون أن يعطوا الانطباع بأنهم يعتقدون بذلك ، أن الاختيارات الفرنسية تتم لصالح حل أوروبي وضمن هذا المنظور يحددون مستقبل الحماية ؛ وفي نفس الوقت انهم منشغلون بتطور الجماهير المغربية وتحجر الاجوبة الفرنسية على تحولات المجتمع المغربي . ومع أن الجميع كان يعترف بان العلاقات بين الاقامة والقصر ، لم تعد كما كانت عليه في عهد ليوطي، لكن الجميع يحتفظ أيضا في الغالب بنظرة مثالية للعلاقات بين الأعيان والادارة الفرنسية . وحول هذه النقطة ، كان التقرير شديد النقد لسياسة الحماية ، في حين انه تم قبل ذلك بشهور تجنيد الأعيان في محاولة كان يمكنها أن تؤدي الى خلع محمد الخامس « في الأصل كان معظم القواد والشيوخ من الرؤساء القدامى للأنصار وكان قد أحسن اختيارهم ، بالاضافة الى العلاقات الشخصية القائمة على المبدأ المزدوج للثقة والنفوذ التي كانوا يقيمونها مع ضباطهم الذين هم أيضا صانعو التهدئة . وهذه العلاقات كانت تسهل كثيرا تطبيق المراقبة . واليوم ، لم تعد علاقات من هذا النوع موجودة » (I6) .

في مواجهة القواد القدماء الذين كان يطلب دعمهم السياسي ضد الوطنيين والقصر ، لم يعد لدى الضباط الشباب نفس الثقل الذي كان لدى القدماء . وبذلك تفتر المراقبة وتتفاقم الابتزازات . وان القواد الذين قد يراد معاقبتهم يمكنهم دائما الارتداد ضد القصر .

« وفضلا عن ذلك ، فان تنفيذ مراقبة صارمة يقتضي على المستوى الاعلى ان يبقى الملك على اتفاق تام مع المقيم العام وأن لا يباشر بنهج سياسة شخصية قد تؤدي به حتما ، في يوم ما ، الى الدخول في صراع ضد هذا الأخير . غير أن هذا الانسجام الضروري الذي كان يستلزم، وينبغي الاعتراف بذلك ، خضوع القصر للاقامة قد انهار اليوم . وأعياننا أو أبناؤهم ، الممزقون بين هذا المعسكر أو ذاك مضطرون الى اتخاذ موقف . وبدون شك ، انهم لا يستسلمون لذلك عن طيب خاطر ، غير أن اخلاصهم لم يعد ، من الآن فصاعداً ، رهينا الا بقوتنا » (I7) .

وأخيرا ، حسب هؤلاء المؤلفين ، ان نظام الأعيان لم يكن شعبيا في الأطلس المتوسط بشكل خاص ، حيث كانت الحماية قد بحثت عن مرتكزاتها التقليدية . ان هذه المنطقة تتحمل بنفس نفاذ الصبر الخضوع للعاهل الشريف

ولسياسة الاعيان « البالية والقديمة » والمركزية البيروقراطية للادارات التقنية الفرنسية . وقد تكون نتيجة هذا القلق التغلغل المتنامي للدعاية الوطنية في الوسط البربري .

ان جميع عوامل التغيير ليست مقدرة بدقة ، غير انه من لمفيد ملاحظة ان المسؤولين عن الحماية يعيدون النظر في الميكانيزمات السياسية التي ما لبثوا ان استعملوها بنجاح قبل ذلك الوقت بقليل . غير أن استعمال الاعيان ضد السلطان ، لم يظهر لهم مرضيا على المدى البعيد . ان سياسة الدمقرطه هي وحدها التي تبدو لهم صالحة لجعل الملك في موقع اتهام باسم مبادىء مقبولة في نفس الوقت من طرف الجيل المغربي الصاعد والرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي الذي سينبغي الدفاع عن النفس أمامه . وهذه الدمقرطة تقدم كذلك امتياز تهييء اشراك الفرنسيين في أجهزة تسيير الحماية حسب مبدأ السيادة المشتركة . ان الاختيارات السياسية تطرح اذن على هذه الأسس : « أمام عداء القصر الصريح ، وانعدام امكانية الاعتماد على سياسة « الأعيان » التي أصبحت عتيقة ؛ نحن مضطرون الى البحث عن مرتكزات جديدة . ويبدو جيدا أنه لا يوجد من الآن فصاعدا الا حل واحد هو اللجوء للجماهير ، وبما أننا لا زلنا لا نتوفر على تأطير فرنسي غزير بما فيه الكفاية الى حد أننا لا نخاطر بأن نصبح متجاوزين (I8) .

ان الفكرة الموجهة لواضعي هذا التقرير هي قيادة تطور مراقب لتلافي ثورة ، وتجاوز البرجوازية الحضرية والقصر وذلك بعقد تحالف مباشر مع الجماهير القروية وبقبول تغيير نظام الأعيان . ان هذه السياسة ستعود اليها، في خطوطها العريضة خلال الستينات ، الملكية لايجاد ثقل موازن لنظام الأحزاب . وان تحقيقها من طرف سلطة سياسية مغربية سيزيح العديد من العراقيل التي كانت قد منعت اصلاحات الحماية من بلوغ هدفها السياسي . لكن طبيعة المشروع ظلت مماثلة . وفي الحالتين نجد كذلك فكرة انه يجب في البداية ، القيام باصلاح اداري لتاكيد أولوية السياسة على المصالح التقنية ، فيما بعد ؛ واعطاء حيوية من جديد للدوائر السياسية لتمكينها من تحويل التطور ومراقبة اتجاهه .

« وفي البادية ينبغي البدء من القاعدة ، بخلق « قرى » حقيقية تضم الجماعات المغربية وتدير مصالحها بنفسها بواسطة هيئات منتخبة . والعملية ممكنة التحقيق ، فورا ، وفي العديد من الاماكن ان العقول مهياة لذلك . ومنذ أربع سنوات قد انجزت عدة تجارب بنجاح في نقط مختلفة من البلاد . ان ظهير 6 يوليوز I95I المتعلق باصلاح الجماعات قد منحنا الاطار القانوني الذي كنا في حاجة اليه . ان النص مرن بما فيه الكفاية بحيث أنه يمكن بلوغ الغاية المستهدفة مع احترام كل الخصوصيات وأخذ الظروف السياسية المتغيرة للغاية بعين الاعتبار » (I9) .

ان الاطار القانوني موجود ويجب اعطاء مسؤولي الحماية الارادة السياسية لتعميم اقامته بالرغم من تحفظات القواد والادارة الفرنسية .

« ان اقامة القرى المغربية يجب أن تكون بالنسبة لنا ، بفضل الثقة التي ستولدها تجاهنا ، وسيلة للدفاع ذات قيمة لا تقارن وأكثر فعالية من اجراء قمعي ، لا يمكننا القيام به في كل مكان وفي نفس الوقت ولا أن نواصله لمدة طويلة دون مخاطر جسيمة . وان الاضطرابات التي هزت الاطلس المتوسط أخيرا تعطينا دروسا ثمينة بصدد هذه النقطة . ونضيف ان هذا التطور للحياة العامة سيساعد بشكل كبير على تكوين نخبة قروية قادرة على المساهمة بفعالية في تسيير الشؤون المغربية وقادرة كذلك على تزويدنا بالدعائم الصلبة التي نفتقدها حاليا . ويمكن لتأثيرهم أن يعارض بنجاح تأثير الاقليات المدينية المتطورة التي تطالب ، لنفسها فقط ، بحق تمثيل الاتجاهات السياسية للبلاد في مغرب فلاحي أساسا . لأنه بمجرد ان تغطي شبكة القرى مجموع المغرب القروي ، سينبغي القيام بالانشاء الفوري لمجالس اقليمية وجهوية للوصول ، في المرحلة الأخيرة ، الى مجلس مغربي وطني . وهذا الأخير ستتم دراسة تكوينه وسلطاته مع أخذ ضرورة اللامركزية بعين الاعتبار ، يجب أن يضم الى جانب ممثلي البوادي ممثلي الجماهير الحضرية وممثلي السكان الفرنسيين » .

إن الأمر لا يتعلق فقط باعادة قولبة نظام الادارة المحلية وانما بتهييء اعادة سبك النظام السياسي . وان حصيلة التطور يجب أن تكون لها فائدة مزدوجة هي اقامة تمثيل فرنسي في النظام السياسي المغربي والتمكين من الحد من سلطات الملك أو تصفيته بطرق ديموقراطية .

اذن ، سنبدأ بتعويض القواد والشيوخ ، تدريجيا ، برؤساء منتخبين . وهكذا ، يستبعد ، قصدا ، اللجوء الى ادارة مغربية عصرية ، نظرا لانعدام أطر مكونة ، حسب ما يقال . وفي الواقع ، يبدو أن تكوين ادارة مغربية تتجاوز مستوى الشؤون المحلية كان يخشى بقدر ما كان يخشى تكوين حكومة مغربية تعمل في اطار معاهدة الحماية . ان توحيد ومركزة البلاد التي حققتها الادارة الفرنسية ستكون أسلحة مريعة بين أيديها . ان واضعي التقرير يؤكدون على ضرورة تغيير الادارة الفرنسية بشكل عميق لجعلها قادرة عن القيام بهذا التطور وتتبعه . غير أنهم لا يدركون ان الانتخاب يعيد النظر في مبادىء تدخل هذه الادارة الموروث عن المكاتب العربية (بيرو عرب) . باسم من وماذا سيستمر الاداريون الفرنسيون في مراقبة المنتخبين المغاربة ؟ وكما هو الأمر بالنسبة للقواد ، ان مصدر سلطتهم هو الملك الذي يريدون الحد من صلاحياته.

لن يتوفر للحماية الوقت لتهييء هذا التطور للعالم القروي بعم ق. وعندما ستنشب نزاعات جديدة سيتم الاعتماد ، في الواقع على النظام القيدالي : ان

فشل الحماية سيؤدي الى افلاسها وسيقود ، كما سنرى الى اقامة شبكة من الاداريين المنتخبين تحت رعاية مغربية . وهكذا ، فبعد أقل من خمس سنوات من وضع هذا التقرير ، فان الفرضية التي يشير اليها واضعوه لاستبعادها بصورة أفضل سيتم تحقيقها .

وفي الأخير ، تجدر الاشارة أن هذا المشروع كان يتضمن صنفا حضريا يحتل فيه التحالف مع البروليتاريا الصناعي ضد البرجوازية الموقع الـذي كانت تحتله الجماعات في لنظام السياسي القروي . وبشقه لطرق سيتم نهجها فيما بعد ، كان التقرير يوصي بنهج سياسة للسكنى والمنافع الاجتماعيـة والزيادة في الأجور والنقابات الموضوعة تحت الوصاية لكسب عطف الطبقة العاملـة .

تلك هي اذن ، في خطوطها العريضة ، الأفكار التي كانت مجموعة ذات نفوذ من الاداريين السياسيين للحماية تأمل في بلوغها . غير أن وصول هذه الملاحظات جد متأخرة لم يكن من شأنه أن يوحي الا باجراءات جزئية . لكن ، من المدهش أن نرى ، بضع سنوات بعد ذلك ، كيف نهجت الملكيـة طرقـا موازية ، دون ان تعبر أبدا بنفس الوضوح عن مشروعها ودون أن تستلهم من مشروع الحماية بشكـل مباشـر .

ان السياسة التي اتبعها المغرب المستقل تثبت أن نظرة واضعـي التقرير لنظام جديد لم تكن خيالية بالمرة . ومع ذلك ، فان هم الاحتراس قد دفع ادارة الحماية الى عدم التورط كليا في اصلاح بدا لها مشبوها . ان السلطان قد قبل بسهولة كبيرة وضع الخاتم على هذا الظهير سنة 1951 ، في الوقت الذي كان يرفض فيه النصوص الأخرى التي كانت تقدم له . طبعا ، كان هناك تخوف من اغضاب القواد عند الاسراع بأقامة المجالس ، غير انه كان يرتاب كذلك في ان حزب الاستقلال يريد استعمال هذه المؤسسات كمجالس صغرى للحكومة. وكانت الادارة تقبل ، على أكثر تقدير ، ادخال بعض الاصلاحـات الجزئيـة والتدريجية في حين ان تحولا كليا كان وحده الكفيل بممارسة بعض التأثير على النظـام .

وفي نهاية الحماية تم انشاء 981 دائرة صغيرة في منطقة الجنوب . لكن لا بد من الاعتقاد أن تنظيم مجالس خاضعة لم يحقق كل الآمال . وان مديرية الداخلية قد اشتكت في سنة 1955 (20) من عجز الجماعات المحلية عن مساعدة المصالح الفرنسية والحلول محلها في أعمالها لتجهيز وتنمية البوادي . ولمعالجة هذه الوضعية فان مصلحة الجماعات القروية توصي بتوسيع حذر لصلاحيات هذه المجالس وتعميمها . ويتم الاعتراف ، عرضا ، بالعراقيل التي يضعهـا القواد وموظفو الادارة الفرنسية (21) الذين يخشون قلب الوضع القائم . غير أنها لا ترى حلا الا في توسيع الصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة

هامة في الامكانيات المالية الموضوعة رهن اشارتها .

ولقد كان بحث تدريب لطالب من المدرسة الوطنية للادارة أكثر تبصرا حيث اقر بالجوانب السياسية للمشكلة (22) . « في اصل الاصلاح توجد ، وبدون منازع ، نية سياسية . فبعد الخيبة التي وجدناها من جهة القصر ، وأمام الجمود الخفي للمدن ، أصبح من الضروري والمستعجل استعمال صيغة سياسية جديدة قادرة على احباط الانتقادات التي كانت توجه لنا من الداخل والخارج بذات الوقت » . بالنسبة للكاتب ان هدف الاصلاح هو اعطاء سياسة بديلة لسياسة القواد الكبار مع الاستمرار في الارتكاز على الجماهير القروية من أجل مقاومة ضغط المدن المخلصة للوطنيين . وعرضيا ، يتعلق الأمر بالاثبات لهؤلاء ولمنظمة الأمم المتحدة أن ثمة تصميم على دمقرطة المؤسسات المغربية من القاعدة .

وقبل سنوات ، فان تجربة أخرى هي تجربة تحديث الفلاحين (س.م.ب) كانت قد اختارت الجماعة كاساس لمشروع « تحديث توتاليتارى » للعالم القروي وان هذه التجربة كانت تريد أن تكون كذلك تجربة لتجاوز القبيلة (32) . كانت ترمي الى تغيير الناس اعتمادا على المدرسة والمصحة والمكننة والمساهمة في التسيير . ولقد احرزت على نتائج هامة على الصعيد التقني والاجتماعي لكنها اثارت عداء المعمرين ، وعلى العكس من ذلك أقلقت الوطنيين الذين رأوا فيها محاولة للدمج . ان تنمية التجربة كان يفترض زوال القائد والمستعمر وتؤدي الى اعطاء سلطة القرار الاقتصادي والسياسي للفلاح المغربي الذي تغير . وبعد بضعة سنوات تمت تنحية محركي التجربة ودمج عملهم في مجموعة هيئات مساعدة القرويين التي لا تعيد النظر في وجود النظام .

ان الحماية قد حاولت اذن ، في السنوات الخمس الأخيرة من وجودها ، تكوين مجموعات جديدة من النخبة المحلية وكانت تفكر في اشراكها في مسؤوليات الحكم حسب خطاطة تستوحي في نفس الوقت من القرن التاسع عشر الفرنسي ومن تجربة الجماعات المختلطة الجزائرية . وكان للادارة ما يكفي من التبصر أو زوال الوهم لتدرك ان البدائل الموجودة لضبط البوادي سياسيا لم يعد بامكانها أن تضطلع بهذا الدور باستمرار . ومع مراعاة جانب القواد، اتجهت الادارة تبحث عن وسائط أخرى لتدفع الى القبول بسياسة تغييرات اقتصادية واجتماعية تبررها ضرورة توطيد القرويين الذين بدأوا يتدفقون على المدن. وكانت تأمل في توسيع مجموعة الاعيان وتقبل اثارة حماسهم بمنحهم بعض الفوائد الاقتصادية التافهة مثل البذور المنتقاة أو القروض من أجل شراء المعدات . وتأمل في أن تكون تكلفة هذه التشجيعات ، على المدى المتوسط ، أقل من المداخيل الانتفاعية التي تتخلى عنها للقواد ولمرؤوسيهم ، وسيكون لها مفعول مضاعف وملائم للتحديث . وتبدي رأيها بنفس الصرامة في نتائج

سياسة تعسفات النظام القديم وفي الطابع العتيق للسلوك الاقتصادي لموظفيه .

لو كان قد شرع فيها من قبل أو لو توبعت خلال مدة أطول ، فان هذه المحاولة لتجديد النخبة المحلية كانت قد تؤدي الى خلق طبقة من « المعمرين المغاربة » . ومع ذلك ، سنجد ضمن الشيوخ أو المنتخبين القرويين المستقرين بعد الاستقلال جزءا لا يستهان به من الاعضاء القدامى في الجماعات الادارية للحماية الأمر الذي يثبت أن هذه المجالس قد لعبت دورا في تجديد واستمرارية النخب المحلية .

وبالرغم من عيوبه ، فان نظام النخبة المحلية للحماية ـ والرجال الذين كانوا ينتمون اليه ـ قد كان بالامكان دمجه ، على الأقل في مرحلة أولى ، في بنيات المغرب المستقل . لكن ادارة الحماية ارتكبت خطأ استعمال النخبة المحلية في نزاعها مع السلطان في 1952 و 1953 . وهذا التجنيد الشبه الجماعي للقواد ومرؤوسيهم في حركة للتصدي لهجمة الوطنية الحضرية لا تشكل فقط مجرد نتيجة لمناورة لبقة سيتجلى عدم ثباتها فيما بعد . اذ يمكن اعتبار أن الأعيان القرويين المغاربة ، في أغلبهم ، كانوا يحسون بالوطنية كتهديد خفي على نظام كان قد مكنهم من تحويل وضعيتهم القانونية الى ثروة عقارية . وان المحافظة على هذه الثروة كانت تحتاج الى دعم البيروقراطية الفرنسية التي تتصرف باسم السلطان والمهددة مثلهم بالطريقة نفسها من طرف الوطنيين . ومن هنا يأتي التضامن الكلي بين النخبة المحلية وادارة الحماية. ومن جهتها فان الحركة الوطنية ستبذل مجهودا لتجنب هذه المواقف وذلك بالتحالف في البوادي مع اولئك الذين يتضررون من عملية بناء شبكة النخبة المحلية . ولن تؤدي الحركة الوطنية الى انهيار الادارة والنظام السياسي للحماية الا بعد الحصول على هذا السند في الوسط القروي ، بفضل جيش التحرير .

ان اعادة النظر في الحماية قد جعل وضعية النخبة المحلية غامضة وخطرة. وخلال المرحلة الانتقالية ستصبح هذه النخب هي الوسائط التي يجب اسقاطها للتعجيل بتخريب الادارة الفرنسية .

ان القواد ، باعتبارهم رجالا ينتمون للماضي ، لم يكن لهم الحس السياسي الذي يمكنهم من ادراك الأحداث فيما وراء قيادتهم . وعندما أقحمتهم الحماية ، تحت قيادة باشا مراكش والشريف الكتاني في مغامرة خلع محمد الخامس الخرقاء ، فلم تقدم استقالتها الا كمشة صغيرة جدا منهم . وان اخلاصهم المتفاني لسلطات الفرنسية لا يمكنه أن يفسر كل شيء . ان موقفهم يجد تفسيره كذلك في خليط معقد من الحقد على العلويين والعداء لبرجوازيي المدن المتحضرين (الذين كان يرمز لهم حزب الاستقلال بالنسبة اليهم) وفي

تضامن المصالح . والذين كانوا في حاجة الى ايجاد تحالفات جديدة عندما تم التخلي عنهم وشأنهم . وبدون مساعدتهم كان القادة الجدد سيصبحون بسرعة معرضين لعقبات مع العالم القروي .

ان الغموض الذي ساد خلال نقل السلطات قد دعم تحكيم السلطان ومكن في النهاية قلب التحالفات .

ان ارتباط الملكية والبرجوازية الذي كان قد سمح بهز أركان الحماية قد تم حله ساعة انتصاره دون أن يجني محركوه الأولون نتائج التطور . ونظريا ، كان من الممكن تصور تحالف بين برجوازيي الحركة الوطنية المحافظين والنخبة القروية كحل بديل . غير أن ذكريات الحماية وتطورا ثقافيا مختلفا كان يمنع من التفكير ، في الحالة الحاضرة في ذلك المشروع الذي سنجده مخططا ، فيما بعد ، مع كثير من الصعوبات . وان اتحاد الجناح الراديكالي للحركة الوطنية مع العناصر القوية التي كانت لا زالت غير منظمة والتي قد تكون لها مصلحة في التحرر من نير النخبة المحلية ، يشكل فرضية أخرى . ان نفوذ يسار الوطنية على البيروقراطية كان بامكانه آنذاك أن يرسم سياسة اصلاح ترمي الى تحطيم سلطة النخبة على العالم القروي . وفي الواقع ، فان سياسة أخرى قد برزت ، ولم يكن ذلك دون ترددات ، في المرحلة التي تلت عودة السلطان .

وان المدير العام للداخلية الذي أمن نقل السلطات من ادارته الى السلطات المغربية قد بين ، في تقرير نهاية المهمة المؤرخ بتاريخ 15 يوليوز 1956 ، الترددات وتطور العلاقات بين القصر والحركة الوطنية والاقامة في هذه المرحلة الدقيقة. وان احدى النقط الاكثر حساسية هي بالضبط العالم القروي الذي تحس ادارة الحماية أنه يفلت من يدها تحت ضربات جيش التحرير . « ان المخزن القديم لم يعد موجودا ، والحكومة الجديدة لم توجد بعد . ان القصر هو السلطة الوحيدة التي يمكن للحماية أن تستند عليها . والحالة ان الحماية تحتاج الى دعم . بل لقد كانت دائما تحتاج الى ذلك . انها قد ارتكزت باستمرار على الهيكل الاداري الشريفي أكثر مما كان يبدو ، خصوصا فيما يتعلق بالأمن » (2) .

وحرصا على الأمن ، حاولت الادراة الفرنسية الحصول على تأكيد السلطان للقواد الموجودين في مناصبهم باستثناء ثلاثين اسما ستتم التضحية بهم اعتبارا لاتهامهم السافر في دعم السلطان بن عرفة . وبعد مفاوضات ومراوغات رفض السلطان القبول بتغطية الادارة المحلية (25) القديمة بسلطته « ولماذا ينبغي علي تأييد قادة مغاربة كانوا قد سببوا سقوطي ؟ ولو أردت ذلك فلن أستطيع القيام به . ان الملكية المغربية قد أصبحت دستورية الآن . انها مسألة من اختصاص الحكومة ... » ، وذلك ما صرح به لمخاطبيه الفرنسيين (26) . وسيكون من الصعب معرفة هل تصرف محمد الخامس

قصدا أم نتيجة استحالة اتخاذ قرار . ان رفضه كفالة النخبة المحلية سيؤدي بسرعة ، كما سنرى ذلك فيما بعد ، الى انهيار ادارة الحماية وستقود الى شلال من التنازلات تكمل تحقيق استقلال شكلي . وان الحصول على هذه التنازلات كان سيكون أصعب لو لم يكن الشريك مشغول البال بسلامة رعاياه.

ان اعادة الاحتواء المباشر للنخبة المحلية كان سيتسبب في مصاعب مع جناح يسار الحركة الوطنية الذي كان يعلن عداءه للمؤسسة القبدالية . وقد اضطر القصر الى التردد زمنا طويلا قبل أن يتخذ قرارا . وفي نهاية المطاف ، بلا تبصر وحسب الظروف . ويبدو أنه قد شجع ، في البداية ، استعادة القواد القدماء دون أن يريد تشويه سمعته في أعين الوطنيين .

وبهذا الصدد، ان الحدث الأكثر دلالة قد كان هو التمثيل ثم القتل لثلاثة قواد، من أنصار السلطان بن عرفة القدامى الذين جاؤوا لتقديم ولائهم لمحمد الخامس لدى عودته من فرنسا، من طرف الجمهور أمام المشور يوم 19 نومبر 1955 (27). وكان القصر قد أعطى ، شفويا ، موافقته على قدومهم وفيما بعد ، سينشر بيانا موضحا أنه لم يقبل أبدا باستقبال القواد القدماء . وانتشر الخبر في كل البلاد ، وأدى ، في ظرف بضعة أيام ، الى تحطيم سلطة القواد ومرؤوسيهم الشيوخ والمقدمين . « واذا كان بعض القواد (28) ، الذين لهم موقع قوي في القبائل ، قد نجحوا في الحفاظ على سلطتهم . فستكفي اذن اهانات مثيرة ، في هذا البلد حيث الاحساس بالكرامة جد متطور ، لحملهم على الاستقالة . وستنهض ضدهم أقلية مدعومة من طرف الحزب (الاستقلال) ، وسيصبحون مهددين في ممتلكاتهم وحياتهم ومضطرين الى التنازل أو الرحيل » .

وسيعجل انهيار الادارة المحلية برفض السلطان تزكية خضوع المخازنية والكوم الذين يدعمون عمل الادارة الفرنسية وعددهم عشرون ألفا .

وان استحالة استعمال هذه الوحدات وعمليات الهروب العديدة ستؤدي الى ترار نقل مراقبتهم للسلطات المغربية في أسرع وقت .

وان رفض القصر للتعاون مع الحماية من أجل الحفاظ على البنيات الاجتماعية القائمة سيترك له حرية التصرف ليلعب لعبته في مرحلة اعادة بناء السلطات العمومية دون أن يتهم بالتواطؤ مع السلطة الاستعمارية القديمة . لقد أحس القصر انه من المستعجل أخذ بعض الضمانات ، ذلك ان ادارة الحماية ، بعد ترددات البداية ، قد عجلت في نقل سلطات الادارة المركزية التي أصبحت ، كما هو طبيعي ، بين أيدي النخبة البرجوازية للحركة الوطنية المتشبعة بالتعليم العصري للمدارس الفرنسية . وان القصر مهدد بأن يجد نفسه معزولا ومحروما « من وسائل العمل اذا ما انتظر وقتا طويلا . انه لا يقبل فكرة أن يرى الحزب الوطني يخلف البيروقراطية الممركزة للحماية ويراقب بذلك بلاد المخزن القديمة المكونة من المدن والسهول الغنية ، غير أنه وضع

رجالا وسياسة ستمكنه من استرجاع ما لم يتمكن تسلمه من يد المستعمر مباشرة . وانه لمن المعبر أن يكون اختيار السلطان لوزارة الداخلية قد وقع على القائد البربري السابق لحسن ليوسي الذي يرتبط به منذ زمن بعيد (29) . ان الجنرال ميريك قد بدأ يشك في أن السلطان يريد أن يستعيد السياسة البربرية للحماية لحسابه : « ... تحييد الجبل ثم استعماله لأغراض سياسية ... ان القائد لحسن سيكون جلاوي السلطان » (30) .

ولئن كان محمد الخامس يريد مراقبة تعيين القواد والحفاظ على صلاحياته بنية دعم اعادة تكوين النخبة المحلية فلا زال عليه أن ينتظر قبل تحقيق أهدافه . ان التبديلات الأولى قد تمت من أعلى . وعين العمال الذين أصبحوا ورثة رؤساء النواحي ثم القواد والباشاوات الذين يخلفون ، بالطبع ، رؤساء المناطق ورؤساء الدائرات في الحماية . وستأخذ العادة فيما يخص التعيينات المقبلة التي لن تكون دائما ذات قيمة مماثلة . وسيتم هكذا التخلي عن البنية الادارية القديمة التي تعهد بالمسؤوليات للنخبة المحلية التي لا تتقاضى أجرا بشكل رسمي . ان الاداريين الجدد موظفون يخلفون بشكل طبيعي موظفي المراقبة الفرنسية ويراكمون سلطاتهم القضائية وسلطات القواد القدامى .

وعلى الصعيد المحلي ان سيادة المناضلين السياسيين قد تأكدت منذ البداية . وتأسست ادارة جديدة بسرعة . وقد زود مناضلوا حزب الاستقلال وجيش التحرير ، المسؤولون عن التطهير ، الادارة بأغلب أعضائها . وما عدا بعض الاستثناءات تقريبا ، كان القواد الجدد غير مكيفين مع مهمتهم . انهم من أصل حضري وثقافة عصرية مزيلة أو تقليدية (31) بشكل ضيق ، وقد مارسوا مهنا ليس لها اعتبار بالنسبة للقرويين مثل مهن صغار التجار أو الحرفيين أو مصلحي الدراجات ، وليست لهم ، بالطبع ، روح السلطة التي تفرض نفسها في وجه رعايا خشينين (32) أحيانا . انهم يقيمون متضايقين في رموز سلطة المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية : سيارة الجيب والمكتب وجهاز الراديو والرجال المسلحون ، وخزنة الاسرار وصندوق الطوارىء، وفي الغالب يحتفظون باللباس التقليدي ويحاولون الاعتماد على اللجن والخلايا التي تضم البرجوازية الصغيرة من التجار أو الموظفين الذين يوجدون في الأرباض القروية ، انهم يجدون سندهم الأقوى في تنظيم الحزب وشعاراته ومفتشيه . ولكونهم محرومين من الجهاز الاداري القديم المكون من الشيوخ والمقدمين (33) فانهم يسعون الى خلق زبناء للتعويض عنهم في أسرع وقت . ولذلك فانهم يسرفون في الاستعمال السياسي للفوائد والفضائل التي تزودهم بها الادارة . وان هذا الموقف ، نظرا لرعونته ، قد سبب لهم اعداء أكثر مما جلب لهم أنصارا مخلصين واتهموا بعدم الكفاءة وبالروح الحزبية وبالاختلاسات

أحيانا . وبعد بضعة أشهر من عدم التفاهم المتبادل تتشوهت العلاقات بين القواد الجدد والسكان الموجودين تحت ادارتهم . ويصاب القواد بدورهم بخيبة أمل ويحس بعضهم أنه في المنفى ويفكر في التخلي أو الانطواء على النفس . وفي بعض الأماكن يكف القرويون عن طرح مشاكلهم وخلافاتهم أمام السلطة الادارية المحلية . زد على ذلك أن القواد سيجردون قريبا من سلطتهم القضائية ، وسيفقدون بنفس المناسبة أحد عوامل النفوذ ووسيلة أساسية للضغط على السكان .

ان حماس الاستقلال يخفي خطورة الوضعية . ففي المدن والبلدان الصغرى لبلاد المخزن القديمة تضمن خلايا حزب الاستقلال علاقة كافية بين السلطات والسكان . وعلى الصعيد الوطني ان الحياة السياسية الجديدة والمشاكل الدولية (لم يحصل بعد نهائيا على الاستقلال) تستأثر باهتمام النخبة السياسية . وعن جهل ، أو رغبة في معالجة المشاكل الأكثر استعجالا قد يذهب الى حد نفي مشاكل العالم القروي التي لا تكتشف من جديد الا في حالة وقوع أزمة . ومع ذلك ، فقد كان محمد الخامس أكثر اصغاء لردود فعل القرويين من القيادات العليا للأحزاب . فكان يستقبل الساخطين وينصت لشكاويهم ويتركهم ينصرفون وهم يشعرون أنه يفهم مشاكلهم الى حد الموافقة على عملهم لما يتظاهرون بالتمرد ضد مبادرات الرباط (34) .

ويظهر الملك للقرويين وكأنه سجين برجوازية جديدة تجهلهم وتحتقرهم. ان حاملي الشهادات من الأصل الحضري قد ورثوا الوظائف الادارية للحماية ومهامها السياسية دون أن تكون لديهم معرفة سوسيولوجية للبلاد . وبالنسبة اليهم ، يقاس الاستقلال بتسلقهم وبالفوائد التي يجنونها منه . وكل الذين لا يشاركونهم ارتياحهم أو آمالهم يشتبه في أن لهم ميولات للنظام الاستعماري تستحق العقاب . ان هيمنتهم على الادارة ترتكز ، وبعد الاستقلال بزمن طويل، على تأطير فرنسي على جانب من القوة . ان الآلة الادارية ، باستمرارها في تنفيذ البرامج التي هيأتها الحماية ، يعطي وهم الفعالية .

وفي الدار البيضاء استحوذت البرجوازية المغربية على الاقتصاد بسرعة أقل من سرعة استيلاء أبناء عمها من الرباط على الادارة . غير أن تقدمها باتجاه المسؤوليات يكتسي نفس الوضوح بالرغم من كونها ملزمة بمراعاة الدواليب المعقدة لقطاع تحتل فيه التجارة الخارجية ـ الموجودة بين يد الفرنسيين ـ حصة بتلك الأهمية .

وبالنسبة للقرويين ، ان نجاح هذه البرجوازية الجديدة لم يحمل أي حل لمشاكلهم ، وبرز سوء تفاهم أساسي . ان البوادي تتمنى الحصول على مدارس ومستوصفات وطرق مقابل مساهمتها الحاسمة في النضالات من أجل الاستقلال. وبدل رؤية فوائد التقدم التي تنتظرها فانها تسجل تدهور الجهاز الاداري

القائم وميلاد ضغوطات قانونية وجبائية جديدة يطبقها موظفون يجهلون الاعراف التي تنظم هذه المسائل منذ أزمنة قديمة . ان الموارد التقليدية التي كان الريف والمغرب الشرقي يجنيها من الهجرة الى الجزائر قد نضبت ، ولم تعد لجيوش الفرنسية والاسبانية تستقطب جنودا . وان القرويين لا يدركون دائما أسباب الأحداث الاجتماعية التي هم ضحيتها . لكن عندما يأتون للتعبير عن شكاويهم لدى الادارة فان عدم التفاهم تام وينمو الاستياء .

ان العوامل النفسية لها أهميتها هنا : فعندما يقوم أحد الأعيان القرويين، مدعوما من طرف نظرائه ، بتقديم طلب في أحد مكاتب مركز الناحية أو الرباط فانه يجد نفسه حيرانا أكثر من السابق . ان الموظف المغربي الذي يستقبله شاب في أغلب الاحيان ، يتكلم بالفرنسية ويتحرك بيسر بين رموز السلطة . وبسرعة يصل مخاطبه القروي الى الاحساس بالتضايق والى وعي عمامته وجلبابه وعربيته الدارجة ذات النبرة الأجشة أمام مخاطبه الذي تشهد ربطة عنقه على منافع الاستقلال . ويشرح له أن عليه أن ينتظر باسم التقدم والتخطيط والتصنيع ويلتزم بمجموعة من التقنينات يجهلها . وبشكل غريب ، ان الادارة الجديدة ، في أغلب الأحيان ، أكثر قانونية وأكثر تعلقا بالأوراق التي لا فائدة منها وأكثر تفرنسا من ادارة الحماية .

ولقد بلغ السيل الزبى لما جاء قضاة منتدبون (35) لاعادة النظر في القواعد العرفية لحل الخلافات ، باسم فصل السلط . ان احساسهم بأنهم محتقرون ومنسيون ومضايقون قد أدى بالقرويين الى حد الاعتقاد أن ثمة حقد على وجودهم نفسه . اليست هناك رغبة في جعلهم يهجرون تلك الجبال التي يستحيل زرعها وتلك السهول القاحلة وتلك الواحات المكتظة بالسكان للانضمام الى قطيع سكان مدن الصفيح الأكثر دناءة ، وفي هذا الكرب وعدم التفاهم لا يجدون استقبالا مألوفا الا لدى الملك وبعض الرجال السياسيين الذين يعلنون انتسابهم اليه . ان الملك يشكل جزءا من نفس العالم الذي ينتمون اليه . انه يلبس مثلهم ويريد التقدم ولكن باحتياط دون أن يمزق البوادي بتجارب تحديث متسرعة قد تستلزم تأطيرا سياسيا ديكتاتوريا .

ودون أخذ هذه العوامل النفسية بعين الاعتبار ، لا يمكن فهم محاولات التمرد (36) ـ باسم الملكية ـ التي هزت العالم القروي والبربري الذي خيب أمله المخزن الجديد . ان الاسواق التي شكلت البؤر الكبرى للدعاية ضد الحماية لا تخضع بعد لمراقبة رجال سلطة مفزوعين ، معزولين وغير لبقين. وان السلطة تعيش تحت رحمة الحوادث دون أن تكون هناك ، في البداية ، ارادة لاستغلال الوضعية من طرف الاعيان القدامى الذين لا زالوا مصدومين .

غير انه كان من المحتوم أن يفكر البعض في الاستفادة من الوضعية لنسف الاحتكار الذي كان يمارسه الاستقلال . وان تمرد عدي أوبيهي (37) في 1957 ،

هو أول علامة على ردود الفعل التي ستهز العالم القروي . ان عامل تافيلالت الذي عارض الحماية قد بقي ، مع ذلك ، مخلصا لأسلوب حكم القواد التقليديين. وقد رفض تنفيذ تعليمات وزير الداخلية الذي كان يريد أن يفرض عليه قوادا عصريين من قدماء تلاميذ ثانوية أزرو . وكان عدي أوبيهي يتهمهم بأنهم أجانب عن المنطقة وخاضعين لحزب الاستقلال. وكان يعتبر نفسه مفوض الملك في مقاطعته، وبفعل ذلك له صلاحية اختيار قواده بمفرده . وقد رفض محمد الخامس ادانته صراحة ، وفي يونيو 1956 أوصى العامل ووزير الداخلية بالبحث عن حل للتوفيق مع الحفاظ على مبدأ كون الرباط يجب أن تمارس حق المراقبة على التعيينات التي تقترحها الأقاليم . وانفجر النزاع بسبب عدم التوصل الى حل وسط .

وستبرز معارضات مماثلة ، في أوقات مختلفة ، في الريف والأطلس المتوسط . ولن تتمكن الحكومة من التغلب عليها الا بالاستعانة بالدعم المعنوي للملك وبمساعدة القوات المسلحة التي وضعت تحت مراقبته . ان المجال مفسوح لاحكام القبضة من جديد على السلطات المحلية (38) .

وكان مذهب حكومة البكاي هو تعيين قواد مقتدرين ومخلصين للعرش ويتمتعون بحسن القيادة في الاماكن الأكثر حساسية عندما تظهر العلامات الأولى للنزاع ، وبذلك يتم التخلي عن الاتحاد الوثيق بين أطر الحركة الوطنية والادارة المحلية الذي كان المذهب شبه الرسمي للعهود الأولى للاستقلال . ومنذ صيف 1957 ، فان المناضلين قد اندثروا تدريجيا أو سيتم عزلهم عما قريب لفائدة موظفي الادارة القديمة والمترجمين والمدرسين وقدماء العسكريين الذين يستجيبون أحسن بكثير للمقاييس الجديدة . وبما أنهم أحيانا في حاجة الى ان يتم نسيان ماضيهم ، فانهم سيكونون مخلصين للملك لا سيما أن هذا الأخير يزكيهم سياسيا .

ان الصراعات التي تلت الاستقلال تكرس فشل محاولة تكوين ادارة سياسية في خدمة حزب وتوضح كذلك نهاية سلطة الاعيان التقليديين وتصدع جهاز الحكم الموروث عن الحماية . وان التغييرات في تنظيم الادارة المحلية قد بدأت تعطي مفعولها مع مرور الزمن .

لقد فقدت اذن النخبة المحلية لعهد الحماية دورها السياسي خلال المرحلة الانتقالية . ان بعض القواد قد وضعوا تحت الاقامة المحروسة أو فروا الى الخارج ، لكن أغلبية قواد وباشوات الحماية الاربعمائة اكتفوا ، كما فعل مرؤوسوهم الشيوخ والمقدمين كذلك ، بالانسحاب الى أراضيهم والعيش فيها بسلام . وفي البداية ، وقعت اهانة بعض القواد من طرف ممثلي حزب الاستقلال أو جيش التحرير . ان هذه المرحلة من الشك لم تدم زمنا طويلا لانهم أصبحوا، بسرعة ، قادرين على تعبئة دعم أقاربهم المندمجين في الادارة الجديدة لفائدتهم. فغالبا ما نجحت النخبة المحلية بفضل علاقاتها مع الادارة الفرنسية في ادخال

أبنائها الى مدارس الحماية، وقد وقعت لهؤلاء الأولاد ، أحيانا، خلال دراساتهم الثانوية أو العالية ، مشاكل مع الشرطة الفرنسية بسبب نشاطاتهم الوطنية . واستعمل آباؤهم علاقاتهم لتجنيبهم معاملات مفرطة في الصرامة . وغداة الاستقلال ، أصبح هؤلاء الاولاد مندمجين في الادارة أو الجيش وتمكنوا ، بدورهم ، من التدخل لدى نظرائهم للحد من قسوة التطهير الذي يهدد بمس آبائهم .

ويقيم هؤلاء في أراضيهم وقد اهتم بعضهم باستثمارها حسب الطرق العصرية . وبفضل سلطتهم الاقتصادية استطاعوا كسب نفوذ جديد لا يرجع الى وظائفهم القديمة الا قليلا . وان صعوبات الاداريين المغاربة الجدد قد دفعت ، ببساطة ، السكان الى حد اللجوء اليهم واتخاذهم كحكام في النزاعات الخاصة .

ان تنحيتهم من السلطة المحلية لم تمس اذن وضعيتهم الاقتصادية . بل أكثر من ذلك ، فقد مكنتهم من قطف نصيب من السلطة الذي كان قد أفلت من يد الاداريين الجدد . وبفضل ذريتهم وتحالفاتهم العائلية أحتفظوا بعلاقات قريبة من الحكم بل وحتى داخل القصر نفسه بالنسبة للبعض منهم . وبفضل هذه الشبكات الغير شكلية كان في استطاعتهم التعريف برأيهم حول مجرى الاحداث وكانوا لا يحرمون نفسهم من ذلك . واستمروا في تتبع احداث الرباط عن كثب .

وعندما ستحاول السلطة المركزية توسيع القاعدة المحلية لادارتها من جديد ، ستسعى ، بالطبع ، الى ادماجهم من جديد في المحيط السياسي . لكن ، وكما كان الشأن عند الانتقال من السيبة الى الحماية ، ففي الغالب سيكون أولاد او ابناء اخوان القواد القدامي والشيوخ هم الذين سيشاركون في النظام الجديد للنخبة المحلية كاداريين او كمنتخبين .

(انتهى الفصل الأول)

(الفصل الأول من الجزء الأول من كتاب ريمي لوفو : الفلاح المغربي ، مدافع عن العرش ـ نشر مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ـ باريس 1976) .

الهـوامـش :

1 ـ بيدويل : المغرب تحت الحكم الاستعماري . الادارة الفرنسية للمناطق القبلية . 1912 ـ 1958، لندن ف. كاس 1973. ان الكاتب في نفس الوقت الذي يقدم تقييمة ايجابيا لنظام الحماية يعتبر مع ذلك ان نسبة هذا التأطير كانت اعلى من نسبة التأطير الانجليزي في السودان أو الجـزيـرة العـربيـة .

2 ـ ان العبارات العربية والبربرية وكذا مصدر الكلمات مفسرة في فهرست يوجد كملحق .

3 ـ انظر ميشوبيلير : الوثائق المغربية . باريس 1927 . المجلد 27 ص. 241 ـ 265 .

4 ـ انظر س. كنون : الجبل البربري . باريس 1929 .

5 ـ انظر ستيفان برنار : « المغرب 1943 ـ 1956 . النزاع الفرنسي ـ المغربي . بروكسيل، معهد السوسيولوجيا . الجامعة الحرة لبروكسيل 1963 . الجزء الثالث ص. 49 .

6 ـ انظر مثلا ا. الحليمي : « الاراضي المسقية والعالم القروي بتساوت الوسطى » مجلـة جغرافيا المغرب (الرباط) 11 ، 1967 ص 3 ـ 39 .

7 ـ باريس . منشورات المركز الوطني للبحث العلمي 1968 ، ص 84 .

8 ـ انظر ج. ل. مييج : المغرب وأوروبا ، باريس . المنشورات الجامعية لفرنسا 1962 . الجزء الثالث ص 127 ومـا بعـدهـا .

9 ـ ان نظام الأعيان المستعمل من طرف الحماية يصفه روبير مونطانيي في « البربر و المخزن في جنوب المغرب » باريس منشورات الكلن ، حيث يحلل ويفسر الكاتب ميكانيزمـات السيطرة على السلطة داخل القبائل . واذا كان تتفسيراته السوسيولوجية قابلة للنقاش فان عرضه للأحداث يبقى صالحا كوصف لوضعية تاريخية . وفي كتاب آخر « الثـورة في المغرب » باريس منشورات فرانس ـ أمبير 1953 ص 111 ـ 124 يبين الكاتب كيف أن الخضوع للمخزن ثم للحماية قد وطد وضعية سياسية محلية متحركة . ان النظام الذي أقيم ، بطبيعته محافظ على المراتب والتقاليد ولا يمكنه أن يتقبل التحولات الاجتماعيـة والسياسية دون خطر حدوث قطيعة . وان ج. لوكوز يعطي ، في مؤلفه : « الغرب ، الفلاحون والمعمرون » الرباط ، انفرامار 1964 ص 805 ـ 813 ، وصفا رائعا للوضعية الاقتصادية وللدور السياسي للأعيان القرويين في سهل غني على الساحل في نهاية الحماية .

10 ـ انظر س. برنار : « المغرب 1943 ـ 1956 النزاع الفرنسي ـ المغـربي » ، المصدر المذكور ، الجـزء الثالث ص 203 .

11 ـ انظر ر. مونطانيي « نشأة البروليتاريا المغربية » تحقيق جماعي انجز من سنة 1948 الى 1950 . باريس . بيروني (1952) . وكان ر. مونطانيي يرى في البروليتاريا « قوة ثالثة » بين المدن الوطنية والبوادي التي كان يصفها بالفوضوية .

12 ـ انظر ا. ديران : « الوجيز في القانون العام المغربي » باريس . المكتبة العامة للقانون والقضاء ، 1955 ص 155 ـ 167 .

13 ـ نشرة سرية ، بتاريخ 19 يونيو 1952 ، موجهة من الوزير المفوض الى رؤساء المناطق حول التنظيم الاداري القروي . ان الجماعات التي انشئت بموجب ظهير 6 يوليوز 1951 كان لها أولا أساس عرقي ، وكانت صلاحياتها تمتد « حسب تعابير منشور التنفيذ ، المؤرخ ب 19 يونيو 1952 « الى كل اعضاء تجمع معين » . ومع ذلك كان هذا النص يتوقع تطورا : « فبالرغم من كون الجماعات مماثلة في جوهرها للبلديات أو للجن المراكز ، فانها لا زالت تطبق على مجموعة عرقية . ان سيرها سيؤدي مع ذلك الى تحديـدات ترابيـة والى الاقرار بملك خاص . وسيعجل ، دون شك ، باتحلال مفهوم القرابة ، الذي بدأ ، واستبداله بمفهوم الاقليمية . وعندما سينتهي هذا التطور ستكون الجماعات قد أصبحت قرى حقيقيـة » .

14 ـ « المشاكل المغربية في خريف 1951 ، 30 شتمبر 1951

15 ـ نفس ، ص 3

16 ـ نفس المصدر ، ص 8

17 ـ نفس المصدر ، ص 9

18 ـ نفس المصدر ، ص 16

19 ـ نفس المصدر ، ص 21 ـ 22

20 ـ مذكرة موجهة الى المقيم العام بتاريخ 9 فبراير 1955 .

21 ـ ان نزعة المحافظة لدى ادارة المراقبة وتحفظاتها حول التخلي عن جزء صغير من سلطتها كانت لها على الاقل نفس التأثير الذي كان لمناورات القواد الذين لم يكن من الممكن تفويض سلطتهم بعد تدخلهم ضد القصر .

22 ـ س. مارتيل : « الجماعة الادارية ، مرحلة في التطور الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي للقبائل البربرية بالاطلس الكبير » . بحث تدريب 1954 .

23 ـ ج. كولو : « الفلاحين المغاربة » ، مصدر مذكور ص 87 ، س. برنار ، « المغرب 1943 ـ 1956 . النزاع الفرنسي ـ المغربي » مصدر مذكور الجزء الثالث ، ص 61 .

24 ـ « تقرير الجنرال ميريك » المدير العام للداخلية ، بتاريخ 15 يوليوز 1956 ، ص 10 ، التشديد في النص .

25 ـ اذا كان محمد الخامس قد رفض تزكية القواد القدماء ، فانه قد قبل في نفس الوقت ، بطلب من المندوب السامي أ. ب. دييوا ، استقبال وفد من المعمرين يقوده س. اكوتوريي رئيس الغرفة الفلاحية لمكناس وأحد المسؤولين الرئيسيين عن نفيه سنة 1953 .

26 ـ تقرير الجنرال ميريك ، ص 25 .

27 ـ أنظر ل. ج. ديكلو و ج. ديفينيو و ج. لوكا : « الوطنيات المغرب ـ عربية » باريس مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية 1966 ص 39 .

28 ـ تقرير الجنرال ميريك ، ص 25 .

29 ـ قائد قديم دايت يوسي املاكا منذ 1925 وقد تم عزله من طرف الحماية في شتمبر 1953 لانه عارض نفي محمد الخامس . وقد كان للقائد لحسن تأثير كبير في الاطلس المتوسط ، ومنذ 1940 اقام علاقات مع القصر وحزب الاستقلال . وسيقاوم عمل الباشا الكلاوي بين قواد الاطلس المتوسط .

30 ـ تقرير الجنرال ميريك ، ص 32 ـ 33 .

31 ـ كان يوجد عدد من الفقهاء . لكن نسبة الاميين كانت مرتفعة ، خصوصا بين القواد المنحدرين من جيش التحرير .

32 ـ ولقد صاحب تعيينهم بعض البلبلة : ففي ناحية تازة وجد ضابط الشؤون الاهلية ، سنة 1956 ، نفسه أمام ثلاثة قواد عند تسليم سلطاته : القائد القديم الذي لم تتم تنحيته بعد والذي لم يعد يغادر بيته ، وفقيه قديم متخرج من القرويين ومعين من طرف العامل وابن قائد قديم ، تمت تصفيته من طرف الحماية ، لم ينجح في انتزاع الاعتراف الظهير الذي عينه . وسيتم انتخاب هذا الاخير رئيسا للجماعة القروية سنة 1960 .

33 ـ ان القدماء قدانهوا مهامهم في نفس الوقت مع قواد الحماية ولن يتم تعويضهم الا بعد مرور زمن طويل .

34 ـ انظر التفصيلات المتعلقة بتمرد عدي أوبيهي ص 23 ـ 24 .

35 ـ يعينهم الملك ، وجاءوا لممارسة السلطة القضائية التي كانت تعود سابقا الى القواد والباشوات .

36 ـ انظر : كيلنر « نماذج للثورة القبلية بالمغرب » في ب. ج. فاطيطيوكيس ، الثورة في الشرق الاوسط ودراسة حالات أخرى . لندن اند انواين 1912 ص 120 ـ 145 و « الاستقلال في الاطلس المتوسط والكبير » جريدة الشر ق الاطلس صيف 1957 ص 236 ـ 252 .

37 ـ ان تمرد عدي أوبيهي من آخر التظاهرات من النوع الاقطاعي لكنها مستعملة كوسيلة للضغط على الحزب الوحيد . ان النزاع حول تعيينات القواد لم يكن الا ذريعة لوقوع مواجهة لا مفر منها بين مفهومين متعارضين للسلطة .

38 ـ انظر ل. ج. ديكلو ، و ج. ديفينيو و ج. لوكا « الوطنيات المغرب ـ عربية » مصدر مذكور ص. 40 .

هـرم السلطـــة بالسعـوديـــة

فـلـيـب رونـــدو
تعـريب : لحسن والحـاج

ان احتلال المسجد الحرام المكي يوم 20 نونبر 1979 من طرف بضع مئات من المتمردين وصفتهم السلطات فورا بأنهم « خارجون عن الدين » قد طرح ، خارج البلاد ، عـدة تساؤلات حول استقرار النظام السعودي ، في الوقت الذي تعمل فيه الثورة الايرانية للحفاظ على جو مضطرب في منطقة الخليج . بالفعل ، لقد قام هؤلاء الرجال الذين قيل عنهم انهم أتوا من قبائل عتيبة ودواسر (بنجد) ؛ وقحطان (على الحدود مع اليمن الشمالية). وقبيلة مثير (بين نجد والاحساء) ، لقد قاوموا قوات الحرس الوطني ثم الجيش تحت امرة الجهيمان بـن سيف آل عتيبـــة وتلبية لدعوة محمد بن عبد الله القحطاني الذي قـدم على أنـــه « المهدي المنتظر » . وقد استمرت مقاومة المتمردين هؤلاء عدة أيام قبل اخضاعهم حوالي 4 دجنبر . وقد اضطر الامير عبد الله ابن عبد العزيز ، قائد الحرس الوطني ، الى ترك أمر تسييـــر العمليات الاخيرة للامير بن سلطان وزير الدفاع ونايف وزيـــر الداخلية ، كما أخذ ولي العهد ، الامير الفهد العائد من تونس حيث انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر ، زمام الامور مباشرة مـن جـدة .

تؤكد الاجراءات الاولى التي سبقت بقليل اعدام ما يقرب من 60 من المحكوم عليهم بالاعدام في الساحات العمومية لثماني مدن الاكثر أهمية في العربية السعودية ، تؤكد الخطورة ، التي تكتسيها في عين الرياض ، تلك الاحداث الدامية التي لم يستطع الحكم لا توقعها ولا اجهاضها بسرعة : لقد اضطر الامير فواز ابن عبد العزيز ، أخ الملك خالد ، الى التخلي عن منصبـه كحاكـم لمكة ، كما تخلى عن مناصبهما الجنرالان مديـر الامن العـام ورئيس الاركان العامة للجيش وكذا بالنسبـة لرائدي القـوات البرية والجوية . ولم تفت الصحافة الدولية الكبرى الاشارة الى

الخلافات العميقة التي تعيشها العائلة المالكة والى تقلص السلطة نتيجة لذلك ، مرددة في ذلك شاعات منتشرة بشكل مستمر . غير أن التساؤل اليوم حول العربية السعودية يعني قبل كل شيء معرفة أكبر للرجال المتحكمين في مصيرها باقتسامهم مسؤوليات الحكم الذي تبدو دراسته معقدة خاصة وأن القوى الفاعلة فيه يستعصي للملاحظ تقييمها من الخارج (1) .

العائلة المالكة وطريقة حكمها :

كانت عشيرة آل سعود منذ البداية (ويرجع تاريخها المعروف الى القرن (الثامن عشر) تعمل على توسيع نطاق نفوذها وذلك عن طريق اقامة تحالفات مبنية على علاقات زواجية (2) ، وان لم يتأكد بعد بشكل مطلق أن مؤسس الدولة محمد ابن سعود قد تزوج من بنت المصلح محمد ابن عبد الوهاب (3) ، فمن المؤكد أن عائلة آل سعود قد ارتبطت زواجيا بعائلة الشيوخ أبناء وحفدة ذريته ، ولم يفت عبد العزيز ، بن عبد الرحمان بن سعود أن ينيط برجال الدين الوهابيين الكبار ، الدور اللائق بهم في النظام ، وذلك مع ارتكازه لأسباب سياسية على أهم القبائل . هكذا احتل زعماء الشيوخ منصبي المفتي والقاضي الأعلى للملكة طوال حكم ابن سعود (4) أي من 1902 الى 1953 ، وان كان الشيوخ يسيطرون على هيئة العلماء فقد كان بامكانهم احتلال مناصب دنيوية (وقتية) ، وبالخصوص داخل الحكومة (التعليم العالي العدل والفلاحة) أو داخل الادارات (على رأس الأمن العام مثلا بعد قضية مكة . وقد كانت أم الملك فيصل كذلك من عائلة الشيوخ .

ومن ضمن العائلات الأخرى الموالية لآل سعود ، تحتل عائلتا آل جيلوبي وآل سديري المكانة الأولى ، فالجيلوبيون المنحدرون من الابن الأصغر لآل سعود والذين شاركوا بفعالية الى جانب عبد العزيز في انشاء المملكة (وكذلك حين احتلال الرياض في 1902) يراقبون الجزء الشرقي للعربية السعودية . أما السديريون فهم يحتلون أراضي شاسعة شمال وشمال شرقي الرياض . ولقد أصبح اليوم نفوذهم حاسما عن طريق ولي العهد الأمير فهد واخوته (عشيرة أو جماعة « السديريين السبعة ») ، ويبرر هذا النفوذ اخلاصهم والخدمات التي يؤدونها بمثابرة فضلا عن العلاقات الزواجية (5) التي تربطهم بالأسر المالكة . وهناك عشائر أخرى كآل الثنيان وآل الرشيد (الذين كانوا يعتبرون خصوما لآل سعود) ساهمت بواسطة العلاقات الزواجية في نسج تلك الشبكة المعقدة من العلاقات العائلية والقبائلية والسياسية التي تتميز بها السلطة السعودية .

وذرية الملك عبد العزيز بن سعود (*) المعروفة الى حد ما اليوم تتراوح بين 37 و 39 ابنا « شرعيا » ، 32 منهم على قيد الحياة ، وهم من 14 أما . واذا أضفنا الى هؤلاء ذرية عشرة اخوة له ، فقد يصل عدد اعضاء عشيرة

آل سعود الى 3500 شخصا رجالا ونساء ، 150 منهم تقريبا يحتلون مناصب رسمية أو هامة ، 20 منها تقريبا تشكل المركز الحقيقي للقرار (6) .

تأسست المملكة العربية السعودية على أساس احترام قواعد المجتمع الاسلامي بمعناها الدقيق (القرآن هو الدستور) ؛ تمارس سلطة الدولة بواسطة حكومة يراسها الملك اجباريا منذ نونبر 1964 وينوب عنه ولي العهد (الأمير فهد الآن) . وهناك في حكومة الملك خالد منصب النائب الثاني للوزير الأول ويحتله الأمير عبد الله .

بيد أن على جمع أولي الأمر ان يتدخلوا في حالة ازمة خطيرة . فهذا الجمع المكون من حوالي المائة من الأمراء (الزعماء الوقتيون) وحوالي الستين من العلماء (الزعماء الدينيون) له صلاحية اتخاذ القرارات باسم الأمة في حالات معينة بهذا الشكل من المشاورة وبالاضافة الى الاستقبالات العمومية التقليدية تحتفظ « الدولة » على علاقات بالشعب دون أن تحد من السلطة التقريرية المطلقة للملك (7) .

وهناك أيضا ، مجلس خاص (8) يمكنه مساعدة العاهل بانتظام عند اتخاذ القرارات الخطيرة ، ويضم اليوم حول الملك خالد كلا من الأمراء محمد (الابن الأكبر لعبد العزيز) ، وفهد وعبد الله وسلطان وعبد المحسن بن عبد العزيز محافظ المدينة .

وهذه الممارسة التقليدية « للمشاورة » تجعل العربية السعودية رغم المظاهر تحت قيادة جماعية لا بيد رجل واحد . لن نخطىء اذن اذا أكدنا ان أي تغيير سياسي عنيفا كان أم بطيئا (6) سيورط كل الأسرة الماسكة بزمام الأمور ، غير ان ما لا يمكن تأكيده هو ما اذا كانت ضغوط العصرنة (أو التحديث) والتغييرات التي يشهدها المجتمع ستترك « التيوقراطية البدوية » بلا تغيير . فمصير العربية السعودية متوقف فاليوم اكثر من أي وقت مضى على ما اذا كان حاكموها سيعون هذا التغيير والمخاطر التي ينطوي عليها .

خالد بن عبد العزيز ملك العربية السعودية :

في 25 مارس 1975 ، بعد مرور ساعات قليلة على مقتل الملك فيصل ، خلف خالد بن عبد العزيز أخاه بموافقة أمراء الأسرة المالكة الذين عينوه وليا للعهد في 29 مارس 1965 . وهكذا طبق قانون الوراثة غير المكتوب والذي سنه والده ابن سعود ، والذي يولي العرش مبدئيا أبناءه من الأكبر الى الأصغر سنا (وقد تخلى أو أبعد من الخلافة محمد وهو الاكبر سنا من خالد والمعروف « بالغضوب » . وقد ادهشت القلوب تلك الظروف المأساوية التي قتل فيها الملك فيصل وهو في ذروة الحكم . أما القاتل فانه ينتمي من جهة أمه الى عشيرة آل رشيد ، وأخوه خالد بن مساعد وقد أدى سابقا حياته ثمنا لمعارضته العنيفة للقصر ، وهذه العملية مشجعة من الخارج كانت أم لا ، لا ندري اذا

تشجير ذرية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان بن سعود

عبد العزيز بن عبد الرحمان بن سعود 1932 ـ 1953

ثلاثة اخوة على قيد الحياة:
- أحمد
- عبد الرحمان
- مساعد

14 زوجة منهن:

فهدة بنت عاصي الشريم
- عبد الله (1923) رئيس الحرس الوطني

حاسة بنت أحمد السديري
- فهد (1921) ولي العهد
- سلطان (1924) وزير الدفاع
- عبد الرحمان (1926)
- نايف (1933) وزير الداخلية
- تركي (1934)
- سلمان (1936) محافظ الرياض
- أحمد (1937) نائب وزير الداخلية

جوهرة بنت مساعد الجيلوبي
- محمد
- **خالد** 1975

ترفة بنت آل شيخ
- **فيصل** 1964 ← 1975

ثلاث زوجات:

عفت آل الثنيان
- محمد (1937)
- سعود (1941) وزير الخارجية
- عبد الرحمان 1942 رئيس المدرعات
- بندر (الطيران)
- تركي (1945) رئيس الاستخبارات.

مونة بنت تركي الجيلوبي
- خالد (1941) محافظ عسير
- سعد (1942)

سلطانة بنت احمد السديري
- عبد الله (1923)

وادة بنت حزام
- **سعود** 1953 ـ 1964

ملاحظة: (بالخط الغليظ الملوك وتواريخ حكمهم، وبالرفيع تواريخ ازدياد الامراء)

كانت تشير الى انقلاب أوسع أم تعبير عن « جنون استعاري » لأمير شاب ؟ (9)

وبالنسبة لخالد ، البالغ من العمر آنذاك 62 عاما (إزداد بالرياض عام 1913) ، كانت الصدمة عنيفة خاصة وأنه كان منذ صغر سنه يعيش تحت ظل أخيه (يكبره بسبع سنوات) ويكن له حبا خاصا . وينتمي خالد من جهة أمه الى عشيرة آل الجيلوبي . وقد رباه العلماء في ظل التعاليم الصارمة للقرآن كما انه تابع بشوق واعجاب انجازات أبيه الذي كان يحرب بجانبه الفيصل منذ ذلك الوقت . وقد شارك خالد بنفسه في الحملات الأخيرة ضد الهاشميين في عسير والحجاز التي انتهت باحتلال مكة وجدة سنة 1925 ، بعد ما قام بأمر من عبد العزيز بزيارات كثيرة للقبائل البدوية ليسمع مطالبها ويسوي خلافاتها . وجزاء له على هذا العمل ، ولاه ابن سعود مسؤولية امارة مكة . وهكذا واجه خالد وهو شاب صعوبات ممارسة الحكم الذي لم يرقه كثيرا ، وفي 1932 كلف بمهمة تسوية الخلاف السعودي – اليمني والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الطائف المحددة للحدود الجديدة في ماي 1934 . ثم أصبح نائبا لفيصل في 1934 ، وكان آنذاك يرأس القوات العسكرية لناحية حامي ، وقد رافقه بعد ذلك في 1939 الى لندن حيث انعقد مؤتمر عن فلسطين .

وقد أكد لخالد اكتشافه بهذه المناسبة للعالم الحديث ، صحة عزمه على الابتعاد عن السياسة ، وهكذا شارك البدويين في حياتهم الى غاية 1960 حيث انشغل أساسا باستمرار اراضيهم ، وهذا الاعتزال الطويل الذي أختاره لنفسه ليعيش بعيدا عن دسائس القصر ، فضلا عن الارتياح الذي وجده فيه ، مكنه من اكتساب تقدير زعماء القبائل الكبيرة التي يحلو له مشاركتها حياتها القاسية . وقد أصبح الأمير خالد هو « الحكيم » لما عرف عنه من استماع جيد للناس وتواضعه رغم مرتبته ومعرفته العميقة للنصوص الدينية التي اكتسبها بفضل العلماء الذين أشرفوا على تربيته . ويثير تصرفه هذا ، الانتباه ، خاصة وأن حياة بعض الأمراء الآخرين هي محط انتقادات من طرف الوهابيين المتشددين . وقد اضطر الامير خالد الى ترك حياة الرحال منذ أن عينه الملك سعود (10) نائبا لرئيس الوزراء في 14 يونيو 1960 بحيث ان مهمة الرئاسة تعود له في حالة غياب الملك فيصل . وقد احتفظ بهذا المنصب في الحكومة التي شكلها الفيصل في 31 اكتوبر 1962 بعد ابعاد «الأمراء الاحرار» (11) ليلعب دورا لا يخلو من أهمية في اعادة القوة للسلطة الملكية الضعيفة . وخالد نفسه بعد استشارته للعلماء هو الذي جعل مجلس الوزراء يصادق في 2 نوفمبر 1964 على مرسوم عزل الملك سعود ليعتلي فيصل عرش العربية السعودية . وفي مارس 1965 عين خالد اذن رسميا وليا للعهد باقتراح من فيصل وباجماع العائلة الضروري تقليديا .

وقد أعطت النشاطات الكثيرة للملك فيصل وتنقلاته المختلفة الى

الخارج حرية كبيرة في التصرف للأمير خالد الذي كان عليه ان ينوب عنه ويقوم بمهام رسمية متعددة . ولم تك لمن عدوته وصفوه تلك المحاولات (ديسمبر 1966 وابريل 1967) التي أعلن اتحاد شعب الجزيرة العربية مسؤوليته عنها ، ولا المؤامرات العسكرية (يونيو 1967) التي كانت تستهدف اقامة الجمهورية ، ولا القلاقل ذات الطابع الاقليمي المتعددة (ناحية الشمال الشرقي) . غير ان مشاكل صحية خطيرة اخذت منذ ذلك الوقت تحد من نشاطاته ، كما ان نوبات اكثر فاكثر خطورة تشير الى ضعف صحة خالد كثيرا ما ستبعده عن الشؤون العامة بعد ما اصبح ملكا . ومن المفارقات ان ابتعاده الاجباري هذا سيزيد سلطته قوة وخاصة في اوساط عائلته التي لا تتمالك عن اظهار التوترات الداخلية الناتجة احيانا عن خلافات حول السياسة الخارجية .

ان كان الملك خالد لا يمارس الحكم فعليا تاركا بذلك الأمر بيد الأمير فهد فانه يتمتع بسلطة معترف بها على أعله للعبه دور الحكم (بفتح الكاف) الأعلى . بيد ان الملك يبقى هو الوقاء الأهم لدولة قد تكون الأحداث الاخيرة لمكة زعزعتها وذلك لان خالدا يعرف رعيته معرفة عميقة ولأنه يتمتع باحترام القبائل لما عرف عن حياته من استقامة ، كما انه متشبث بالمشاورة – في قمة الهرم – والى متى – ؟ يبقى الملك خالد هو الضامن للانسجام بين الأمراء ، ذلك الانسجام الذي يتعرض كثيرا للخطر . لكن الذي لا يمكن تأكيده هو وما اذا كان هذا الانسجام سيبقى ان حاول أمير اعتلى على العرش بشكل عادي محاباة عشيرته . في هذه الحالة سيتعرض التوازن القائم بين الماسكين بمقاليد الحكم للـزوال :

فهد بن عبـد العـزيـز :

ولي العهد ورئيس عشيرة آل السديري .

لا يملك الملك خالد القوة الجسدية ليمارس الحكم وحده ، فأخوه الأصغر (الثاني البكر) الأمير فهد الذي عين وليا للعهد اثر وفاة الملك فيصل (12) هو الذي يمارس الجانب الفعلي للحكم . هذا الواقع هو الذي سمح باعتبار الملكية السعودية « ثنائية الراس » . ازداد الأمير فهد في 1921 وهو الابن السابع لعبد العزيز من حاسة بنت رئيس بدوي كبير لقبيلة آل سديري . صادف دخوله للحياة السياسية النشيطة تعيينه في 1958 من طرف الملك سعود على راس وزارة التربية الوطنية حيث قضى سنتين . وفي 1960 عند ما وقع نزاع خطير بين سعود وفيصل اختار بصواب مساندة الثاني ، مع ان هذا استقال من منصبه كوزير أول ليترك التيار « التقدمي » للامير طلال يشكل حكومة عابرة . ثم عاد الى وظيفة رسمية في 1962 عند ما كلفه الفيصل العائد الى الحكم على رأس وزارة الداخلية (13) جزاء له على وفائه . ومنذ ذلك التاريخ لم يفتا نفوذه يتصاعد ، فعينه الملك فيصل في 17 اكتوبر 1967 نائبا ثانيا لرئيس الحكومة.

وبتواز مع ذلك مكنته عضويته في عدة هيآت ادارية كالمجالس الوطنية للمحروقات والجامعات والأمن ولجنة مكة للحج ، مكنته من مراقبة الانشطة الرئيسية للبلاد .

وهذه المكانة المرموقة في النظام المولوي السعودي التي حاز عليها والفيصل ما يزال على قيد الحياة دفعت بعض الملاحظين الى اعطائه الأولوية فيما يرجع لخلافة فيصل وخاصة ان الملك كان يشارك الأمير عدة أفكار اصلاحية ، لا يتردد هذا الأخير في نشرها على نطاق واسع . وبقدر ما كان له نفوذ في الداخل كان الفهد حريصا على تكثيف اتصالاته بالخارج . وهكذا استقبلته فرنسا في اكتوبر 1967 ، غير ان صداقاته المتينة توجد بالولايات المتحدة منذ زيارته لها في يونيو 1974 (14) . انه رجل يحب ربط الصلات ويعرف كيف يتوصل الى الحل الوسط ، له علاقات متكافئة مع شركائه العرب محافظين وتقدميين . ولقد مكنه تعيينه وليا للعهد إثر وفاة الفيصل في مارس 1975 ، ثم تعيينه مباشرة بعده نائبا أولا لرئيس الحكومة ، مكنه من كسب سلطات رسمية واسعة النطاق . فان كان الملك خالد بن عبد العزيز يحكم البلاد فان الفهد هو الذي يحدد السياسة العامة للمملكة طبقا لاجماع العائلة المالكة . بيد ان سلطة هذا الأخير تكون أحيانا موضع التساؤل ، وهذا اذا صدقنا بعض الأخبار التي تشير في ابريل 1979 الى منفى طوعي بالخارج دام عدة أسابيع (15) والتوترات الحقيقية أو المزعومة التي تنشأ دوريا بين الأمراء الماسكين بزمام الأمور ، يبدو أن مصدرها هو الحزم الذي يعالج به ولي العهد بعض الخطوط الكبرى للسياسة النفطية أو الخارجية .

وقد توجهت أولى اهتمامات الفهد في 1975 الى تهدئة بعض الحروب الكامنة مع العراق ثم ايران ذات السلطان المقلق والى تسوية نزاعات أقليمية (مع اليمن الجنوبية في مارس 1976 والامارات العربية المتحدة وعمان (بضم العين).

ومع تسخيره للعلاقات المتميزة التي تربط العربية السعودية بالولايات المتحدة ، واستعماله بحذق لوسائل الضغط التي يعطيها اياه البترول ، يرى الأمير أنه من الضروري ايجاد حل للنزاع الاسرائيلي ـ العربي يحترم قبل كل شيء حقوق الفلسطينيين ويسترجع القدس العربية ، وقد كان في البداية جد متحفظ ازاء مبادرة أنور السادات متجنبا ادانتها ، كما انه لعب دورا ملطفا خلال قمة بغداد التي ضمت في نوفمبر 1978 البلدان العربية المناهضة لمسلسل السلم المنفرد . وان كان الأمير الى جانب الشيخ يماني يساند سياسة المرونة في ميدان الانتاج والانسجام فيما يخص أسعار النفط في اطار التشاور بين دول الأوبيب (16) ، فانه مع ذلك غير مستعد لترك مسؤولية تأمين تزويد الغرب تقع على عاتق الولايات المتحدة .

ان أهمية الفهد لا تنحصر في شخصيته ، ولكنها تعود كذلك لكونه أكبر

الابناء السبعة الذين أنجبتهم لعبد العزيز حاسة بنت أحمد السديري ، التي عملت طوال حياتها (توفيت في 1909) علي ضمان الانسجام داخل العشيرة . ان الاخوة الستة للفهد يقتسمون بالفعل مناصب هامة في الدولة . فسلطان ، وزير الدفاع والطيران يتحكم في قوات مسلحة ما تزال قليلة (45 الف رجل) بدن طاقتها البشرية (منتظر أن تصل الى 200 الف رجل) وتجهيزها يكبران بلا انقطاع . يعتبر سلطان خليفة لفهد ، كما أن له علاقات متينه في الولايات المتحدة ، مما جعله يبدو مطالبا مجدا بالخلافة . اما عبد الرحمان فانه منشغل بالأعمال على غرار محمد الابن الثاني لفهد . الثالث وهو الأمير نايف مكلف بوزارة الداخلية والأمن الداخلي وحراس الشواطىء . اما الرابع وهو التركي فانه نظرا لسلوك له خلال اقامته بالولايات المتحدة فقد اعتبره أهله مستوجبا للوم ، لذا تم ابعاده من منصب نائب وزير الدفاع ، ومنذ ذلك الوقت وهو شبه مغضوب عليه . اما سلمان فانه على رأس عمالة الرياض الهامة ، حيث يستعد ، حسب العادة الجارية ، لمسؤوليات أهم ، والأخير ، أحمد فبعد أن كان نائبا لمحافظ مكة ، فهو الآن نائبا لوزير الداخلية ، وأصبح لذلك مكلفا بصفة خاصة بمهام الشرطة والأمن الداخلي .

وهذه العشيرة الملتفة حول الفهد ، تربطها شبكة من العلاقات بالادارة العليا وبالاعمال ، بفضل شخصيات جد مخلصة لها . ان هذه العشيرة بفضل تضامن محرر (بفتح الراء الاولى) الى حد ما من الولاءات التقليدية للقبائل ، وبفضل اقتسامها لجزء هام من مسؤوليات ضمان الأمن ، قد تشكل روح التيار « التحديثي » أو « التطوري » للملكة ، فأعضاء العشيرة متفتحون على الغرب ومتساهلون فيما يخص الدين رغم تشبثهم بتعاليم الاسلام مما يجلب لهم عطف الجيل المكون بنفس المدرسة . لهذا السبب جزئيا ، ولوعيهم بأسبقية القوة الاقتصادية في العالم الحالي (17) جعلوا « التقليديين » يعادونهم ، هؤلاء الذين قد يكون الأمير عبد الله بن عبد العزيز زعيما لهم .

عبد الله بن عبد العزيز
صاحب المقام الثالث في المملكة .

ازداد الامير عبد الله ، الابن الثامن (18) للملك عبد العزيز بالرياض في 1923 . عبد الله الذي ليس له أخ صغير ، ينتمي من جهة أمه بنت عاصي ال شريم الى قبيلة آل شمر (بفتح الشين وفتح الميم وتشديدها) المهتاجة ، وهذا تجدر الاشارة اليه لأن آل شمر الذين يشكلون احدى أهم قبائل بل ربما أهم قبيلة في شمال نجد ، كانوا قد ساندوا لمدة طويلة آل الرشيد القادمين من جبل شمر بسلاحهم والذين عارضوا بشدة احتلال آل سعود لشبه الجزيرة العربية . ولم يرضخ آل شمر لآل سعود الا بعد 1921 بعد صراع شديد عرف عدة مغامرات . وآل شمر هم كذلك من الذين استطاعوا الحفاظ الى غاية

فجر القرن العشرين على أكبر قدر من عادات أجدادهم الذين عاشـوا بدايـة الاسلام وهذا رغم التحديث والاستقرار المفروضين على القبائل . وآل شمر ، فضلا ، عن كونهم يعتبرون الآن حماة للتقاليد ومتشبثين بالقيم البدوية ، لهم تأثير مؤكد على القبائل الأخرى .

اننا لا نعرف عن شباب عبد الله الا القليل ، اللهم ، الا كونه على غرار خالد ، ترعرع في أحضان العلماء في اطار احترام كبير لتعاليم القرآن ، غير أنه على خلافه تكون تكوينا عسكريا متينا في اطار احتكاكه مع القبائل . بيد أن تحفظا طبيعيا ناتجا عن افتقاره بالخصوص الى الفصاحة اللازمة ، لا يحصن احتلاله للمواقع الأولى ، ومع ذلك لا يمكن اعتبار هذا التحفظ ضعفا للشخصية.

في 1962 ، ومع عودة خالد الى قيادة شؤون الدولة ، أنيطت بعبد الله مسؤولية تقوية الحرس الوطني ، ذلك الجناح المستقل عن الجيش ، والذي يستقطب رجالا من أوساط قبائل نجد ، ويحمي تقاليد « الاخوان » (19) ، كما أن مهمته الاولى هي الدفاع عن العرش . هذا الجناح الذي يطلق عليه اسم « الجيش الأبيض » برهن لأول مرة عن ولائه في يونيو 1969 عند ما قام باحباط وقمـع المؤامرة العسكرية ، التي قد تكون انطلقت من القاعدة العسكرية بظهران . ساهم الحرس في حملة الحفاظ على الأمن التي أدت الى تدمير عدة تنظيمـات سرية للمعارضين وخاصة في شرق البلاد حيث يشكل تراكم العمـال (فـي استغلال النفط) الى جانب الشيعيين مصدر قلق دائم للحكم . وربما قد تكون الامور وصلت بين سبتمبر وأكتوبر 1970 الى درجة تطويق منطقـة القطيف والأحساء من طرف قوات عبد الله لتهدئتها » .

الحرس الوطني الذي تم تدعيمه سنة بعد سنة بالرجال والعتاد يضم رسميا (21) حوالي 25 ألف رجل موزعين على ما يقرب من عشرين فيلقا تمتلك سيارات حربية . وفي الحقيقة يمكن اعتبار أن هناك 35 ألف رجل مجهزيـن بأحسن وسائل النقل والاتصال مما يجعلهم قادرين على التحرك السريع كما أنهم يتمتعون بعتاد مهم . ان الظروف التي احاطت بحدث احتلال مكة في نوفمبر 1979 ، والقضاء على المتمردين ، برغم عدم معرفتها بدقة ، قـد شككت شيئا ما في فعالية هذه الكتيبة من الدفاع . غير ان بطء العملية وحجم ضحاياها يمكن ارجاعهما الى غياب الامير عبد الله الذي كان حينئذ بالمغرب والى عدم جدوى الوسائل المستعملة لاخضاع « الخونة » والى انتماء عدد كبير لقبيلتي عتيبة ودواسر بنجد ، بالاضافة الى حرمة هؤلاء بقدسية هذا المكان .

وهذه الصفحة الدموية في تاريخ العربية السعودية ، والتي أبانت عـن ضعف جهاز الأمن الداخلي للدولة ، قد تكون زادت الخلافات المشهورة بين عبد الله وسلطان حدة .والأول الذي عين نائبا لرئيس الحكومة منذ ان اعتلى الملك خالد العرش ، للحد من سلطان عشيرة آل السديري ، لم يفتأ يعارض تدعيـم

الجيش بالأسلحة الجد متطورة ، لأن الثاني هو الذي يتحمل مسؤوليته ، كما أن عبد الله يرى ان المجهود المالي في ميدان الدفاع (22) يضر بتنمية متوازنة للاقتصاد، خاصة وأنه لا يضمن الحفاظ على الأمن. وهذا الصراع الذي لا يتجاوز الحدود بفضل سلطة الملك خالد الذي يكن عطفا دائما لأخيه عبد الله ، قد يحتدم مع اختفاء العاهل بالفعل . فحسب ترتيب السن سيعود للاجماع العائلي تأكيد تعيين عبد الله وليا للعهد . وهذا لن يكون سهلا اذا عرفنا ان هذا الاجماع لم يحصل لتعيين الفهد في غشت 1977 . وقد يكون الأمير سلطان جمع حوله الأصوات الضرورية ، لانتزاع تعيينه بمساندة عشيرة آل السديري (23) .

من المحتمل جدا أن يكون نفوذ عبد الله قد تقلص داخل العائلة الملكية ان لم تكن سلطته في القبائل قد ضعفت نتيجة أحداث مكة ، لذلك لا يمكنه الاعتماد على عشيرة منسجمة ، على خلاف الفهد الذي تربطه به علاقات مبهمة . انه بالتأكيد يتمتع بصداقة عدد كبير من الأمراء لكن هذه الصداقة ترجع الى كونهم يشتركون في تحفظهم تجاه آل السديري أكثر مما هي نتيجة لارتباطات عائلية أو قبلية . وفي حالة صراع حاد لن يكون هناك تأثير الا لتعلق آل شمر بعبد الله لوجوده على رأس الحرس الوطني ، وبسبب ما ينسب اليه من صداقات وراء المحيط الاطلسي . وعلى كل حال ليس مؤكدا ان الأمير سلطان سيكون في موقع أحسن نظرا للاضطرابات التي يعرفها الخليج الى جانب التوتر المتزايد شرق قناة السويس فيما يتعلق بالفلسطينيين . يقول البعض ، ان الأمير عبد الله كثيرا ما كانت له اتصالات ودية مع كمال جنبلاط ، وما زال يرتبط بها بابنه وليد . ويقال كذلك انه لصالح اعادة ربط العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي التي قطعت منذ 1938 ، كما انه صديق للرئيس السوري حافظ الأسد . بيد ان هذه المعلومات غامضة ومتقطعة الى درجة يستحيل معها استنتاج النتيجة المستخلصة احيانا بتسرع مؤكد والتي تفيد أن عبد الله زعيم لتيار « تقدمي » داخل المملكة ، كما كان قبله في 1960 الأميران طلال وفواز اللذان تربطهما به علاقات ودية . يبقى مع ذلك ان أنظمة عربية تقدمية (الجزائر ، العراق ، سورية ، وحتى اليمن الجنوبية) تفضله على الفهد وعلى الأمير سلطان بالخصوص . كما ان انتماءه للجبهة المناهضة للسادات والذي يعني بالنسبة اليه رفض سلم بالشرق الاوسط تعقد تحت الوصاية الامريكية، بالاضافة الى تحفظاته ازاء السياسة النفطية المتبعة الآن (24) قد تزيد من هذه الشهرة . ورغم هذا فعبد الله تقليدي قبل كل شيء ، يتمتع بثقة العلماء والأوساط الدينية المتطرفة كما أنه يرفض عصرنة سريعة بشكل مفرط تكون نتيجتها قلب بنيات مجتمع هو

أمـراء الجيـل الثـالـث :

يشكل أبناء عبـد العـزيز الجيـل (25) الثــاني للعائلــة المـالكــة . 32 منهم ما يزالون على قيد الحياة ، آخرهم هو حمود المزداد عـام 1947 . الجيل الثالث من الأمراء يتكون من أحفاد عبد العزيز . وأبناء ابن سعود اذا لم يكن يمقدورهم ان يطمعوا ، فبامكانهم ان يتمنوا شغل مناصب حكومية حسب ترتيب أعمارهم بالنظر الى عددهم ، أما زمن وصول ابنائهم الى السلطة فبعيد جدا . هذا غير صحيح ما دام بعض أحفاد عبد العزيز يشغلون منذ الآن مناصب رسميــة .

بيد أن عددا مهما ممن ينتمون الى هذا الجيل الثالث (فسعود وحده قد يكون عدد أبنائه حوالي الاربعين) لا يستطيعون الظهور ، وذيوع صيتهـم لا يشمل أكثر من المجموعة الصغيرة للمطلعين على الشؤون السعودية . وأبناء فيصل بن عبد العزيز بالخصوص هم الذين يلفتون الانتباه . وحظ الانتماء هذا من الآن الى من سيكثر الكلام عنهم مستقبلا يرجع فضله الى مجد أبيهم والى التربية التي تلقوهـا .

من بين زوجاته الثلاثة كان الفيصل يفضل آخرتهن عفت من آل الثنيان التي أنجبت له خمسة أولاد . زوجته الأولى وهي من قبيلة آل السديري انجبت له ولدين أحدهما (عبد الله) الذي سبق له ان شغل مناصب وزاريــة قبــل انشغاله بالأعمال وبنجاح أكبر . وزوجته الثانية مونة بنت التركي آل جيلوبي لها ولدان أحدهما خالد ، ، المحافظ الحالي لاقليم عسير . اما الابناء الخمسة لعفت فاثنان منهم على الأقل يعرفهما الجمهور (لكون اسميهما يتم ترديدهما باستمرار) . يتعلق الأمر أولا بسعود ، الوزير الحالي للشــؤون الخارجيــة والبالغ من العمر 39 سنة . يقال عنه انه طموح وانه يتوفر على ذكاء جد عملي لكونه تابع دراسته بهون سكول ثم بجامعة برنستون . ان الـوظائف التــي يشغلها وهي ذات الوظائف التي شغلها والده في بداية ملك عبد العزيز ، تمكنه من أحسن مركز للمراقبة وتعده بدون شك لوظائف أكثر اهمية . وبعض ابناء وطنه لا يستبعدون وجود حظوظ مهمة لتوليه ولاية العهد . أما الثانــي وهــو التركي البالغ من العمر 35 سنة فقط ، فهو يفضــل كــواليس الحكــم : انــه مسؤول عن الاستخبارات منذ 1978 به دما أبعد الفهد كمال الأدهم (26) من هذا المنصب . بهذا يكون الأمير الشاب الذي درس طويلا وبنجاح كبير بجامعات برنستون ونيويورك وجورج طاون قد انيطت به مهمة تامين المؤسسات وبقاء الملكية ، اذن المهمة الخطيرة .

بالاضافة الى التضامن العائلي ، واحترامهم لروح أبيهم فيصل ، هناك أشياء كثيرة تجمع بين هؤلاء الأمراء الشباب وقبل كل شيء التربية العصرية التي تلقوها في احسن مؤسسات أمريكا . انهم يعتبرون تحديثيين ، ليست

لديهم روح عشائرية ، وليسوا خاضعين لتأثيرات قبلية . وعلاقات الولاء التي يرتبطون بها مبنية على اعتبارات تعليمية (الدبلوم) او عملية (الكفاءة) . وكل أمراء الجيل الثالث صاروا يشكلون مجموعة ضاغطة يخشاها التقليديون ويعتمد عليها الأمير فهد . ومما لا شك فيه أن هذه المجموعة هي التي كانت في يناير 1980 وراء مشروع تعيين مجلس استشاري يتكون من 60 عضوا تختارهم الحكومة ، ومشروع كتابة تصحيح « بالنظام الأساسي للحكومة » من 200 بند ، كلها مأخوذة من التشريع الإسلامي ، تكون بمثابة دستور (27) . غير أن الحد من امكانية الالتحاق بمراكز القرار السياسية او المالية او الاقتصادية بالنسبة للعديد من الشباب الحاصلين على الشهادات (وعددهم حوالي 33 ألفا) من شأنه أن يثير الغيرة والمزاحمة اللتين لن ترحمها الأمراء ، لأن هؤلاء هم أول من يتمكن من الحصول على الدراسة بالخارج وهي تشكل مصدرا للترقية . ان الانسجام الشاق للعائلة المالكة المؤمن بفضل الحفاظ على توازن محكم بين القبائل والعشائر والعائلات وزبنائها فيما يتعلق باقتسام السلطة ، هذا الانسجام معرض للمعاناة ، من جراء تضاؤل ثم اختفاء هذه الآليات التقليدية للسلطة لتحل محلها قواعد أخرى أكثر ملاءمة مع المجتمع الجديد الذي يمتد ويتأكد أكثر فأكثر . اذن : ان الشكل الذي به تنتقل وتوزع السلطة الملكية لحد اليوم لن يبقى صالحا لمدة طويلة .

25 مـاي 1980

فليب رونـدو :

عن مجلة : « مغرب ـ مشرق »

عدد 89 . يوليوز / غشت / سبتمبر 1980

هـوامـش :

(*) الترجمة الحرفية للعنوان الاصلي هي : « الرجال الماسكون بمقاليد الحكم في السعودية » .

1 ـ هذه الدراسة مستوحاة جزئيا من أفكار مجموعة عمل حول السعودية اجتمعت بمركز الدراسات العليا حول افريقيا وآسيا المعاصرتين .

2 ـ انظر ج. ل. سولي و ل. شامبنوا ، « المملكة السعودية أمام اختبار الأزمة الحديثة » ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، أعيد طبعه في 1979 ؛ روبير نولي ، « نظرات الى عشيرة آل سعود » في « افريقيا وآسيا المعاصرتين » عدد 118 ، الفصل الثالث ، 1978 .

3 ـ كان قائد لحركة اصلاحية تدعو الى الرجوع للتعاليم القرآنية في صفائها وحدها .

4 ـ معروف في الغرب باسم ابن سعود أكثر ، لكن العرب يسمونه عبد العزيز .

5 ـ ثلاثة عشر ولدا لعبد العزيز ، أمهاتهم من آل السديري .

6 ــ انظر روبير نولي ، المرجع السابق .

7 ــ انظر ج. ل. سوليي و ل. شامينوا ، المرجع السابق .

8 ــ يضم ذلك المجلس ، حيث اعتلى الملك خالد على العرش ، الامراء الثلاث الاكثر نفوذا في العائلة المالكة ، يساعدهم الدكتور رشيد الفرعون .

9 ــ انه الفيصل ابن مساعد الذي تم اعدامه بالرياض في 18 يونيو 1975 ، من غير أن تنتشر تفاصيل محاكمته .

10 ــ خلف سعيد والده عبد العزيز في 1953 وطبعت فترة حكمه المتراوحة بين 1953 و 1964 سلسلة من الأزمات الخارجية وخاصة الداخلية سرعان ما اكدت هيمنة أخيه الفيصل .

11 ــ تم تعيين ستة وزراء « تقدميين » (يتزعمهم الامير طلال) في الحكومة التي شكلها الملك سعود يوم 21 دجنبر 1960 .

12 ــ حسب قاعدة الاكبر فالاصغر ، هناك اخوان آخران اللذان كان بامكانهما المطالبة بالعرش ، ناصر المزداد في 1920 والذي كان اميرا على الرياض ، وسعود المزداد كذلك في 1920 . تم ابعاد الاثنين عن الخلافة .

13 ــ بفضل هذه الوظيفة ستعود له مسؤولية احباط مؤامرة 1969 العسكرية .

14 ــ سفر وقع خلاله اتفاقية هامة للتعاون الاقتصادي والعسكري .

15 ــ وخاصة بجريدة « لوموند » يوم 10 ماي 1979 . قد ترجع أسباب المنفى الاختياري (؟) للامير فهد ــ من 21 مارس الى 17 ماي ــ الى خلاف داخل العائلة المالكة حول الموقف الذي يجب اتخاذه من الرئيس السادات بعد توقيعه اتفاقية السلام المصرية ــ الاسرائيلية والغريب ، الى حد ما ، هو أن أخبارا « تسربت » من مصالح الاستخبارات الامريكية في ذات الفترة وقد نشرتها ايضا كل من « واشنطون بوست » في 15 ابريل والاسبوعيــة « نيوزويك » في 23 ابريل ، تتساءل عن الصحة الجسدية والسياسية للامير فهد .

16 ــ انظر استجواب الامير فهد في « فيكارو » 10 يناير 1980 وأديد داويش ، « القيم الداخلية، والاتفاقيات الخارجية : نشأة السياسة الخارجية السعودية » في « اوربيس » المجلد 23 عدد 1 ، ربيع 1979 .

17 ــ ج. ل. برونيسل هوكوز ، « العربية السعودية بعد الفيصل » في « لوموند » 20 و 21 يــونيــو 1975 .

18 ــ ازداد حسب بعض التشجيرات في 1924 . وتفيد تشجيرات أخرى (« اوراق العالــم العربي » مثلا) انه الابن العاشر لعبد العزيز .

19 ــ بدويون وهابيون جمعهم ابن سعود بمستوطنات ، اصبحوا مستقرين و « معسكرين » .

20 ــ لم تؤكد السلطات هذه المؤامرة على الاطلاق ، غير ان الملك الجديد ، خالد اطلق في 6 ابريل 1975 سراح عدد من الضباط والمدنيين الذين تم اعتقالهم في 1969 .

21 ــ « الحصيلة العسكرية » 1979 ــ 1980 ، ص 14 .

22 ــ حسب وزارة الاقتصاد السعودية ، تمثل تحملات الدفاع والامن البالغة ازيد من 56 مليار ريال (75 مليار فرنك فرنسي) ، لسنة 79 ــ 80 ، أكثر بقليل من ثلث التحملات العامة، اي ان الزيادة الحاصلة بالنسبة للميزانية السابقة تبلغ 23 في 100 .

23 ــ يلاحظ بنوا ــ ميشان في كتابه حول الفيصل أن « تعيين » ملك من طرف العلماء والامراء لا يكتسي طبيعة تصويت حقيقي . يتعلق الامر اذن باجماع : عندما توافق الاغلبية ، ترضخ الاقليــة .

24 ــ قد يكون الامير عبد الله من انصار تحديد دقيق للانتاج .

25 ــ قد تبدو عبارة « الجيل » غير صالحة هنا لان الاولاد الاواخر الذين انجبهم عبد العزيز بعد 1940 ، اعمارهم لا تقل عن إعمار بعض أحفاده .

26 ــ كمال أدهم كان صهر الملــك فيصــل .

27 ــ تصريح الامير فهد لــ « فيكارو » 10 يناير 1980 .

قـــراءات . . . مـــراجـعـــات

* *

(حول التشكيلة الاجتماعية المغربية الماقبل رأسمالية)

نــور الــدين السعــودي

ان البحث في مميزات مجتمعات ما يسمى بالعالم الثالث ، سـواء مـن الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية أو غيرها ، تعترضه صعوبات عديدة منها ما هو نظري ـ منهجي ، ومنها ما هو سياسي ـ ايديولوجي ، هذا فضلا عن افتقار كبير للمعطيات الاساسية حول هذه المجتمعات .

الا أن هذا البحث ، رغم هذه المصاعب ، ورغم أنه لا يزال في بدايته ، فانه ضروري وحيوي ، بل وبدرجة ملحة . ذلك أن فهم حاضر هذه المجتمعات ، وسبل وآفاق تطورها يتطلب بالضرورة امساك الحلقات الأساسية لماضيها .

والدراسة التي سنعمل على تقديمها للقراء تخص هذا المجال بالضبط . وهي أطروحة دكتوراه دولة للباحث ادريس بنعلي ، تحمل عنوان : « التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية المغربية ما قبل الرأسمالية » قدمت بجامعة غرونوبل بفرنسا سنة 1976 .

ينطلق الباحث من اشكالية التخلف باعتبارها نتاجا تاريخيا لتطـور القوى الرأسمالية الأوروبية ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر ، ليبحث في هذا الاطار عن المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغربـي خـلال الحقبة التاريخية الممتدة من القرن السادس عشر الى بداية القرن التاسـع عشر . ويعتمد في بحثه على الفرضيات الثلاث التالية :

1) ضم المجتمع المغربي خلال الحقبة التاريخية المدروسـة نمطيـن انتاجيين . أولهما « بدائي » يعتمد على التملك الجماعي للارض وعلى قسمة بسيطة للعمل ، وعلى تنظيم اجتماعي ديمقراطي نسبيا . بينما النمط الانتاجي الثاني يتميز بعلاقات انتاج طبقية وبتشكل دولة وقوة عسكريـة دائمتيـن ومدعمتين باستحواذ على فائض انتاج المنتجين (الفلاحين) وبامكانهمـا تنظيم عدد هام من السكان .

2) غياب نمط انتاج سائد في المغرب آنذاك . اذ أن النمطين الانتاجيين المذكورين كانا يتعايشان أو يتصارعان ، لكن دون أن يعرفا اي تمفصل فيما بينهما ، بناء على الخطاطات التقليدية لبعض المنظرين . وهذا راجع ، في نظر الباحث الى كون النمط الانتاجي الممركز لم يستطع أن يجد قاعدة مادية كافية لكي يفرض نفسه على مجموع البلاد ، والقضاء بالتالي على التنظيم « القبلي ».

3) غياب أية أسس لمفهوم « الركود » ، لأن اشكالية « ركود » البنى الاجتماعية والاقتصادية المغربية ، لا تمكن ـ حسب الباحث دائما ـ من تفسير العوامل التي أعاقت تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية .

وبعد هذا، يهيكل الباحث دراسته في ثلاثة فصول. يجرد في اولها العناصر المكونة للنمطين الانتاجيين المذكورين . وفي الفصل الثاني يتعرض الى تحديد طبيعة هذين النمطين للانتاج . ويتناول في الفصل الاخير ، العوامل المعوقة لتطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية .

وسنتعرض بايجاز لكل فصل على التوالي .

* الفصل الأول تضمن أربعة أبواب . الأول خصصه الباحث لدراسة قوى الانتاج « البدوية » . ويقول بهذا الصدد ، بأن المميزات البارزة للاقتصاد المغربي البدوي في تلك الحقبة يمكن اجمالها على النحو التالي : سيادة النشاط الرعوي وضعف التطور التقني في المجال الزراعي ، وتواجد « عمليات عمل » حيث تهيمن الأداة البسيطة والطاقة البشرية ، اضافة الى تقلص ديمغرافي . هذه المميزات أدت الى غياب أي تطور لقوى الانتاج واي ازدهار في الزراعة .

ويتعرض بنعلي في الباب الثاني الى علاقات الانتاج في التشكيلة الاجتماعية (في البادية) ، حيث أبرز وجود نوعين من العلاقات الاجتماعية . النوع الأول سائد في المناطق التي تقع تحت سلطة المخزن ، ويتجلى في كون فئة اجتماعية (الزوايا ، المرابطين ، القواد ...) تمكنت من تملك (أو الحصول على حق الانتفاع بـ الارض ، مشكلة بذلك فئة الملاكين «الفيودالييين» الذين يعتمدون في استغلال أرضهم على عمل المزارعين (خماسين ، رباعين ، خبازين) .

والنوع الثاني كان يعم « بلاد السيبة » . هنا نجد القبائل كجماعة بدوية ، تعتمد الملكية والاستغلال الجماعيين للاملاك الجماعية ، وذلك صحبة الملكية الفردية . وبالتالي كانت علاقات التضامن والتعاضد والمسؤولية الجماعية سائدة ، لكن دون أن تطمس الهوية الفردية .

ثم ينتقل بنعلي في بابه الثالث الى الصناعة التقليدية ويقول عنها ان مستواها العام المنخفض بقي على ما كان عليه في بداية القرن السادس عشر . كما أن تقنياتها لم تشهد اي تطور ، بل ان بعض انواع هذه الصناعة ـ التي كانت سابقا مزدهرة ـ قد اضمحلت (وان ساهم في ذلك جزئيا تحويل طريق تجارة الذهب) . لقد كان الطلب على منتجات هذه الصناعة ضعيفا ، وذلك بسبب رداءة طرق المواصلات ، والمعوقات المتعددة التي تعترض تداول البضائع . كما ان تسلط المخزن والطوائف الحرفية (وهي وسيلة المخزن لمراقبة الصناعة التقليدية) أعاقا تطور الصناعة التقليدية وساهما في استمرار تاخرها .

وقد انعكس ركود هذه الصناعة على شروط عيش الحرفيين التي تدهورت بشكــل خطيــر .

وينهي الباحث فصله الأول ، بباب رابع يخصصه للمبادلات التجارية ، التي تميزت ، في نظره ، بكونها معقدة ومتنوعة . وبدائية في طرقها وادواتها . الا انه يلمس فرقا في طبيعة ووسائل التبادلات فيما بين المدينة والبادية ، من جهة ، وبين المناطق الخاضعة للمخزن و « بلاد السيبة » من جهة ثانية . وقد مكنت هذه المبادلات التجار من استغلال المنتجين (الفلاحين والحرفيين) عن طريق آلية الأثمان . كما ان نوعا من التبادل غير المتكافىء كــان قائما بيــن السهول والجبال . وذلك نظرا لحاجة سكان الجبال الــى المــواد الغذائيــة (التي لا يمكنهم انتاجها بما يكفي حاجياتهم) التي تضطرهم الى التخلي عن موادهم الثمينة مقابل تلك المواد .

* ويتعرض بنعلي في الفصل الثاني الــى تحديــد طبيعــة النمطيــن الانتاجيين اللذين تتكون منهما التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربيــة خلال تلك الحقبة السابقة لفترة الاستعمار . ويخصص لذلك الباب الاول من هــذا الفصــل .

واذا كانت أعمال ابن خلدون ـ في نظر بنعلي ـ نقطة انطلاق اي بحث جاد حول التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية ، فانه لا يتفق مع الباحثين (ايف لاكوست وغيره) الذين حاولوا اثبات أن المجتمع المغربي ظل مطابقا لما كان عليه في القرن الرابع عشر الى حدود دخول المغرب « عهد الحماية » . وبالتالي فان نظرية ابن خلدون ظلت صالحة لتحليل تلك الحقبة التاريخية باكملها . ان رفض بنعلي لهذا الطرح نابع من اعتباره ان المغرب عرف منذ القرن السادس عشر عدة تغيرات بنيوية : بعد تحويل طريق الذهب ، سيرتكز المخزن على استنزاف جبائي للفلاحين ، مما سيؤدي الى تعاظم الصراع فيما بين المخزن والقبائل حول الضرائب على امتداد تاريخ المغرب الى حدود سنة 1912 . كما تدعمت سلطة الشرفاء والزوايا على حساب القبائل ، مما سينتج عنه تشكل « الفيودالية الدينية » في البوادي ، وتوسع نفوذها . وأخيرا شهد جهاز الدولة عدة تحولات . هذه التغيرات لا تسمح في نظر بنعلي ، باعتمــاد نظرية ابن خلدون كأداة تحليلية للحقبة التاريخية التي يدرسها .

وفيما يخص التحاليل المبنية على أساس مفهوم «نمط الانتاج الآسيوي». يلاحظ بنعلي ، أنه رغم بعض التشابهات ، هناك اختلافات جوهرية بين هذا المفهوم وواقع المغرب في تلك الحقبة التاريخية ويتجلى ذلك في : غياب أعمال الري الكبرى ، تواجد ملكية فردية للارض ، بجانب الملكية الجماعية ، انعدام أي تعادلية فيما يخص الضرائب والريع العقاري وحجم الأراضي الممتلكة ، سيادة اللا استقرار بالنسبة للسلطة المركزية وضعف تاثيرهــا على قــوى

الانتاج . واذا كانت طبيعة هذه السلطة استبدادية ، فانها لم تعم كل المجتمع، حيث أن الجزء الأكبر منه لا يخضع لها .

أما أطروحة « نمط الانتاج الخراجي » (سمير امين) فيعتبر بنعلي ، بأنها تتميز بالعمومية (لأنها حاولت حشر مختلف المجتمعات من المجتمع البدائي الى الرأسمالي في مفهوم واحد وحقبة واحدة ، أي باعتبارها حقبة « انتقالية » ، بالرغم من الاختلافات العميقة فيما بين هذه المجتمعات) وكذا بسيادة النزعة الاقتصادوية (حيث تركز على جبي الخراج) .

ويتعرض كذلك بنعلي بالنقد الى اطروحة « نمط الانتاج العتيق » (ل. فالينسي) قائلا : انها مبنية على تعميمات متسرعة منطلقة من معرفة جد محدودة بواقع التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية .

وينهي الباحث « جولته » هذه بنقده لطرح « نمط الانتاج المخزني » (ب. باسكون) الذي يعتبره بانه يختزل الواقع الاجتماعي الى شكل السلطة ، في الوقت الذي ينبني فيه مفهوم نمط الانتاج على أساس القوى والعلاقات الانتاجية . كما أن هذا الطرح في نظره لا يتعدى مستوى الاقرار التجريبي بالواقع المغربي ، في الوقت الذي يطمح صاحبه (أي باسكون) الى ابراز خصوصية المجتمع المغربي .

ويتناول بنعلي في الباب الثاني من الفصل الثاني ، مفهوم النمط الفيودالي للانتاج في علاقته بالمجتمع المغربي خلال الحقبة التاريخية المذكورة. ويلاحظ بان نقط التشابه كثيرة فيما بينهما ، وتغطي نقط الخلاف ، خاصة أن ما هو جوهري في نمط الانتاج ـ أي علاقات الانتاج ـ حاصل فيه التشابه . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفرق بين النمط الفيودالي للانتاج والتشكيلة الاجتماعية الفيودلية ، يخلص الباحث الى أن المغرب شهد تطور نمط فيودالي للانتاج خاص . ويوجز بنعلي الخلافات على النحو التالي : لم يعرف المغرب (كباقي المجتمعات الاسلامية) ذلك الانقسام الثلاثي الذي شهدته أوربا القرسطية (أي المحاربون ، والعمال والمصلون) ، حيث أن كل مسلم هو جندي احتمالي للجهاد . وبهذا نرى هنا فرقا كبيرا بين المغرب وأوربا التي بنى فيها النبلاء سلطتهم الاجتماعية والعقارية على تخصصهم في المجال الحربي . كما نجد خلافا فيما يخص علاقة المنتج المباشر والمسؤول المباشر عنه : ففي النمط الفيودالي للانتاج تتميز العلاقة بين السيد والقن بالتبعية المطلقة (انعدام حرية القن) ، بينما هذا غير حاصل بالنسبة للفلاح البسيط المغربي (رغم أنه من واجبه القيام بالسخرة ...) . وأخيرا ، فانه من الصعب المقارنة بين الارستقراطية التجارية المغربية والبورجوازية التجارية الأوربية : فالاولى هي جزء لا يتجزأ من الأقلية المحظوظة التي تتحكم في فائض الانتاج الاجتماعي ، بينما الثانية كانت خارج السلطة ومصالحها متعارضة معها .

وضمن نفس الباب يركز بنعلي على المخزن . فيبحث أولا قاعدته الاجتماعية التي تتشكل ، في نظره من ثلاث فئات : « فيودالية التحكيم » (قواد ، شرفاء امتلكوا أراضي) وهي نواة الطبقة الحاكمة ؛ و « الارستقراطية التجارية » (وهي تشكل هيكل الجهاز الاداري وتتمركز في المدن) : و « الفيودالية الدينية » (الشرفاء ، العلماء ، الزوايا) التي تقوم بدور المبرر الايديولوجي للسلطة . الا أنه ، يتحدث فيما بعد عن المخزن ، كهيئة فوق هذه الفئات الثلاث .

بعد هذا التحديد يتطرق الباحث الى العلاقة التي تربط الدولة بالطبقة الحاكمة (أي العلاقة بين المخزن والفيودالية) ويقول بهذا الصدد بأن هناك ترابطا وتناقضا بينهما . حيث أن كل طرف بحاجة للطرف الآخر . لكن المخزن كان يحرص دائما على الا يتجاوز القواد سلطته ، وذلك باستفادته من التناقضات والمنافسات القائمة بين الفيوداليين .

وفي النهاية ، يبين بنعلي أن جهاز الدولة المخزني كان منظما حسب وظيفته المزدوجة : جلب الضرائب والاكراه من أجل ضمان ذلك .

وأخيرا يخصص بنعلي الباب الثالث من فصله الثاني للنمط الانتاجي لـ « بلاد السيبة » ، فيقول بأن مميزاته الأساسية تتجلى في : سيادة «القبيلة» كوحدة اقتصادية مركبة (مبنية على الحياة الجماعية وعلى التعاملية وعلى نوع من الديمقراطية « المباشرة ») ، وانعدام وجود الطبقات الاجتماعية (لأن ضعف القاعدة المادية للقبيلة وتنظيمها الاجتماعي والمؤسساتي قد أعاقا تعمق الفوارق الاقتصادية داخل القبيلة) . ومن أبرز التناقضات التي تحرك هذا النمط : العلاقة بين النزوع الجماعي والنزوع الفردي فيما يخص ملكية الأرض في الجماعات الجبلية . وبالنسبة للجماعات الرعوية ، التناقض حاصل بين الملكية الجماعية للمراعي والطابع الخاص لملكية القطعان .

بعد هذا ، ينتقل الباحث الى نقطة أخرى يحدد فيها طبيعة النمط الانتاجي لـ « بلاد السيبة » ، وذلك بعد ما يتناول بالنقد بعض الأطروحات : كأطروحة المجتمع « القبلي » التي حاول البعض أن يحدد عبرها خاصية المغرب كله ، بينما حاول البعض الآخر تطبيقها على واقع « بلاد السيبة » . وكلا الطرحين مرفوضان في نظر بنعلي ، لأن مفهوم « القبيلة » فضفاض ، ويطرح كوحدة منسجمة ، بينما هذا غير حاصل في حالة المغرب .

أما النظرية « التجزيئية » (   ) ، فانها تنبني ـ في نظر الباحث ـ على منظور ستاتيكي للاشياء (اذ لا ترى دينامية « القبيلة ») وتحمل في طياتها ، نواقص النظرية الوظيفية . بهذا تبقى سطحية وتطمس الواقع .

ويخلص بنعلي الى ان مفهوم « المشاعية البدائية » (الذي بلوره

ماركس) هو الأكثر تلاؤما مع شروط « بلاد السيبة » ، وذلك لأن الوحدة الانتاجية (اخيس) ليست قائمة على علاقات الدم ، بل يمتلك المنتج وسائل انتاجية ويحقق اكتفاءه الذاتي . واذا كانت هناك علاقات التضامن والتعاون ، فان الأرض الصالحة للحرث والقطيع هما ملكية خاصة .

ويضيف ، بان هذا النمط الانتاجي ، لم يكن منغلقا على نفسه ، الا ان علاقته بـ « بلاد المخزن » بقيت محدودة بفعل الروابط التاريخية وبعض العناصر البنيوية (سيادة نوع من الديموقراطية في « بلاد السيبة » ، بينما الاستبداد هو الطابع المميز للمخزن) .

* ويختم بنعلي دراسته بالفصل الثالث المعنون بـ « العوامل التي اعاقت تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية . ويضمنه أربعة ابواب .

يتطرق في أولها الى المعوقات التي حالت دون تطور الفلاحة ، ويجملها في العوامل التاريخية التي أعاقت توسع فلاحة مستقرة ومتجذرة (حالة الفتنة ، دور النشاط الرعوي) وكذا في البنية العقارية ونوعية العلاقات المترتبة عنها سواء في « بلاد السيبة » أو في « بلاد المخزن » . وقد لعب استعمال فائض الانتاج دوره في اعاقة تطور الفلاحة : فالفلاحون يختزنونه لفترات الجفاف (وكانت كثيرة) بينما الفيوداليون يستهلكونه في البذخ . كما أن الدولة بسياستها الجبائية (التي كانت تستنزف الفلاحين الكادحين بالأساس) وبتوظيفها لمحصولاتها في تموين الجيش أساسا ، ساهمت في اعاقة تطور الفلاحة .

لهذه الأسباب جميعها ، كان الفائض الانتاجي الفلاحي خلال تلك الحقبة ضعيفا ، ولم تشهد البادية أي تطور على مستوى قوى الانتاج .

وفي الباب الثاني ، يتعرض بنعلي الى دور التنظيم الحضري في اعاقة تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية ، حيث أن هيمنة المخزن على الحرفيين واستغلاله لهم ، بالاضافة الى استغلال التجار لهم ، عملا على ابقاء النشاط الحرفي في مستوى ضعيف ، والتقنية على عتاقتها .

كما أن ظروف المجتمع المغربي آنذاك (انعدام امكانية تملك الأرض ، هيمنة الطوائف الحرفية على الحرفيين ...) ومميزات الأرستقراطية التجارية (ضعفها ازاء المخزن وتحالفها معه من هذا الموقع) حالا دون تطور هذه الفئة ( ) الى طبقة بورجوازية . هذا مع العلم بأن المدن المغربية (باستثناء تطوان وسلا) كانت تخضع لحماية المخزن ، لأنها تفتقر الى من يدافع عنها ازاء قبائل « بلاد السيبة » .

ثم ينتقل الباحث في الباب الثالث الى تاثيرات الوسط الثقافي والايديولوجي ، على التطور الاقتصادي ويقول بأن سيادة المذهب المالكي منذ المرابطين (في القرن ١١) قد طبعت الثقافة والتعليم ، بنزعة محافظة عقيمة ،

الشيء الذي لم يسمح بقيام نهضة فكرية وعلمية، كان سيكون لها وقع ايجابي على التطور الاقتصادي . اذن لقد لعب الواقع الثقافي والايديولوجي دورا معيقا هو بدوره أمام تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية .

وينهي بنعلي فصله الثالث بالحديث عن العوامل المعيقة في مجال المبادلات التجارية . فعلى الصعيد الاقتصادي كان التغيير المستمر في الأثمان والمضاربة والربا، هي العناصر البارزة التي لعبت دورا معيقا . أما على المستوى السياسي، فقد لعب المخزن دورا معيقا، سواء بتحكمه في المالية أو بعرقلته لعملية التراكم لدى التجار ، أو في تعامله مع التجارة الخارجية التي كان يحتكرها (اذ كان يعتبر التصدير وسيلة لتفقير البلاد، بينما الاستيراد يغنيها ، مما منع التجار من تحقيق تراكم هائل، ومما عرقل تطور عدة قطاعات اقتصادية وأرسى أسس التبعية تجاه اوربا) .



وفي نهاية هذا العرض الوجيز عن أطروحة بنعلي، سنبدي بعض الملاحظات التي أثارتها قراءتنا لها ، وذلك عبر النقط التالية :

● ان اعتماد الباحث على ظاهرة سياسية ميزت، الى حد ما، تاريخ المغرب (أي تصارع « المخزن » و « القبائل السائبة ») من أجل تبيان سيادة نمطين انتاجيين متمايزين ، يشوبه نقص كبير ، وذلك لأن طرق استغلال الأراضي والعلاقات الانتاجية السائدة في البادية على العموم لم تكن تختلف فقط، بناء على تواجدها في منطقة « بلاد السيبة » أو في « بلاد المخزن » . كما أن عدم استقرار « الحدود » بين هاتين المنطقتين (اذ انتقلت عدة مناطق من « بلاد السيبة » الى « بلاد المخزن أو العكس » حسب فترات مختلفة) لا يمكن ترجمته بتحول في نمط الانتاج ، من المشاعية البدائية ، الى الفيودالية (أو العكس) . اضافة الى أن اعتبار « بلاد المخزن » برمتها هي الوحيدة التي شهدت صيرورة « فيودالية » ، بينما بقيت « بلاد السيبة » برمتها في مستوى المشاعية البدائية ، اعتبار خاطىء ، بهذه الاطلاقية . اذ نجد، من جهة، تطور صيرورة « فيودالية » (مع تسجيل تحفظنا حول هذا التصنيف) في فترات ضعف السلطة المركزية، وخاصة مع بروز ظاهرة الزوايا (ولا سيما تلك التي تشكلت في « بلاد السيبة » كالدلائية والدرقاوية) مما يدل على أن هذه الصيرورة لم تكن مقتصرة على « بلاد المخزن » ؛ ومن جهة ثانية نجد استمرار نفس علاقات الانتاج الجماعية داخل عدة قبائل رغم انتقالها تحت سلطة « المخزن » . بل يمكن القول بأن هذه العلاقات هي التي كانت سائدة في البادية المغربية على العموم .

● أما فيما يخص اضفاء الطابع الفيودالي على العلاقات السائدة (انتاجيا وغيرها) في منطقة « بلاد السيبة » ، فان بنعلي يقوم الخلاف بين

نظام الاقطاع الذي تطور في فترات معينة من تاريخ المغرب (كما حصل في عدة بلدان اسلامية) وبين الفيودالية ـ رغم أوجه التشابه فيما بينهما ـ في الفرق الذي نجده عادة بين النمط الانتاجي والتشكيلة الاجتماعية . اذ يقول : « كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية فيودالية تتميز بخصائص ، هي نتيجة لتطور تاريخي خصوصي تحكم في ولادة وتطور هذا النمط . وهذه حالة المغرب الذي شهد بروز نمط انتاجي فيودالي خاص » (ص. 281 ـ 282 من الاطروحة) .

وهذا سبيل سهل لتجاوز الاشكالات المعقدة التي يطرحها تاريخ عدة بلدان من « العالم الثالث » ؛ الا أنه سبيل لا يقنع كثيرا ، وبخاصة أولائك الذين لم يعودوا يكتفون ببعض الخطاطات التي حاولت تحديد تسلسل تاريخ المجتمعات البشرية بشكل تبسيطي ودوغمائي .

● وان انتقاد بنعلي لمفهوم « الركود » في مقدمة بحثه ، لم يستتبعه تقدم فعلي (نظري ومعرفي) لتفسير ظاهرة « التخلف » . حيث أنه يؤكد بنفسه على أن النشاط الاقتصادي وقوى الانتاج لم يشهدا اي تطور ملموس خلال الحقبة المدروسة (وهذا لا يعني سوى « الركود » الذي انتقده كمفهوم). ويحاول تفسير ذلك بجرد العوامل التي أعاقته (أي التطور) لكن دون ان يميز الأساسي من الثانوي منها ، ودون أن يتمحص في طبيعتها المختلفة ونوعية نتائجها المتباينة .

● كما يشوب هذا البحث غموض كبير فيما يخص تحديد « الطبقة الحاكمة » في « بلاد المخزن » . فتارة يحدد بنعلي أن « المخزن » يضم ثلاث فئات : فيودالية التحكم » و « فيودالية دينية » و « ارستقراطية تجارية » ، وتارة أخرى يتحدث عن « المخزن » باعتباره فوق هذه الفئات ، ويتحكم فيها ، لكن دون أن يحدد طبيعته الاجتماعية (طبقية او فئوية) .

● ومن الثغرات البارزة التي طبعت بحث بنعلي هي اغفاله كليا للعوامل الخارجية على التشكيلة المغربية (اقتصادية أو غيرها ، وخاصة العلاقة مع أوربا ، والتجارة القافلية) وكذا ظاهرة القرصنة ، ومدى انعكاساتها على البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد ، خلال هذه الحقبة التاريخية . وهذه العوامل الداخلية . وتعتبر من جهة ثانية « حلقة التداول » .

ويمكن تفسير هذا ببعض المنطلقات النظرية التي تقول من جهة ، بان ما هو أساسي وحاسم في التطور هي العوامل الداخلية ، بينما تبقى العوامل الخارجية ثانوية ، ولا يمكن لهذه الأخيرة ان تؤثر في هذا التطور الا عبر العوامل الداخلية . وتعتبر من جهة ثانية « حلقة التداول »
ـ التي تضم المبادلات التجارية ـ مجرد وجه ثان لعملة وجهها الأول والأساسي هو « حلقة الانتاج » .

الا أن تعامل بنعلي الحرفي مع هذه المنطلقات (التي ليست صحيحة

بشكل مطلق) منع عليه امكانية ابراز نوعية وأبعاد التاثيرات التي لحقت بمجتمعنا من جراء تلك العوامــل .

هذا في الوقت الذي اعتبر بنعلي ، قضية « تخلف » المجتمع المغربي ، منذ المنطلق ، نتاجا تاريخيا لتطور القوى الرأسمالية الأوروبية ، مما يبرز ، مرة أخرى ، عدم انسجام النسيج التحليلي مع المقدمات والمنطلقات عند بنعلي.

● ونلمس أخيرا ، مسحة دوغمائية في تعامل الباحث مع أطروحات المادية التاريخية ، لم تبرز فقط في محاولته ادخال المجتمع المغربي ضمــن بعض « القوالب » النظرية الجاهزة ، بل وكذلك — وهذا أمر خطير — في القفز على بعض مكونات مجتمعنا الأساسية ، مثل النشاط الرعوي ونظام العبيد . فبالرغم من تعرض الباحث للنشاط الرعوي ، فانه لم يحلله ضمن التشكيلـة الاقتصادية الاجتماعية ككل ، اي لم يأخذه بعين الاعتبار في تحديد نوعية انماط الانتاج السائدة في البلاد . هذا في الوقت الذي يسجل فيه أهمية هذا النشاط الاقتصادي المغربي ككل ، وكذا الدور المعيق الذي لعبه أمام تطـوره . أمـا النظام العبودي ، الذي تخلل نسيج المجتمع المغربي الاقتصادي والاجتماعي — وان ظل هامشيا — فلم يوليه الباحث أدنى اهتمام ولا عناية ، بل لا نجد أيــة اشارة له خلال البحث .

حوار هادىء حول أزمة اليسار الجديد

سامر عبد الله

تكتسي مقالة (أزمة اليسار الجديد) والتي نشرت في مجلة الجسور العدد الثالث أهميتها من حيث فتحها باب الحوار حول (اليسار الجديد) في المنطقة العربية ، وانطلاقاً من ضرورة اغناء النقاش حول هذه المسألة ، وتطرق المقالة لبعض المواقف لليسار الفلسطيني ، ارتأيت الرد على الأخ عبد الكريم الادريسي في مقالة متواضعة ، مبتعداً عن نقاش اليسار المغربي حيث أرى أن رد غيري ممن قد عاصر التجربة قد يغنيها ، ومكتفياً بنقاش ما ورد في الموضوع حول اليسار الفلسطيني (تحديداً الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) وبعض النقاط الرئيسية في مقالة الأخ الادريسي .

(1) ـ جوهر سمة العصر الحالي :

ما هي السمة الحالية لهذا العصر ؟ أهي زوال الرأسمالية وانتصار الاشتراكية ؟ ام أفول (الاشتراكية الكلاسيكية) والرأسمالية وبزوغ اشتراكية جديدة ؟ .

مقالة الأخ الأدريسي بمعظم نقاطها وخاصة في الخاتمة ، وبعد مقارنة ما بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، يثبت لنا أن كلا الشكلين يمارس الاستغلال والاضطهاد وعلى شعوب العالم الثالث أن تتحرر منهما ؛ دون أن يحدد لنا سمات هذا العصر والأزمات التي فيه .

كبداية أنني أرى ان عصرنا هو عصر الانتصار المحتم للاشتراكية وزوال الرأسمالية ، وهذه ليست مقولة جاهزة مقتبسة عن ماو ، لينين ، تروتسكي ... أو حتى روزا لوكسمبورغ التي قد تنتهم في النهاية أننا لا نعرفها، وانما تستند الى أسس موضوعية وذاتية تؤكد هذه الحتمية ، في المنظومة الاشتراكية حققت انجازات باهرة وهامة على مختلف الاصعدة ، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الكاتب يؤكدها حينما يقول لا ننتهي الى أن انجازات الأنظمة الاشتراكية كانت ضعيفة) مثبتة الافضلية المطلقة للنظام الاشتراكي على نقيضه النظام الرأسمالي ، ولا يمكنني أ ن أرى هذه الانجازات دون امتداداتها المهمة حيث تشكل عاملاً أساسياً في دعم واغناء وتطور العملية الثورية ، وسنداً قوياً للشعوب المناضلة والمتحررة تعتمد عليها في معركتها لنيل استقلالها الاقتصادي والسياسي . (قد يتم التساؤل هنا كيف يتم هذا خاصة في ظل (ما يسمى الوفاق الدولي) واقتسام مناطق النفوذ في العالم !) .

هنا يمكن القول انه على قاعدة هذه المنجزات في المنظومة الاشتراكية توفرت لعشرات البلدان المتحررة فرصة تطوير اقتصادها الوطني ، وتمكن بعضها من التخلص من قيود الاستعمار الجديد بفعل الدعم الأممي الذي تقدمه المنظومة الاشتراكية والدور الذي تلعبه من أجل تعزيز قدرات تلك البلدان لحماية نفسها ضد أشكال العدوان الامبريالي (مساعدات اقتصادية ـ تقنية ـ عسكرية أو تدريب ملكات قادرة على النهوض بأعباء البناء الوطني المستقل) والأمثلة عديدة ولا داعي لسردها ، ولم تكن مبادىء الانفراج والتعايش السلمي ليتم الاعتراف بها على نطاق دولي واسع ، الا على قاعدة التوازن في القوى بين المنظومة الاشتراكية والعالم الامبريالي ، هذا التوازن الذي فرض على الامبريالية رغم محاولات مقاومتها الشرسة الاقرار ببعض حقائق عصرنا الحالية وليسمح بالتالي لنضالات سائر الشعوب أن تتطور وتحقق انجازات هامة .

انني أرى هذه المقدمة ضرورة للدخول فيما تحدث عنه الأخ الادريسي حول الأوضاع داخل بعض البلدان الاشتراكية ، ومحاولة القول بـ الخنق الذي تعانيه شعوب الدول الاشتراكية) ، فمن المعروف أن هنالك بعض المصاعب والانتكاسات التي تقع داخل بعض بلدان المنظومة الاشتراكية (وليس على طريقة القول أن الملايين في هذه الدول يعيشون ظروفا منافية لجو الحرية والسعادة ...) فأقول أن هذه المصاعب تأتي في ظروف عالمية لا تزال الامبريالية تملك فيها احتياطات هائلة وطاقة على العدوان ، وتشن فيها حربا شاملة وخاصة في الميدان الايديولوجي ضد الاشتراكية الفعلية ، لمحاولة التأثير على بعض الفئات الاجتماعية التي تستمر باقية في هذه المرحلة من التحول الاشتراكي ، وليست راجعة الى أسباب فكرية وانما ترجع (بولندا كمثال) للظروف الخاصة للانتقال نحو الاشتراكية التي مرت بها بعض البلدان الاشتراكية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتأتي بفعل بعض النواقص في مجال البناء الاقتصادي وتحديد أولوياته ، والخلل الواقع في الدور القيادي للحزب وعلاقته بجماهير الطبقة العاملة وضعف دوره في الرقابة والاشراف على أجهزة الدولة ، وفي الميدان الايديولوجي لتعبئة الجماهير ضد قوى الثورة المضادة والفئات الاجتماعية التي تشكل ركيزتها والتي لا تزال تتمتع على المستوى الاقتصادي بوزن ونفوذ واسعين نسبيا .

وما محاولة تصوير الأزمة بأن جزأها الاساسي نظري صرف وناجم عن تشكل الماركسية كمنظومة فكرية يحتم التشبث بها م نطرف الماركسيين وبكل آرائهم ، وناجم عن حصر كل التعبيرات السياسية في حزب واحد ، كما حاول الأخ الادريسي وداعيا حول العالم الثالث لايجاد طريقها الخاص ، اقول ان هذه المحاولة جزء كما أرى من تيار ليس بالجديد في منطقتنا يدعو لبناء

الاشتراكية الخاصة (عربية ـ افريقية ...) مساويا بين النظامين العلميين ، هذا التيار الذي يؤكد على السمات والشروط الخاصة ويهمل القوانين العامة للبناء لاشتركي وباعتقادي ان هذا التيار يعبر عن مصالح الطبقات غير البروليتارية (برجوازية صغيرة ...) ويؤكد على أهمية دور جميع الطبقات مع اهمال واضعاف لدور الطبقة العاملة ورفض ثورية البروليتاريا ، هذا التيار يمارس شاء أم أبى ، تشويشا فكريا وانتقائيا يجسد موقفا جوهريا خاطئا من القوانين العامة للانتقال الاشتراكي ، وباعتقادي لا داعي للعودة لاستعراض (البيان الشيوعي) حول الطبقة العاملة ودورها وحزبها حتى نتحدث عن التعبيرات السياسية للحزب الواحد أو عن دور البروليتاريا ، الا أنني أرى اهمية التاكيد على ان المسألة الرئيسية للثورة كما تعلمنا الماركسية اللينينية ، هي مسألة السلطة السياسية ، فمن غير الممكن تحطيم العلاقات البرجوازية الا بالعنف وتحويل البروليتاريا لطبقة مسيطرة ، لماذا البروليتاريا (أجاب عن ذلك الأخ الادريسي في مقاله) ولماذا حزب واحد ، لأن حزب الطبقة العاملة يزداد دوره باستمرار مع تحول أيديولوجيته من ايديولوجية البروليتاريا لأيديولوجية الشعب ، ولكن في النهاية ليس صحيحا القول (ضرورة أخذ النموذج الروسي بحذافيره) فالنظرية تؤكد أن جميع الشعوب ستصل للاشتراكية ولكن بأشكال مختلفة (لينين) ومن خلال مسيرة حركة الطبقة العمالة العالمية طبقت ثلاثة أشكال حتى الآن ، لكنها ذات جوهر واحد ومن الممكن أن نطبق غيرها ونعددها كومونة باريس ـ السوفياتيات (سلطة العمال والفلاحين) ـ الديمقراطية الشعبية عبر جبهات وطنية شعبية (دول جنوب شرق آسيا ـ دول أوروبا الاشتراكية ـ كوبا ...) الخ .

تبقى نقطة أخيرة في هذا المضمار حول « تشكيل الماركسية كمنظومة فكرية » لمعالجة هذه النقطة لا بد من الالمام بعلم الحركة الثورية (الشيوعية العلمية) هذا العلم الذي يحكم الرؤى الماركسية اللينينية ، هذا العلم الذي يستند لمجموعة من الصفات اهمها ارتباطه بالعمل السياسي حيث يتم التركيز فيه على الأسس العلمية لسياسة الحزب الثوري ، وبنفس الوقت يتميز هذا العلم بأنه علم طبقي ، علم ابداعي خلاق يعكس النضال الثوري ، للجماهير وعلى أساس هذا النضال الثوري يتطور هذا العلم ولذلك فان الاعتراف بهذه الصفة يتطلب من الحزب الثوري الاهتمام الدائم بتفسير الظواهر الجديدة في العالم ، وأخيرا فهذا العلمي أممي ولكن يحرس القوانين العامة ويجمع معها الخصائص الوطنية لكل بلد ، اي أن هذا يعني ان الماركسية تضع القوانين العامة مع ضرورة أخذ الخصائص الوطنية لكل بلد بعين الاعتبار ، وهذه النقاط أعتقد كافية للرد على الأخ الادريسي حول التشبث الحرفي بالماركسية . من مجمل هذا الرد أعود لأؤوكد انه « لا أزمة شيوعية لا سابق

لها في التاريخ ! » وانما هنالك عقبات وصعوبات طبيعية سيتم تجاوزها ، متفائلين بذلك ليس على طريقة اكتشاف الأخ الادريسي (الاكتشاف التاريخي لانظمة الحكم في الاتحاد السوفياتي والصين و ...) وانما انطلاقا من انحياز دول جديدة للمنظومة الاشتراكية (فيتنام ـ لاوس ـ كمبوديا ـ كوبا ...) وانطلاقا من الاتجاه نحو اليسار الذي أخذ يقوى في أوروبا (فرنسا ـ اليونان) وانطلاقا من تنامي دور ونفوذ الأحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية داخل أكثر من بلد أوروبي ، وتطور الانتفاضات الشعبية والمسلحة في داخل البلدان التي تحكمها انظمة دكتاتورية في أمريكا اللاتينية ، وبتعزيز دور الانظمة التقدمية في افريقيا ، ان هذه مؤشرات على أن الحركة الثورية العالمية (المنظومة الاشتراكية ـ حركات التحرر الوطنية العالمية ـ أحزاب الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية) تحقق مكاسب جديدة وما هذه الا بواكير الهزيمة المحققة التي ستلحق بالامبريالية .

(2) ـ حول الصراع الصيني ـ السوفياتي :

لن ندخل في تفاصيل وجذور الصراع الصيني ـ السوفيتي ، الا اننا سنلج الى صلب الملاحظات التي أود طرحها ، الا وهي مفهومنا للخط الحالي للحزب الشيوعي الصيني ، وخلافنا معه ليس معناه صراع من بين الشيوعيين، وانما من موقف محدد من الانحراف الواضح لهذا الحزب ، ان الحزب الشيوعي الصيني كان أكثر القوى تقدمية ووطنية أثناء النضال المرير ضد الامبريالية ، ومع تربع الزمرة الماوية على السلطة ، جاءت لتحرف الحزب عن نضاله وكتحريف يساري في الحركة الشيوعية والعمالية ، وانتقل الحزب من مواقع اليسارية التحريفية ، للمواقع اليمينية ، وتتبع التحريفية الماوية من سياسة قومية برجوازية وشوفينية ، وأهم ما في الامر أن الماوية لم تعد مجرد تيار في الحركة الشيوعية العالمية ، وانما غدت مذهبا تحريفيا كاملا ونهجا لتشويه الماركسية اللينينية عبر تحالفها مع الامبريالية (خاصة الصناعات الحربية الامبريالية) ومع القوى الرجعية التنقل لسياسة الثورة المضادة الموجهة ضد المنظومة الاشتراكية والعديد م نحركات التحرر العالمية (موقف الصين من أحداث زائير ـ طرد الخبراء من مصر ـ كامب ديفيد ...) .

ومن الصحيح أن بعض القوى قد برز لديها بعض التعاطف في بداية نشاتها مع بعض المواقف الصينية ، الا ان هذا التبني لم يدم طويلا حيث سرعان ما حسم لتؤكد انتمائها لقوى الثورة العالمية ، ولم يتم هذا الانحياز (بعد فشل المشروع الصيني وافلاسه) م نقبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كما يصرح الاخ الادريسي ، وانما نتيجة لتعزيز تجانسها الايديولوجي والسياسي وتماسكها التنظيمي ، وبعد أن تحسن على نحو ملموس ومضطرد تكوينها الطبقي والاجتماعي ونفوذها في صفوف الطبقة العاملة ، وبعد أن تم انهاء ونحر كافة الظواهر الليبرالية والانغلاق الفوضوي داخلها .

(3) ـ هزيمة عام 1967 وأبعادها :

يقول الاخ الادريسي في هذا المجال : « تفسير ج. د. ت. ف. هذه الهزيمة بأنها ترجع للإساس الا وهو البنية الطبقية للنظام المصري حيث يدخل ضمن البرجوازية الصغرى العربية ، والهزيمة تكشف عجز هذه الانظمة عن قيادة حركات التحرر حتى النهاية ، ان الهزيمة تسجيل للافلاس التاريخي لهذه الطبقة في عجزها عن انجاز المهمة المطروحة منذ 1967 على عاتق البروليتاريا واليسار الماركسي) وللتدليل على خطأ هذا التحليل يسير الادريسي في تحليل خاص (بينت حرب أكتوبر 1973 انه ليس ضروريا ان يكون نظام عربي معين « اشتراكيا » ولا تقدميا ليهاجم ويصمد في وجه اسرائيل ... أما الأنظمة العربية المسماة برجوازية صغرى ، فقد تدعمت منذ 1969 بالنظام الليبي ، ولا زالت عدة أحزاب ومنظمات تنعت بالبرجوازية الصغرى تلعب أدوارا نضالية ذات وزن على صعيد العالم العربي كله ...)

عند مناقشة « أنظمة البرجوازية الصغيرة » لا بد من الرجوع لمرحلة الخمسينات حيث حققت حركة التحرر الوطني العربية في ظل القيادات البرجوازية الوطنية الناهضة آنذاك خطوات واسعة ومكتسبات هامة على طريق التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والنضال من أجل الوحدة العربية ، الا أن مرحلة الستينات قد شهدت مرحلة من الركود والمراوحة اختلطت فيها مظاهر التقدم بعوامل الانتكاس والتراجع ، وتباطأت بشكل ملحوظ وتيرة نهوض القيادات البرجوازية بمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبدأت بوادر أزمة القيادة البرجوازية لحركة التحرر الوطني تظهر بمظاهر متعددة ، وقد بلغت هذه المرحلة ذروتها في الهزيمة في يونيو 1967 ، فقد كانت هزيمة يونيو أول علامة بارزة على السطح من علائم أفول الدور القيادي للبرجوازية الوطنية على رأس حركة التحرر الوطني العربية وافتتحت بذلك مرحلة التراجع المضطرد والتدهور اليميني في الأنظمة البرجوازية الجديدة ، وفضحت على نطاق واسع عجزها عن تأمين مستلزمات مجابهة حاسمة وجادة مع الحلف الامبريالي ـ الصهيوني وترددها في متابعة الطريق نحو استكمال انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية على الصعيدين القطري والعربي القومي .

ولقد بقي التراجع والتدهور اليميني هو السمة البارزة لدور البرجوازية الوطنية في حركة التحرر العربية على النطاق القومي الشامل ، وبشكل خاص منذ السبعينات ، أخذت تطفو وتبدو بارزة للعيان مظاهر الانحدار اليميني لدى القيادات البرجوازية التي تزعمت حركة التحرر الوطني العربية ، فقد كانت مجازر أيلول الاردن ، وانقلاب مايو السباداتي ، والانتكاسة الدموية لثورة 25 مايو السودانية على يد الانقلاب النميري المضاد للثورة ، وانتكاسة ثورة

سبتمبر في اليمن الشمالي ، أبرز التطورات الدرامية التي شهدتها المنطقة كعلامات بارزة على نهج الارتداد البرجوازي نحو اليمين ، الا أنها لم تكن المظاهر الوحيدة على هذا النهج ، حيث كانت خيانة السادات الذروة التي بلغتها تلك الردة البرجوازية عن طريق التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، ولكنها لم تكن مظهرا وحيدا فقد جاءت تتويجا لعملية مترابطة الحلقات من التحول الرجعي في السودان والصومال وشمال اليمن وأخيرا في العراق .

وباعتقادي ان هذه الظاهرة ليست صدفة تاريخية قادت اليها أخطاء سياسية أو اوهام ايديولوجية وانما ظاهرة حتمية ، نتيجة للقوانين الموضوعية لتطور دور ومصالح البرجوازية الوطنية واتجاهات تطورها في عصرنا الراهن ، إن العوامل المتعلقة بنسبة القوى الطبقية في كل بلد أو نمط انعكاس تطورات الصراع الفلسطيني العربي ـ الاسرائيلي ، والصراع الطبقي العالمي وتأثيراته عليه تؤثر بلا شك في مفعول هذه القوانين تلجمها او تسارع من تطورها الا أنها لا تغير من مضمونها وجوهرها . ان هذه الظاهرة هي تعبير عن انسداد الآفاق التاريخية لطريق التطور للراسمالي الذي تقوده البرجوازية الوطنية في بلداننا العربية ، كيف ذلك ؟ سنوضحة مرة أخرى عبر العودة للتناقض الاساسي في عصرنا ، هذا هو التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية ، وهذا يجعل الثورة الوطنية الديمقراطية وحركات التحرر الوطني في البلدان النامية ترتبط موضوعيا بالصراع الطبقي العالمي ، وفي هذا الصراع تقف البرجوازية الوطنية في البلدان النامية (منها بلداننا العربية) موقفا وسطيا متذبذبا ومساوما تجاه الامبريالية ، وفي مرحلة أفول الرأسمالية كنظام عالمي تغلق آفاق التطور التاريخي للرأس المال الوطني النامي في هذه البلدان وتخضعه لمفعول قوانين الأزمة العالمية الرأسمالية ، وفي ظل هيمنة الاحتكارات على السوق الرأسمالية العالمية يصبح انجاز المهام الاجتماعية للثورة الديمقراطية مرهونا بالافلات من شبكة العلاقات الرأسمالية الدولية وانهاء التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية وتعزيز استقلال السوق الوطنية عنها ، وتلك مهمة لا تستطيع البرجوازية الوطنية أن تنهض بها ، هذه هي بعض أسباب تخلف البرجوازية الوطنية وعجزها عن انجاز المهام الاجتماعية والاقتصادية للثورة الوطنية الديمقراطية .

في العديد من بلداننا العربية ، دخل المجتمع في مأزق تاريخي نتيجة عجز البرجوازية الوطنية عن شق طريق التطور من جهة ، وتخلف الطبقة العاملة عن النهوض بالدور الذي أصبح الوضع العالمي الجديد يلقيه موضوعيا على عاتقها في القيام بالثورة الوطنية الديمقراطية وقيادتها من جهة أخرى . وقاد هذا المأزق ، في العديد من البلدان ، الى نهوض نخبة ذات أصول برجوازية صغيرة عسكرية أو ريفية أو من بين الفئات المثقفة للاستيلاء على سلطة

الدولة في **محاولة لبناء** برجوازية وطنية مستقلة عن الامبريالية وقادرة على تنمية قوى الانتاج الرأسمالية المحلية وشق طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ، وذلك بالاختيار التجريبي **لطريق جديد للتطور الرأسمالي** يقوم أساسا على دور **الدولة** ، **في النهوض بمهام** التنمية الرأسمالية ، وتسخير سلطة الدولة **في محاولة بناء** برجوازية وطنية مستنيرة ، متطورة ، ومستقلة عن **الامبريالية** .

هذا الطريق المتميز والجديد للتطور الرأسمالي ، الذي كانت التجربة الناصرية ابرز نماذجه دون ان تكون النموذج الوحيد ، **لم يكن** يجري تحت قيادة البرجوازية الصغيرة **كطبقة** ولا في ظل **سلطتها الطبقية الخاصة** ، فالبرجوزاية الصغيرة طبقة **انتقالية** ، تفتقر الى **الاستقرار والتجانس** في مصالحها الطبقية وأنماط انتاجها ، **وهي** كذلك لا يمكن أن تقيم **سلطتها الخاصة** ، لكن شرائح منها **يمكن أن تستولي على** السلطة لتسخرها لخدمة مصالح **طبقة** أخرى ، وفي الحالة التي **نحن بصددها** الآن ، فان النخبة التي تستولي على سلطة الدولة هي بالتأكيد ذات أصول **برجوازية صغيرة** ، وتحوز في المراحل **الأولى من حكمها على ولاء هذه الطبقة وتتأثر** بايديولوجيتها ، ولكن الدولة التي تقبض عليها هذه النخبة الحاكمة بحزم شديد ، تتحدد مهمتها في كونها تنوب عن **البرجوازية الوطنية** في أداء وظائفها التاريخية وتسخر بالتالي لخدمة مصلحة وتنمية وتطوير البرجوازية الوطنية ، ولاحقا نرى أن هذه النخبة الحاكمة ترسم سياستها بوحي من المصالح الطبقية للبرجوازية الوطنية ولا تلبث أن **تندمج فيها وتصبح جزءا منها وتفقد صلتها بجذورها** البرجوازية الصغيرة .

ومن هنا يمكن القول أن الطريق الذي تسلكه هذه النخبة ليس اشتراكيا ، ولا هو يؤدي الى الاشتراكية . ان هذه النخب الحاكمة ترفع رايات الاشتراكية (عربية ـ قومية ـ أو علمية) ، الا أن اشتراكيتها ذات طبيعة انتقائية وتجريبية وطوباوية متأثرة بايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، ان السلطة التي تقودها هذه النخبة تتخذ اجراءات عديدة ذات صفة تقدمية على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، حيث تسعى لتعزيز الاستقلال السايسي ، وتعمل على تاميم رؤوس الاموال الاجنبية ، أو الحد من تحكمها في الاقتصاد الوطني ، وتنسجم هذه الاجراءات مع مصلحة البرجوازية الوطنية في منافسة وسيطرة رأس المال الامبريالي الذي يقيدها ، الا أن هذه الانظمة **لا تصل الى حد** القطيعة مع السوق الرأسمالية العلمية ، **ولا** لتصفية كاملة للمصالح الامبريالية في بلدانها ، انها تكتفي بمحاولة تصحيح العلاقة بين رأس المال الامبريالي ورأس المال الوطني لصالح **هذا الاخير** .

وتتخذ هذه الانظمة عددا من الاجراءات ضد مصالح الرأسمالية

الكمبرادورية المحلية ، وتسعى لتقييد نشاط البرجوازية التجارية الكبيرة ، وتأميم بعض الصناعات الوطنية ، دون ان تضع قيودا **دائمة** على استثمار رأس المال الوطني مكتفية بالعمل على **تنظيمه** ، وتتخذ هذه الاجراءات صفة **التجنيد القسري** لرأس المال الوطني لخدمة مهام التنمية وليس **المصادرة الاشتراكية** لرأس المال ومن مجموع هذه الاجراءات تبنى السلطة الوطنية قطاع الدولة الذي يتيح لها انجاز **التراكم الرأسمالي** ، ولكنها تحرص على ابقاء قطاع الدولة يعمل في اطار قوانين السوق الرسمالية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي ، وابقائه مسخرا لخدمة البرجوازية الوطنية .

هذه هي أبرز معالم المشروع الذي تطرحه وتسعى الى تطبيقه أنظمة النخبة ذات الاصول البرجوازية الصغيرة

يمكن التطرق للاصلاح الزراعي الهادف لتخفيف سقف الملكية الفردية مع **التعويض** ، تصحيح العلاقة بين الملاكين والفلاحين ، توزيع الاراضي المستولى عليها كملكيات صغيرة ، هذا الاصلاح المصمم **لتشجيع النمو الرأسمالي** في الريف ، الذي لا يقضي على نفوذ كبار الملاك ومصالحهم ، وممكن التطرق الى الاحجام عن التصفية الجذرية لمصالح الطبقات الرجعية في الداخل ، وممكن التطرق لحرص هذه الانظمة على ابقاء الجماهير الشعبية بعيدا عن المساهمة الواعية والمنظمة والفعالة في تقرير وتنفيذ الاجراءات التقدمية حيث سلطة الدولة هي الاداة الوحيدة لاحداث التحول الاجتماعي ولتنفيذ الاجراءات الاقتصادية وحمايتها ، وممكن التطرق الى الميل الدائم للدكتاتورية وقمع الحريات الديمقراطية للجماهير وهو النهج الملازم لهذه الانظمة حيث تفرض هيمنة على النقابات وسائر المنظمات الجماهيرية بكافة وسائل الضغط والقمع (الدعوة لعداء الحزبية ـ الحزب القائد ـ تحالف قوى الشعب العامل) .

هذه المعالم التي تحاول فك الحجر عن نمو وتطور البرجوازية الوطنية وتمكينها من النهوض بدورها القيادي المفترض في الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولكن هذا المشروع هل يستطيع في ظروف عصرنا الراهن ، أن يحقق أهدافه حقا في بناء برجوازية وطنية قوية مستقلة حقا عن الامبريالية وقادرة على تنمية قوى الانتاج الرأسمالية المحلية واحتلال موقع متكافىء في السوق الراسمالية العالمية ، وانجاز المهام الاجتماعية للثورة الوطنية الديمقراطية عبر شق طريقها الخاص ، الجديد والمتميز ، للتطور الراسمالي ؟ .

لسنا بحاجة كما أرى للخيانة الساداتية أو الانحطاط اليميني لنظام البعث العراقي ، أو للردة السودانية أو الصومالية واليمنية الشمالية لنرى ان هذا الطريق يقود لنهايات مغلقة ، ويعجز عن كسر الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية ، وأصبح واضحا الآن ان الاصرار على متابعته يؤدي فوق ذلك للعودة للارتماء في أحضان الامبريالية وخيانة القضية القومية في الصراع ضد العدو

الديمقراطيين الثوريين ، هو البرنامج الأكثر جذرية للتحرر القومي والديمقراطي، والاكثر قدرة على مواجهة خطط الامبرياليين والصهاينة .

ان أزمة القيادات البرجوازية لحركة التحرر الوطني العربية ، ولدت ، في احدى مظاهرها حالة من الصراع والتمايز المتسارع في صفوف القاعدة الاجتماعية الجماهيرية البرجوازية الصغيرة التي كانت تستند اليها هذه القيادات ، وأدى هذا الصراع الى انحياز شرائح واسعة من جمهور وأطر الحركات القومية الى اليسار باقترابها من الماركسية اللينينية ومن مواقع الطبقة العاملة ، وتقود هذه العملية الى انتقال قوى وتنظيمات بكاملها من مواقع الفكر القومي البرجوازي الى مواقع التبني للماركسية اللينينية ، وهكذا تولد الى جانب الأحزاب يتبنى الماركسية اللينينية مع استمرار تحول بعضها بحزم وثبات منهجي من مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع البروليتارية مسترشدا بالماركسية اللينينية كدليل عمل وممارسة فعلية ليس فقط على صعيد رسم السياسات والبرامج النضالية بل وأيضا على صعيد قيادة وتوجيه عملية التحول في محتواه الطبقي وتكوينه الحزبي ، ويمكن تصنيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ضمن هذه الفصائل التي تسير في عملية التحول للمواقع البروليتارية .

وكجزء من حركة التحرر الوطني العربية ، نجد ان الجماهير الفلسطينية تتطلع بشغف الى نهج وقيادة طبقية وثورية حازمة وليس من يستطيع تلبية هذا الطموح سوى اليسار والقوى التقدمية في الثورة التي تتحمل الآن مسؤولية تجاوز خلافاتها الهامشية ، وتعزيز وحدتها ، والارتقاء بأوضاعها ، لتقدم للشعب الفلسطيني البديل البرنامجي والتنظيمي القادر على توطيد الوحدة الوطنية لثورته العظيمة وانتشالها من مزالق التردد والذبذبة التقليدية للطبقة العاملة فصائل وقوى هامة من اليسار الديمقراطي الثوري الذي والانقسام والسير بها قدما على طريق النصر .

ان هذا الجناح اليساري والديمقراطي ، بفصائله واتجاهاته المختلفة ، يعبر عن تحالف الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية الجذرية والتقدمية للشعب الفلسطيني في مجتماعته وتجمعاته المختلفة داخل وخارج الارض المحتلة ، وتشمل هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية العمال ، والفلاحين ، واللاجئين المعدمين ، وأشباه البروليتاريا وجماهير البرجوازية الصغيرة وفئة المثقفين الثوريين ، بل وحتى العناصر التقدمية والشرائح الدنيا من البرجوازية الوطنية داخل الارض المحتلة بشكل خاص ، وتعكس برامج وسياسات الفصائل المختلفة التي يتشكل منها الجناح الديمقراطي في الثورة الفلسطينية ، تعكس مصالح وطموحات هذه الطبقات والفئات الاجتماعية وتعبر عنها بدرجات وأشكال متفاوتة ، وتلعب الطبقة العاملة ، بتنظيماتها السياسية وبافكارها وبرامجها وسياساتها ، دورا طليعيا متعاظما باضطراد

داخل هذا التيار الديمقراطي الواسع ، دورا يعكس تعاظم وزنها الاجتماعي داخل الشعب الفلسطيني ، المناطق المحتلة بشكل خاص ، ان قيادة الطبقة العاملة لتحالف وطيد يضم كافة هذه الطبقات والشرائح الديمقراطية ويشكل نواة صلبة للوحدة الوطنية لكافة الطبقات المناهضة للاحتلال ، هو المخرج **الوحيد المفتوح أمام الثورة الفلسطينية من المأزق التاريخي الذي تقودها اليه البرجوازية الوطنية بتذبذبها وترددها ، وعلى عاتق جميع القوى والعناصر اليسارية والديمقراطية تقع مهمة بناء هذا التحالف الطبقي الذي يشكل القاعدة الأساسية لقيادة طبقية جديدة ، ثورية وحازمة ، يمكنها من الاضطلاع بدورها الطليعي في الثورة ومنظمة التحرير وعموم الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني .**

لكن طريق اليسار للنهوض بهذه المهمة المصيرية **لن يكون ، ولا يمكن ان يكون** ، طريق الانزلاق للمهاترات وافتعال الخلافات وشق الصف الوطني الفلسطيني ، ولن يمر عبر تحويل النقد اللفظي لليمين الى شغله الشاغل ، أو تأجيج التعارضات مع البرجوازية الوطنية الى درجة التناقض التناحري الذي يطغى على مهمات النضال من أجل حل التناقض الرسمي مع الحلف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ، كلا **ان طريق اليسار** للنهوض بهذه المهمة المصيرية باعتقادي هو **طريق الحرص المتفاني على الوحدة الوطنية** للشعب الفلسطيني، طريق النضال من **أجل كسب الاغلبية في صفوف الجماهير** وتعزيز التفاف الجماهير حول نهج اليسار ، ويصبح ذلك ممكنا فقط من خلال تقديم **البديل الايجابي في الممارسة العملية** ، أي من خلال اضطلاع القوى اليسارية والتقدمية **بتعبئة وتنظيم الجماهير** في الأرض المحتلة وخارجها ، ان القوى التقدمية لن تستطيع أن تقدم للجماهير بديلا طليعيا ، **أو ان تكسب ثقتها والتفافها** ، حين تنهمك في مساجلات لفظية **بل فقط** حين تقف حقا في مقدمة صفوف النضال المسلح والسياسي والجماهيري المنظم ضد العدو الصهيوني وحلفائه الامبرياليين وعملائهم الرجعيين العرب ، وحين تبدي بالممارسة حرصا أصيلا على الوحدة الوطنية للشعب والثورة وتفانيا واخلاصا لا محدودين **في العمل** لتلبية المهمات النضالية والتنظيمية والمسلحة التي يتطلبها تطوير الثورة الفلسطينية والارتقاء بأوضاعها والتصاقها الملموس بمصالح الجماهير الفلسطينية وهمومها المباشرة .

وأبرز **المهمات النضالية المطروحة** للنضال الوطني الهادف لاحياء وصيانة الشخصية الوطنية الفلسطينية وتعزيز لحمتها في اطار (م. ت. ف.) والعمل على تجسيدها بانتزاع حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وقيام دولته الفلسطينية ، قاعدة ارتكاز لمواصلة النضال م نأجل حقه الكامل في وطنه تكمن في :

1) ـ مواصلة النضال من أجل احياء وصيانة الشخصية الوطنية المتميزة للشعب الفلسطيني وابراز كيانه المستقل ورص صفوفه في اطار (م. ت. ف.)

والنضال من أجل تكريس المنظمة وتوسيع الاعتراف بها ، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، واحباط كافة المحاولات الرجعية العربية للتطاول على الشعب الفلسطيني .

2) ـ تعبئة كامل طاقات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ، وزجها في النضال من أجل انجاز الحلقة المركزية في استراتيجية ومسيرة الثورة الفلسطينية الراهنة في تحرير كافة الاراضي المحتلة عام 1967 دون قيد أو شرط وحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة عن كل شبر يزول عنه الاحتلال ، وهذا الهدف يتطلب اسقاط اتفاقيات كمب ديفيد وسائر ملاحقها التكميلية ، والدحر الكامل لمشاريع التسوية الامريكية والامبريالية الاوروبية والرجعية العربيــة .

3) ـ النضال من أجل تعزيز الوحدة والتحالف بين الثورة الفلسطينية و م. ت. ف. وبين سائر فصائل حركة التحرر العربيــة وقــواها وأنظمتهــا الوطنية على قاعدة النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وضد نهج الاستسلام والخيانة ، وانتهاج سياسة فلسطينية مبادرة في العمل على توطيد هذه الوحدة ، سياسة متحررة من ضغوط وتأثيرات المحور الرجعي ـ اليميني العربي ومبادرة لفضح مؤامراته ومخططاته وسياساته الاستسلامية .

4) ـ النضال من أجل تعزيز المكانة الدولية لــ م. ت. ف. وتوسيع نطاق الاعتراف بها وبحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال الــوطنــي .

5) توطيد الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وفصائله المناضلة فــي اطار م. ت. ف. وارسائها على أسس جبهوية ديمقراطية ، يمكن من تحويلها لاطار جبهة وطنية متحدة تقوم على احترام الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل فصيل من جهة ، وتمكن من جهــة أخــرى توحيــد الاجهــزة والمؤسسات النضالية والادارية والمالية والمنظمات الجماهيرية .

6) ـ تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني داخل الارض المحتلة بشكل خاص ، وعلى الجبهات العربية الأخرى عامة ، بالعمل على دعم القوات المقاتلة في الداخل وصيانة الوجود المسلح وتطوير القدرة القتالية لقــوات المقاومة في الخارج والنضال من أجل فتح الجبهات العربية أمام المقاومة وانتزاع حقها في انطلاق من كافة لساحات العربية لتصعيد الكفاح المسلــح داخــل الارض المحتلة .

7) ـ تعبئة جماهير الشعب الفلسطيني وطبقاته الوطنية في كافة مناطق تجمعه ، انطلاقا من الدفاع عن مصالحها المباشرة وتنظيمها للنضال من أجل انتزاع مطالبها الملحة وحل مشكلاتها اليومية بنفسها وبناء أشكال التنظيم الجماهيري الصالحة لتوحيد صف النضال .

هذه هي مهمات الثورة واليسار الفلسطيني بكافة فئاته وقواه .

موضوعات أعداد السنة الأولى من الجسور

الأعــداد مـن 1 الـى 4

العــدد الأول

العــدد الثــانــي

* محاور ... ملفات

الاتحاد السوفياتي

1 ـ الخطة الخماسية العاشرة والمؤشرات الملموسة :

تيخونوف . تعريب لحسن والحاج .

2 ـ السوفياتية : جاك إطالي . تعريب لحسن والحاج .

3 ـ حول مفهوم رأسمالية الدولة الاحتكارية :

بلولوكوبيسانيه، تعريب عبد الله بن عبد الكريم

4 ـ بناء الاشتراكية هل هو ضرورة تاريخية أم تحريفية ؟

الازهر علال .

* جدول باهم النضالات الجماهيرية خلال يناير ـ يونيو 1981 .

* الصفحة الاخيرة :

20 يونيو: التحول والتحول المعاق

عبد الحميد عقار

العدد الثالث

* الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ضوء أحداث 20 يونيو : ملاحظات وتساؤلات

علي الابراهيمي

* حزب الاستقلال (1944 ـ 1974) :

من « الأمة » الى « الطبقة »

ارشاد حسن

* كرونولوجي ببعض التطورات العامة التي رافقت مسيرة حزب الاستقلال.

ارشاد حسن

* حول أزمة اليسار الجديد

عبد الكريم الادريسي

* المؤتمر الوطني 17 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب : بين مطرقة الانسحاب وسندان الحسابات

ع. ب.

* محاور ... ملفات :

اليابان : قوة اقتصادية وقزم سياسي

لحسن والحاج

20 يونيو 1981 : من أسباب السخط والانفجار .

* الدار البيضاء 20 يونيو 81 (شعر)

محمد الاشعري

الطبقة العاملة المغربية

عمر بنجلون

نستأذن جريدة « المحرر » ، التي لا تزال ضحية حجز وتوقيف تعسفيين ، في اعادة نشر هذا العرض المتميز للشهيد عمر بنجلون . و « الجسور » اذ تعيد نشر هذا العرض فـ :

1 ـ **لأهميته النظرية والسياسية** سواء في سياق الظرف التاريخي الذي القي فيه ، أو في سياق القضايا التي يناقشها ويوجه الرأي فيها ، او في سياق التوجه النقدي الذي يتناول به تلك القضايا والمواقف .

2 ـ **أملا** في ان يكون هذا العرض ـ الى جانب نصوص ووثائق أخرى تعتزم المجلة تقديمها ـ **حافزا لاغناء النقاش والحوار** في اطار للصراع الايديولوجي والسياسي بين المناضلين بأفق تقدمي وديموقراطي ، وبعيدا عن أي اتجاه لاستصدار أحكام او تصنيفات انفعالية وظرفية لا تعمل اكثر من اعادة انتاج سجال عقيم ومكرور .

3 ـ **انطلاقا** من قناعتنا في أن الوفاء تجاه المناضلين الشهداء يقتضي فيما يقتضيه **النزاهة** في عرض مواقفهم وآرائهم وتحليلاتهم ، بقطع النظر عن مدى تعارضها أو توافقها مع ما انتهت اليه من تطور ، مواقف المناضلين التقدميين من نفس الاتجاه السياسي ، او من عموم الاتجاه التقدمي الديمقراطي بالمغرب .

« الجسور »

ـ I نمشكل الطبقة العاملة مطروح بالحاح على حزبنا وعلى الشبيبة الاتحادية بصفة خاصة ، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه الشبيبة في هذا الميدان ، ميدان تاطير العمال وتعميق وعيهم الطبقي ، اننا نؤمن بالدور الطلائعي للطبقة العاملة ، ولكن في نفس الوقت نرى بأن الطبقة العاملة المغربية لا تقوم بهذا الدور ، ونسجل كذلك اننا الى حد الآن نواجه عراقيل لحل المشكل ، ولم نتمكن بعد من التغيير الفعلي لهذه الوضعية ، وكثيرا ما ترون ان المشكل يطرح في صفوف الحزب على انه مشكل نقابي ، أو بعبارة اخرى ان الاهتمام يركز على المسالة النقابية حيث يرى البعض انه بمجرد تأسيس هذا الجهاز سوف تتجند الارادات والطاقات الكامنة في صفوف الطبقة العاملة لتقوم بدورها النضالي. انه يتعين علينا من الاول أن لا نحصر انتباهنا في المشكل النقابي معزولا عن اطاره وان ننظر الى المسالة بصفة شمولية ، وبصفة جدية .

وهكذا سأتناول الموضوع من ثلاثة جوانب :

I ـ الجانب الاول هو الجانب التاريخي لتكوين الطبقة العاملة المغربية

وتداخل النضال الوطني والطبقي في الظروف الخاصة بالحركة الوطنية من أجل الاستقلال.

2 ـ الجانب الثاني نتيجة الشكل الذي اتخذه الارتباط ما بين الصراع الطبقي والقومي في ظروف الحركة الوطنية في هذا الظرف تأسست التنظيمات النقابية من أعلى ، الشيء الذي خلق عقليات واساليب ، والتي تركزت في عناصر الجهاز النقابي سواء منهم المناضلون أو المنحرفون .

3 ـ التغييرات الكيفية التي طرأت على الطبقة العاملة من حيث تركيبها وانتماءاتها ، هذه التغيرات التي يجب أن ننتبه اليها ونرى ما تتضمنه من عناصر التغيير الى عناصر التجديد.

وبهذا سننتهي الى نظرة واضحة الافق ، تمكننا من طرح المشكل بعقلية اخرى تخالف العقلية القديمة . عقلية تنطلق من الايمان الحقيقي بالدور الطلائعي للطبقة العاملة ، وتعمل بصدق وشجاعة ومسؤولية في نفس الوقت ، على حل المشكل الذي يعوق الطاقات العمالية من ممارسة الدور التاريخي المنوط بهم كطبقة طلائعية ، وبعيدة المطامح .

التكوين التاريخي للطبقة العاملة المغربية والارتباط ما بين الصراع الطبقي والقومي في الظروف الخاصة بالحركة الوطنية :

اظن ان هناك ميزة تاريخية وهي جزء من مميزات المجتمع المغربي ألا وهي السرعة التي تمت بها التغييرات الاجتماعية في المجتمع المغربي ، نظرا لتأخر دخول الاستعمار للمغرب ، بأساليب تقنية متقدمة ، ونظرا لان التغييرات الاجتماعية تكونت في ظروف أربعين سنة ، انطلاقا من الهياكل الجامدة التي كانت تكون الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما قبل الحماية ، ففي هذا الاطار كانت هناك سرعة فائقة في تكوين الطبقة العاملة ، سرعة مقترنة بسرعة تشكيل ما يسمى بالقطاع العصري الذي هو قطاع استعماري بل اكثر من ذلك ، هذه السرعة يجب أن ننتبه عند الكلام عنها الى عنصر آخر وهو انه : دام ازدهار الاقتصاد الاستعماري من 1900 الى 1930 ووقع ركوده من 1930 الى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث وقع ما يسمى بازدهار الاقتصاد المغربي الشيء الذي خلق تغييرا جديدا في المرحلة الثانية في توسيع الاقتصاد الاستعماري فلاحيا وصناعيا ومعدنيا .

اننا نلح على هذه السرعة لانها تعني : أن الطبقة العاملة المغربية كانت مكونة مباشرة من الفلاحين الذين عزلت أراضيهم والذين ينتمون الى البادية الشيء الذي جعل الصراع الطبقي مرتبطا بمجابهة الاجنبي بغض النظر عن التنظيم السياسي للحركة الوطنية ، فالطبقة العاملة المغربية قامت بالدور الطلائعي التاريخي ضد الاستعمار ، وقد قامت بهذا الدور على الكيفية الآتية :

ان الاندفاع ضد الاجنبي جعل التناقض الأساسي هو مجابهة الاجنبي الشيء الذي جعل الطبقة العاملة لم تعزل النضال المطلبي أي الصراع الطبقي

الصهيوني والانسحاب من المعركة ضده ، ومحو وتصفية كافة المكتسبات الوطنية والتقدمية التي تحققت في مراحله الاولى . ولتفسير ذلك بِرؤوس أقلام نقول : ان البرجوازية الوطنية تنمو فعلا ، الا أن استمرار علاقات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية تجعلها عاجزة عن توظيف رأس المال الذي راكمته في تنمية حقيقية لقوى الانتاج المحلي ، ، وتجبرها على تفضيل التوجه لميادين هامشية وطفيلية ستؤدي الى الانفتاح الكامل على السوق الرأسمالية العالمي والامبريالية وفي النهاية استكمال التحول الرجعي للبرجوازية الجديدة ، وهذه الردة الرجعية التي تقود اليها عملية التدهور اليميني التدريجي للانظمة البرجوازية **ليست عملية انتقال للسلطة من طبقة لأخرى وانما الطبقة نفسها تتطور وتتحول مصالحها وتؤدي لتغير سياسة النظام ونهجه وبرنامجه** (تغير تحت نفس الزعامة مثل السودان ـ الصومال من تطعيم السلطة بعناصر رجعية جديدة مثل اليمن الشمالي) .

ولنخلص بنتيجة من كل هذا التحليل ، نقول انه في ظروف عصرنا الراهن أصبح ضمان انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في بلداننا النامية يتطلب عددا من الشروط لا غنى عنها ، وجميعها تعجز البرجوازية عن الوفاء بها بسبب مخاوفها وضعفها ومصالحها الطبقية ، ولكن هل هذا يعني أن الدور الوطني للبرجوازية قد انتهى كما يحاول الاخ الادريسي الاستنتاج من تحاليل (ج. د. ت. ن.) ، نحن نقول كلا بالطبع ، فالبرجوازية الوطنية تبقى جزءا من التحالف الوطني المناهض للامبريالية ، ولكن انفرادها بموقع القيادة في حركة التحرر الوطني ، لم يعد ينسجم مع المتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية الديمقراطية، وهذا ما يسمى ببعض كلمات أزمة القيادة البرجوازية لحركة التحرر الوطني العربية ، ويعني أيضا ببعض كلمات أهمية أن تمارس الطبقة العاملة دورها الطبيعي في الثورة الوطنية الديمقراطية ، وارجوا أن لا يفهم من عرضي السابق أن التدهور اليميني للبرجوازية الحاكمة وصولا للردة أمر حتمي لا يمكن لجمه وتفاديه ، حيث أن الحقيقة عكس ذلك .

(4) ـ اليسار الفلسطيني ـ ضروراته ـ مهماته :

لقد أدى سقوط الاقنعة الوطنية والقومية التي كانت تتستر بها البرجوازية المرتدة ، وافتضاح استعدادها للارتماء في أحضان الامبريالية وللاستسلام للعدو الصهيوني وخيانة القضية القومية المركزية لأمتنا العربية ، قضية فلسطين ، وكذلك استياء الجماهير المتسع من سياسات التذبذب والمساومة التي تنهجها البرجوازية الوطنية وتساقط الاوهام حول دورها القيادي أدى كل هذا الى توجه قطاعات جماهيرية متسعة باضطراد للبحث عن قيادة طبقية أكثر حزما وبرنامج أكثر ثباتا في الدفاع عن مصالحها الطبقية والوطنية والقومية ، ومن الطبيعي أن يكون برنامج اليسار ، برنامج الطبقة العاملة وحلفائها

ضد الرأسمال الاجنبي عن النضال الوطني الذي يستهدف الاستقلال .

ان الارتباط بين النضال الوطني والطبقي جعل القوات الشعبية تفجر المسلسل الثوري منذ 1952 وهذا المسلسل وقف في وقت قبل أن تتمكن هذه القوات من أن تبلور ايديولوجيتها الثورية وقبل أن تكون لهذه القوات قيادة تعبر عن هذه الايديولوجية وهذا ناتج عن تدخل الاستعمار لايقاف هـذا المسلسل .

اما النقطة الثانية فهي متعلقة بالعقليات والاساليب التي قلت انه يجب التخلص منها :

وهكذا فتوقيف المسلسل الثوري في ظروف الخلط لا يعني انه في سنة 1955 ـ 1956 لم تكن هناك تناقضات في صفوف الحركة الوطنية . ولكن المشكل المطروح هو أين التناقض الاساسي آنئذ ، هل هو ما بين الجماهير من جهة والبورجوازية من جهة أخرى باعتبارها حليفا موضوعيا للاقطاع أو مـا بيـن الحركة الوطنية ببرامجها وتناقضاتها من جهة والاقطاع وخطـر الاستعمـار الجديد من جهة أخرى . هذا السؤال لم يجب عنه أحـد.. الشيء الذي خلـق وضعية الخلط فداخل الحركة الوطنية هناك من يرى ان التناقض ما بين الحركة الوطنية وما بين الاستعمار وحلفائه . وهناك من هو داخل المقاومة ولكن ذاتيا وانحفاعيا ضد البرجوازية ولكن ما هو يتصل من جهته بممثلي الاقطاع .

وهناك النقابيون الذين لا يريدون الرضوخ للقيادة البورجوازية سواء بوعي أو بغير وعي منهم .

وكان الاقطاع من جهته بسياسة التقسيم التي ينهجها يشجع المقاوم ويشجع النقابي ضد ممثلي جناح من الحركة الوطنية ، وفي نفس الوقت يدمع الآخرين للاصطدام بالاولين . وهذه هي الظروف التي تشكل فيها « الاتحاد المغربي للشغل » ومن أعلى، حيث تكونت لجان من فوق لا من القاعدة . وكون هذا الحدث الهام تم بهذا الشكل وفي هذا الظرف أي ظرف الخلط جعل الصراع صراعا شخصيا على تشكيل اللجان وقيادة الجهاز بدلا من ان يكون الصراع موضوعيا يقوم على أسس طبقية وايديولوجية واضحة بالاساس .

وهكذا كانت المنظمة شبه رسمية لانها انطلقت مـن أعلى وبواسطـة وسائل الدولة . ان كثيرا من المشاكل الراهنة التي تعاني منها الطبقة العاملة في الوقت الراهن ، هي منبعثة من الظروف الاولى لتاسيس الاتحاد المغربـي للشغل ، ومن هنا فانه لا يمكن فهم العقبات والاساليب المتبعة ، دون الرجوع الى جذور نشاتها التاريخية ، دون الرجوع الى الكيفية التي تم بها تأسيس المنظمة النقابية العمالية والكيفية التي كانت تشتغل بها ، ونوعية العلاقـة التي ربطتها بالدولة من جهة ، وبالتنظيم السياسي للحركة الوطنية من جهـة أخـرى .

ان المشاكل في بداية الاستقلال على مستوى المعمل والمؤسسة كـانت

مشاكل يومية صرفة وكانت تجد حلها دائما ، لماذا ؟ لان المنظمة كانت شبه رسميه وهذه الخاصية أدت الى نتيجتين بارزتين :

1) ان عقلية التنظيم النقابي كانت بمثابة عقلية من لهم شبكة (ريزو) .

2) ان التنظيم النقابي هو وسيط ما بين العمال من جهة والسلطة « والباطرون » من جهة أخرى .

ولكن في ذلك الوقت وبفضل تضامن الطبقات الشعبية ، وبفضل الصراع على مستوى المجلس الوزاري تحققت مكاسب للعمال بدون نضال « أي بدون اضرابات وغيرها » ، وهكذا تحققت : « قوانين الشغل مثل قانون السلم المتحرك للاجور والاسعار ، الضمان الاجتماعي ... » والخلاصة من كل هذا هو أن الانحراف أو ما يسمى بالانحراف ليس وليد اليوم أو وليد سنة 60 ـ 61 . كانت هناك ظروف موضوعية شجع عليها بعض الاخوان والتي جعلت التنظيم النقابي عوضا عن أن يعتمد على الطبقة العاملة ومنبثقا من ديناميكيتها ونضاليتها التي تفرز العناصر القيادية والمؤطرة . عوضا من هذا كانت هناك من أول وهلة ثلة مخلوقة من أعلى على اساس الارتباط بشخص . اضف الى ان هذه « القوة » التي كانت ظاهرة في الداخل وفي الخارج أيضا أصبحت بدورها عقلية أخرى . ففي عام 1960 عند ما سقطت الحكومة التقدمية لم تبق الوضعية التي اعطت الفوائد للمنظمة النقابية شبه الرسمية واضح الاختيار اما النضال أو الانتظار . فكان الاختيار بطبيعة الحال هو الاختيار الثاني لان عادة الجهاز كانوا يعون انه لا هم ولا « البشر » الذين انتموا الى الجهاز لا يستطيعون خوض النضال فكان هذا الاختيار اختيارا موضوعيا .

فاستراتيجية الانتظار التي فرضتها على الجهاز النقابي وضعيته أراد أن يفرضها حتى على الحركة التقدمية فكان الصراع الذي تعرفون تاريخه وتطوراته .

فمن عام 1960 الى الآن وقعت صراعات عديدة وبكل تواضع كان لي الشرف بوضع المشكل داخل الحزب كما يلي : وهو ان الجهاز لم يختر هذه الخطة لتكتيك وانما هي خطة فرضتها عليه وضعيته أي موضوعيا لا يمكن ان يكون الجهاز الا منظمة شبه رسمية .

المهم هو أن العقلية لا زالت ملتصقة بجل العاملين في الميدان النقابي الشيء الذي يفرض علينا ان ننتبه الى هذه الوضعية الراهنة والى عناصر التغيير والجمود التي تتضمنها ، وبالتالي أن نستنتج حلولا تساعدنا على تفجير عناصر التغيير ومواجهة عناصر الجمود . وهذه الوضعية يمكن تلخيصها في جملة واحدة وهي : « الفراغ النقابي » فالجهاز يتظاهر بأن له نشاطا ولكنه لا يريد نشاطا ، لا يريد عمالا ، لا يريد تنظيمات نقابية حقيقية ، بل هو الذي يدفع ويشجع العمال على مغادرة الجهاز كلما رأى فيهم لبنة لخلق ديناميكية . وكلما لمس فيهم استعدادا لتجاوز الجمود فتطور الجهاز موازي لتطور الحكم

بمقتضى نفس الأسباب لدرجة انه أصبح غير متوازيا وانما هو ارتباط موضوعي .

وهذه الوضعية مرتبطة بحقيقتين :

1) مغادرة كثير من عناصر المنظمة النقابية للجهاز ، ولا نخفي أن هذه المغادرة لن تكون لصالح الطبقة العاملة ولا لصالح الحركة التقدمية ، بل على العكس افادت ارادة الاستغلال .

2) التغيير الكيفي الذي طرأ وسط الطبقة العاملة وهذا هو موضوع النقطة الثالثة من عرضنا .

3) التغييرات الكيفية التي وقعت في صفوف الطبقة العاملة :

ان العمال سنة 1956 كانوا مجموعة من الجماهير المنحدرة من البادية . أما الآن فالواردون من البادية يشكلون نصف مليون من العمال المهاجرين . أضف الى هذا عنصر الشباب من جهة وعنصر المتعلمين من جهة ثانية . ففي المعادن مثلا هناك 26 ٪ من عمال المعادن يتجاوز مستواهم التعليمي الشهادة الابتدائية و 37 ٪ من هؤلاء العمال يقل عمرهم عن 25 سنة . وهناك كذلك « المغربة » أي مغربة الاطر الصغرى والمتوسطة والتي زودت الطبقة العاملة الى الامام . فهذا التغير الكيفي هو السبب الأساسي لعزلة الجهاز . لان الديماغوجية التي ينهجها الجهاز النقابي لا تنفع مع هذه الفئات الا أن المؤسف هو أن فعل هؤلاء هو الابتعاد عن العمل النقابي ، عوض العمل الجاد والمسؤول على تغييره وتطويره .

والخلاصة هو أن عنصر الجمود سيتركنا ندور في حلقة مفرغة من النقاش وهي استبدال وسيط بين العمال من جهة والحكم و « الباطرونات » من جهة أخرى ، بوسيط آخر باسم تأسيس نقابة . فعوض أن نبقى في هذه الحلقة والمنبثقة عن عنصر التجميد يجب ان نبرز عناصر التغيير وأن نستنتج منها الحلول الضرورية .

ومرة أخرى أؤكد ان الانحراف ليس مسالة ذاتية وانما هي نتيجة لوضعية خاصة وان الانحراف ليس وليد اليوم . وانما جاء من البداية وبأساليب مماثلة لأساليب الحاكمين ، وبتطور موازي لتطورهم الناتج عن ارتباط المصالح ووضعية كل منهما . هذا التطور والتوازي أدى الى حالة الفراغ التي يعيشها الجهاز مثلما أدى الى العزلة التي يعيشها الحاكمون بالنسبة للحركة الوطنية .

لكن هناك عناصر التغيير والمتصلة في السن والمستوى الثقافي لجزء لا بأس من الطبقة العاملة والمركز الاستراتيجي الذي تحتله تلك الفئات « أي الاطر الصغرى والوسطى » في الانتاج .

فالحل اذن يفرض نفسه وذلك بمحاولة عناصر الجمود مع الاعتماد على عناصر التغيير مع التوضيح ، وذلك بعقلية أخرى ولا يتم هذا الا بالتكوين السياسي بجانب التكوين النقابي للطبقة العاملة .

من هنا اذن تبرز الاهمية التي تعلق على الشبيبة وعلى نضاليتها داخل الطبقة العاملة ، أي على المستوى الايديولوجي ، والسياسي ، والنقابي .

ولا اريد ان اختم هذا العرض دون ان الح مرة اخرى ، بانه يتعين على جميع الاتحاديين ان يتجنبوا الطرح الخاطىء للمشكل الطرح الذي يشجع عليه المسؤولون عن الجمود أنفسهم هذا الطرح الذي يحصر المشكل في : خلق نقابة جديدة ، أو الجمود ان طرح المشكل على هذا النحو يغفل أسباب المشكل وعلاقته بالاطار لنضال التقدميين ، كما يغفل التطور الكيفي الذي وقع في صفوف الطبقة العاملة .

لماذا تقوم الطبقة العاملة بالدور الطلائعي :

لان ظروفها تسمح لها بالتنظيم أكثر من الفئات الأخرى وكلما تطورت الرأسمالية و « الرأسمالية تتطور مع الصناعة ومركزة الراسمال » كلما اصبحت شروط وظروف التنظيم العمالي تتضاعف . فالطبقة العاملة اذن لها الدور الطلائعي والتاريخي لتغيير النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي. ولها كذلك نفس الدور في البناء الاشتراكي لماذا ؟ لان الصناعة هي المستقبل لان الانتاجية تكون في الصناعة أكثر من باقي القطاعات الاخرى

الا ان البعض حاول ان ينازع في هذا التحليل بدعوى ان الطبقة العاملة في البلدان المتخلفة لها مدخول قار ، أكثر من الفلاحين وجمهور الشعب .

واستدل البعض بالدور الطلائعي للفلاحين في حرب التحرير الجزائرية والصينية وكوبا ومقارنته بالدور الذي لعبه العمال في المدن ، واستنتج من ذلك ان العمال لم يكونوا في الطليعة وحاولوا أن يعطوا تفسيرا اقتصاديا بدعوى ان العمال لهم مدخول قار بينما مدخول الفلاح بسيط زيادة على تغيره تبعا لتقلب أحوال الطقس .

هذا التحليل يبدو له صحيح ظاهريا الا أنه تحليل سطحي . تحليل سيكولوجي غير علمي لانه يعزل الحقائق عن اطارها . فاذا رجعنا الى الامثلة التي انطلقوا منها وهي حرب التحرير الشعبية في الجزائر والصين وكوبا، نرى بأن هذه الحروب لم يقم بها الفلاحون تلقائيا وانما جاءت نتيجة النضال السياسي الطويل الذي خاضته الطبقة العاملة في المدن . وهم الذين كونوا أطر الطبقة الفلاحية وطليعتها .

وهناك نقطة أساسية هي أن مجتمعنا ليس هو المجتمع الغربي لا في القرن 19 ولا القرن 20 . فالطبقة العاملة لا تمثل الاغلبية الساحقة من الشعب . والصناعة ليست العنصر الاساسي في القاعدة المادية وهذه هي ميزة ما يسمى « بالتخلف » .

فالسؤال المطروح اذن هو هل ستقوم الطبقة العاملة بالدور الطلائعي التاريخي نظرا لهذه الفروق ؟

أقول ان هذه الفروق لا تؤثر شيئا على هذا الدور بل بالعكس فهي تزيد

من حدته أكثر . لماذا ؟ لانه اذا لم تكن الصناعة تستغل الاغلبية الساحقة من الشعب فان القطاع العصري هو الذي يهم الرأسمال الأجنبي الامبريالي وهو الذي يهمه ، لانه هو القطاع الذي تحتله الطبقة العاملة .

فما دمنا نؤمن بأن التحرير والاشتراكية شيء واحد . فالطبقة العاملة هي التي تحتل المركز الاستراتيجي ، كما انه في مرحلة الانتقال أو البناء الاشتراكي نعرف أن التصنيع هو التحرير وهو أساس بناء الاشتراكية والذي له الدور الطلائعي ايضا في هذا البناء هي الطبقة العاملة .

عمر بنجلون

نقلا عن جريدة « **المحرر** » . ص 7

عدد **533** ، ليوم . **27 يناير 1976**

ملاحظة :

❋ المعرض في الأصل القاه الشهيد أمام طائفة من الشباب بالرباط ، ونشرته لأول مرة جريدة المحرر تحت عنوان « نص عرض لم ينشر للشهيد عمر حول : الطبقة العاملة المغربية » في العدد الخاص بالذكرى الاربعينية لاستشهاده :

❋ « المحرر » جريدة يومية يصدرها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب . وقد تعرضت للحجز والتوقيف التعسفيين منذ يوم 20 يونيو 1981 .

مطبعة الاندلس

499 شارع الفداء ــ الدار البيضاء

في امتداد البصر

لا نعود من عمق مغامرة

أتخطى الفاصل بين الكتابة والكتابة بيني

عندما تأتي رعشة



8 دراهم